النزوح الداخلي

الملخص العالمي للاتجاهات والتطوّرات للعام 2009

iDMC مركز رصد النزوح الداخلي

NRC مجلس اللاجئين النرويجي

طريقة توزيع النازحين داخلياً في مختلف أنحاء العالم في كانون الأول/ديسمبر 2009

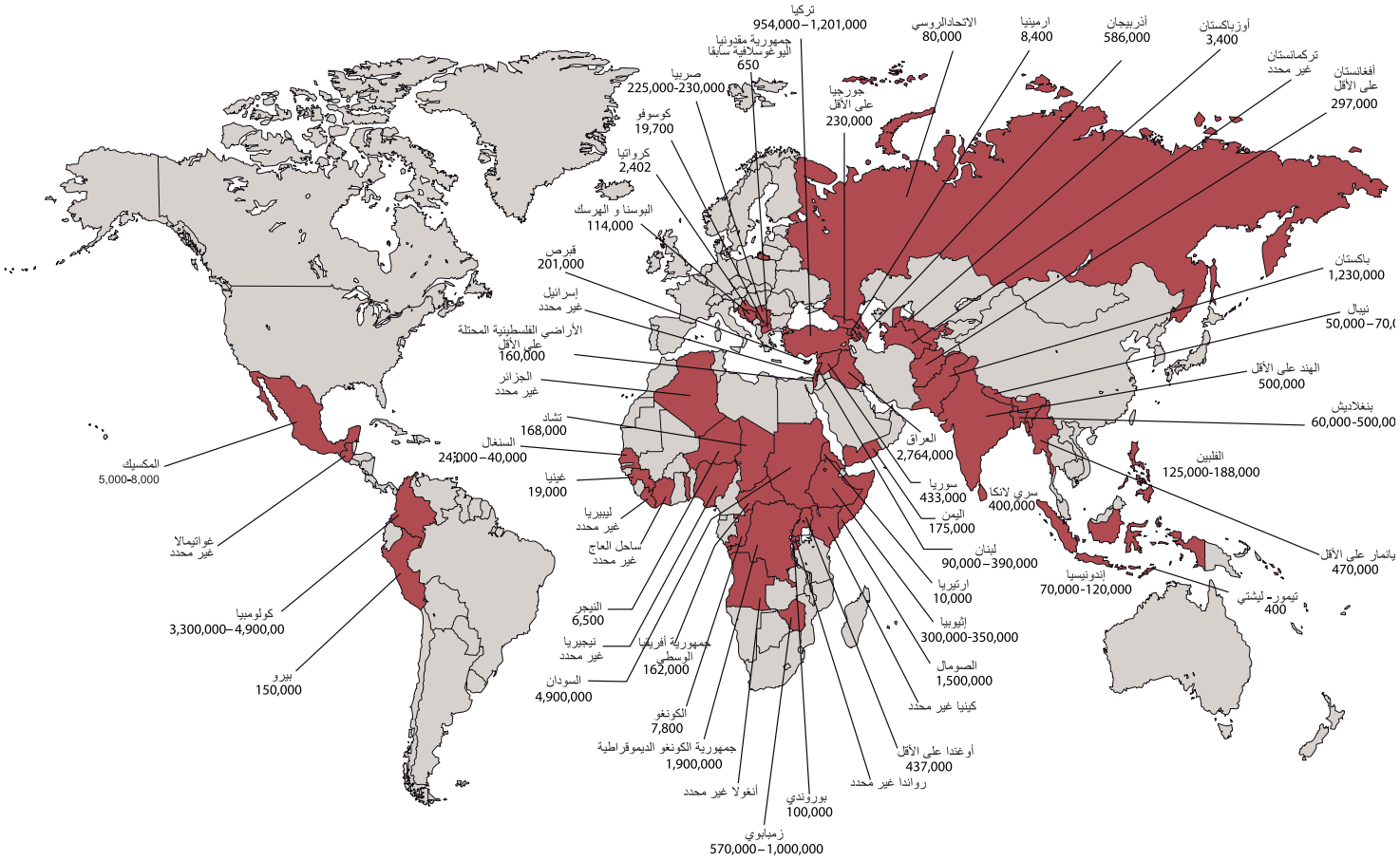

النزوح الداخلي

الملخص العالمي للاتجاهات والتطوّرات للعام 2009

أيار/مايو 2010

أطفال نازحون داخلياً يقشرون حبوب الفاصوليا من حصّة عائلتهم الشهرية البالغة عشرة كيلوغرام داخل منزلهم في مخيّم بوهيمبي، بالقرب من غوما في شمالي كيفو، جمهورية الكونغو الديمقراطية.
(الصورة: شبكة الأنباء الإنسانية - إيرين / أوبري غراهام، تموز/يوليو 2009)

المساهمون

المؤلفون المساهمون: سباستيان ألبوخا، كريستوف بو، أليس فارمر، آن كاثرين غلاتز، إدموند جينينغز، سيسيليا خيمينيز، كايت هالف، كريم خليل، فريدريك كوك، كيم مانتشيني، باربرا ماكالين، مارتسيا مونتيمورو، لورا بيريز، كاتينكا ريدربوس، جايكوب روثينغ، نور محمد شيخ، نينا سلوغا، نادين فاليكي، غريتا زيندر

مع الشكر أيضاً لسيموني كوزما وفيرونيك دو كروي وجاكلين شاهينيان من مركز رصد النزوح الداخلي، وكافة العاملين والموظفين في مجلس اللاجئين النرويجي على المساعدة والمشورة التي قدّموها.

للنسخة الإنكليزية:
التحرير والتنقيح: نينا م. بيركيلاند، كايت هالف وإدموند جينينغز
الخرائط والتصميم: رايتشل دولوريس
قاعدة البيانات: علي أنور
التصميم: Laris(s)a – laris-s-a.com
الطبع: SPRO-Kundig، جنيف
صورة الغلاف: إحدى عائلات النازحين داخلياً أثناء مغادرتها مخيّم جالوزاي، على بعد حوالي 140 كلم شمالي غرب العاصمة الباكستانية إسلام آباد.
(الصورة: رويترز/علي إمام، تموز/يوليو 2009)

مركز رصد النزوح الداخلي
مجلس اللاجئين النرويجي
Chemin de Balexert 7-9, CH-1219 Châtelaine (Geneva), Switzerland
هاتف: 00 07 799 22 41+ فاكس: 01 07 799 22 41+
www.internal-displacement.org

مركز رصد النزوح الداخلي

تمّ إنشاء مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) من قبل مجلس اللاجئين النرويجي في العام 1998، بناءً عل طلب من الأمم المتحدة، وذلك من أجل وضع قاعدة بيانات عالمية لمسألة النزوح الداخلي. بعد مرور عقد على إنشائه، لا يزال مركز رصد النزوح الداخلي يشكّل المصدر الرئيسي للمعلومات والتحليلات المتصلة بالنزوح الداخلي الناجم عن الصراعات وأعمال العنف في العالم.

يهدف مركز رصد النزوح الداخلي إلى دعم وتعزيز الاستجابات الدولية والوطنية لحالات النزوح الداخلي واحترام حقوق النازحين داخلياً الذين غالباً ما يشكّلون أضعف الفئات في العالم. كما يرمي أيضاً إلى تشجيع إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً سواء من خلال العودة أو الإدماج المحلي أو التوطين في مناطق أخرى من البلاد.

من الأنشطة الرئيسية التي يقوم بها المركز:

- رصد حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الصراعات أو العنف المعمم أو انتهاكات الحقوق الإنسان والإبلاغ عنها؛
- إجراء الأبحاث والتحليلات بشأن حقوق النازحين داخلياً والدعوة إلى احترام هذه الحقوق؛
- التدريب وتعزيز القدرات في مجال حماية النازحين داخلياً؛
- المساهمة في وضع المعايير والتوجيهات بشأن حماية النازحين داخلياً ومساعدتهم.

يتوجه مركز رصد النزوح الداخلي بالشكر إلى كافة الجهات المانحة التي دعمت عمله خلال العام 2009 وسمحت بالتالي بوضع هذا التقرير:

وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، وزارة التنمية الدولية البريطانية، الوكالة الأسترالية للتنمية الدولية، الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي، وزارة الشؤون الخارجية السويسرية، وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية الكندية، وزارة الخارجية الهولندية، مؤسسة تايدز، وزارة خارجية ليختنشتاين، وزارة خارجية لوكسمبورغ، مكتب المفوضية الأوروبية للمساعدات الإنسانية (إيكو)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المؤسسة الهولندية للاجئين Stichting Vluchteling، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وغيرها من الجهات الداعمة.

دليل لقراءة الصفحات الخاصة بكل بلد

لقد تمّ إدراج الخرائط والجداول للتمكين من الاطلاع على الحقائق الرئيسية عن حالة معيّنة من النزوح الداخلي من اللمحة الأولى.

أفغانستان

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	297.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	1.1%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2001
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2002) 1.200.000
حالات النزوح الجديدة	250.000
أسباب النزوح	صراع مسلّح دولي
مؤشر التنمية البشرية	181

حقائق سريعة

إن عدد النازحين داخلياً التقديري الوارد في هذه الصفحات هو عدد تقريبي (مثلاً العدد المقرّب إلى أقرب مائة أو عشرة آلاف) وفقاً لعدد السكّان النازحين.

عندما يتمّ تحديد العدد التقديري، تحدّد أيضاً النسبة المئوية من العدد الإجمالي للسكان. ترتكز النسب المئوية على أعداد السكان في البلد كما هي واردة في "تقرير حالة سكان العالم – 2009" الصادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان على الموقع www.unfpa.org/swp. لا بد من الإشارة هنا إلى وجود بعض الشكوك بشأن عدد السكّان في العديد من البلدان في هذا التقرير وأن استخدام أي تقديرات أخرى متاحة لأعداد السكان سيؤدي حتماً إلى نسب مئوية مختلفة تماماً.

في البلدان التي سجّلت في الماضي عدداً أكبر بكثير من النازحين داخلياً، تمّ ذكر العدد الأقصى المسجّل والسنة المناسبة.

كما تمّ ذكر حالات النزوح والعودة الجديدة التي شهدها العام 2009 والتي تمّ الإبلاغ عنها بصورة محدّدة؛ غير أن العدد الفعلي لحالات النزوح أو العودة الجديدة قد يكون أكبر. من جهة أخرى، فالإفادة عن حالات العودة لا تشير بالضرورة إلى أن النازحين داخلياً قد وجدوا حلولاً دائمة لوضعهم.

من أسباب النزوح الواردة في هذا التقرير الصراعات المسلّحة الداخلية والدولية والمدولة، وأعمال العنف المعمّم وانتهاكات حقوق الإنسان. لم يقم مركز رصد النزوح الداخلي في العام 2009 برصد حالات النزوح الداخلي الناجمة عن الكوارث.

أمّا ترتيب مؤشر التنمية البشرية فيعطي فكرة عن مستوى التنمية في البلد استناداً إلى متوسط العمر المتوقع للسكان والإلمام بالقراءة والكتابة (محو الأمية) والتحصيل العلمي والناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد. تعتبر البلدان التي يصل ترتيبها إلى 75 على درجة عالية من النموّ في حين تُعتبر تلك المصنّفة بين 154 و179 من أقلّ البلدان نمواً في القائمة. ثمّة عدد قليل من البلدان التي لم يتمّ تصنيفها بسبب الصراعات المسلّحة الدائرة فيها.

كيفية قراءة الخرائط والرموز

مناطق النازحين داخلياً الأصلية

المناطق التي تمّ النزوح إليها

المناطق التي تمّ النزوح ضمنها

حالات نزوح جديدة تمّ التبليغ عنها خلال العام 2009

نازحون داخلياً يعيشون أوضاع نزوح مطوّلة

نزوح في مناطق حضرية

الإطار القانوني أو السياسات الوطنية المتصلة بحماية النازحين داخلياً القائمة في نهاية العام 2009

إنجاز عملية تحديد مواصفات النازحين داخلياً

مؤسسات حقوق إنسان وطنية ذات اعتماد كامل (مركز أ) وفقاً لمبادئ باريس في العام 2009: لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع www.nhri.net.

دول وقّعت خلال العام 2009 على اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا)

المحتويات

النتائج الرئيسية

مقدّمة

التطوّرات العالمية خلال العام 2009

الاتجاهات العالمية

التحرّكات المبلّغ عنها

أوضاع النازحين داخلياً خلال فترة النزوح

الحلول الدائمة

الاستجابات حيال النزوح الداخلي

النزوح الداخلي في أفريقيا

النزوح الداخلي في الأمريكتين

النزوح الداخلي في أوروبا وآسيا الوسطى

النزوح الداخلي في الشرق الأوسط

النزوح الداخلي في جنوب وجنوب شرق آسيا

النتائج الرئيسية

بعض الحقائق والأرقام

عدد النازحين داخلياً من جرّاء صراع مسلّح أو حالات عنف بحلول كانون الأول/ديسمبر 2009	27.1 مليون
عدد البلدان التي يشملها هذا التقرير	54
المنطقة الأكثر تضرراً	أفريقيا (11.6 مليون نازح داخلياً في 21 بلداً)
المنطقة التي سجّلت الارتفاع النسبي الأكبر لعدد النازحين داخلياً خلال العام 2009	جنوب وجنوب شرق آسيا (إذ بلغت نسبة الزيادة بين سنة وأخرى 23%، أي زيادة من 3.5 مليون إلى 4.3 مليون)
البلدان التي تضمّ أكثر من مليون نازح داخلياً	6 (السودان، كولومبيا، العراق، جمهورية الكونغو الديمقراطية، الصومال، باكستان)
البلدان التي تضمّ ما لا يقلّ عن 200.000 شخص اضطرّوا إلى النزوح خلال العام 2009 (بحسب الترتيب)	8 (باكستان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، السودان، الفلبين، الصومال، كولومبيا، سري لانكا، إثيوبيا)
البلدان التي تضمّ ما لا يقلّ عن 200.000 شخص عادوا إلى ديارهم خلال العام 2009 (بحسب الترتيب)	6 (باكستان، جمهورية الكونغو الديمقراطية، أوغندا، السودان، كينيا، الفلبين)
البلدان التي شهدت حالات نزوح جديدة خلال العام 2009	23
البلدان التي تضمّ شريحة كبيرة نسبياً من النازحين داخلياً الذين يعانون من أوضاع نزوح مطوّلة	ما لا يقلّ عن 34
البلدان التي عاش فيها معظم النازحين داخلياً في مواقع محدّدة	3 (بوروندي، تشاد، أوغندا)
البلدان التي تضمّ نازحين داخلياً في بيئات حضرية	ما لا يقلّ عن 48
البلدان التي تمتلك تشريعات أو سياسات تتناول خصيصاً مسألة النزوح الداخلي	16

بعض الأرقام

- في نهاية العام 2009، قُدّر عدد النازحين داخلياً من جرّاء الصراعات أو أعمال العنف المعمّم أو انتهاكات حقوق الإنسان في العالم بحوالي 27.1 مليون شخص. ويمثّل هذا الرقم زيادة فاقت المليون شخص مقارنة بعدد النازحين الذي قدّر بحوالي 26 مليون لكلٍ من العامين 2008 و2007.

- تجمّع أكثر من نصف النازحين داخلياً في العالم في خمسة بلدان، هي: السودان وكولومبيا والعراق وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال. أمّا المنطقة التي تضمّ أكبر عدد من النازحين، فكانت أفريقيا إذ سجّلت 11.6 مليون نازح.

- الجزء الأكبر من هذه الزيادة قد سجّل في منطقتي جنوب وجنوب شرق آسيا والأمريكتين، إذ بلغت الزيادة في كلٍّ منهما على التوالي 800.000 و500.000. تعكس هذه الزيادات معدل النمو من سنة لأخرى في عدد النازحين داخلياً في باكستان وكولومبيا. أمّا في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا وآسيا الوسطى، فلم يسجّل العدد التقديري للنازحين داخلياً أي تغير ملحوظ.

- منذ العام 1997، ارتفع عدد النازحين داخلياً بشكل مطرد من حوالي 17 مليون إلى أكثر من 27 مليون في العام 2009. أمّا عدد اللاجئين فظلّ مستقراً إلى حد ما، إذ تراوح بين 13 مليون و16 مليون خلال الفترة نفسها.

- اضطرّ ما لا يقلّ عن 6.8 مليون شخص في 23 بلداً إلى الفرار من منازلهم نتيجةً للصراعات وأعمال العنف خلال هذا العام. نصف هؤلاء تقريباً كانوا في باكستان حيث فرّ حوالي ثلاثة ملايين شخص من الهجمات التي شنّها الجيش الباكستاني ضد حركة طالبان وغيرها من المجموعات المسلّحة. ومن البلدان الأخرى التي سجّلت أعداداً كبيرة من النازحين الجدد خلال العام 2009 جمهورية الكونغو الديمقراطية (مليون) والسودان (530.000) والصومال (400.000) والفلبين (400.000) وكولومبيا (290.000) وسري لانكا (ما يصل إلى 280.000) وإثيوبيا (200.000). فسجّلت هذه البلدان الثمانية مجتمعةً 90 في المائة من مجموع حالات النزوح الجديدة.

- فاق عدد النازحين الجدد خلال هذا العام العدد المسجّل في العامين 2008 (4.6 مليون شخص) و2007 (3.7 مليون شخص). غير أن عدد الأشخاص الذين أفيد عن عودتهم خلال العام كان أيضاً أكبر، إذ ناهز الخمسة ملايين مقارنة بـ2.6 مليون في العام 2008 و2.7 مليون في العام 2007.

- لقد تمكّن معظم النازحين الجدد خلال العام من العودة إلى ديارهم بعد بضعة أسابيع أو أشهر من النزوح. ففي باكستان، عاد حوالي ثلثا الأشخاص الذين اضطرّوا إلى النزوح خلال العام إلى مواطنهم الأصلية مع حلول العام 2009؛ وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عاد نصف النازحين الجدد إلى ديارهم قبل نهاية السنة.

الأسباب

- إن الصراعات المسلّحة الداخلية، عوضاً عن تلك الدولية، هي التي تسبّبت بمعظم حالات النزوح الداخلي في العقود الأخيرة.

- أمّا حالات النزوح الجديدة التي شهدها العام 2009، فقد نجمت بشكل رئيسي عن الصراعات التي كانت دائرة منذ سنوات أو عقود.

- وكما في السنوات السابقة، فقد تسبّبت الإجراءات التي قامت بها القوات الحكومية والقوات المسلّحة غير النظامية، سواء تلك المتصلة بالحكومات أو المتقاتلة معها، بغالبية حالات النزوح الجديدة في العام 2009.

- لم تحترم الأطراف المتنازعة موجباتها المتصلة بحماية المدنيين، والنزوح سيستمرّ بتمزيق وتدمير حياة الناس ما لم يتواصل الالتزام بتشجيع كافة الأطراف المتصارعة على التمسّك بهذه الموجبات.

القضايا المتصلة بالحماية

- في نهاية العام 2009، كان معظم النازحين داخلياً قد عايشوا أوضاع النزوح بالفعل خلال العام 2008. فهذه الأوضاع لم تتحسّن بالنسبة إلى معظمهم، لا سيما مع محدودية تمتّعهم بحقوقهم الإنسانية. وقد عاش النازحون داخلياً لأجل طويل في العديد من البلدان في ظلّ ظروف غير مستقرة مماثلة لتلك التي يعيشها النازحون الجدد، فكانوا يواجهون المخاطر التي تهدد أمنهم وسلامتهم الجسدية أو يكافحون من أجل الحصول على الضروريات الأساسية. ظلّ النازحون داخلياً، بمن فيهم أولئك الذين التمسوا اللجوء في المخيمات، عرضة للمخاطر المتصلة بالنزاعات المسلحة وحملات مكافحة العصيان والتمرد والعنف بين الطوائف.

- واجه الأطفال النازحون داخلياً مخاطر عدّة، بما في ذلك التجنيد القسري في القوات المسلّحة والصدمات النفسية المتصلة بالنزوح والصراعات. كما عانى الأطفال، في العديد من البلدان، من النقص في فرص الحصول على التعليم أو من الاختلال في التعليم بسبب استمرار انعدام الأمن، وذلك نظراً إلى اضطرارهم إلى المساهمة في دخل أسرهم أو بالنسبة إلى بعض الفتيات النازحات، كنتيجة للتمييز بين الجنسين.

- لقد كان الأطفال والنساء النازحون عرضة بشكل خاص للاغتصاب والعنف الجنسي في العديد من البلدان، بما في ذلك تشاد وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند والعراق وكينيا وميانمار والصومال والسودان.

- في 34 بلداً حيث ترتفع نسبة النازحين داخلياً الذين يعيشون أوضاع نزوح مطوّلة، توقّفت عملية إيجاد الحلول الدائمة للنازحين و/أو تمّ تهميش هؤلاء النازحين كنتيجة لانعدام الحماية لحقوقهم الإنسانية. وفي 21 بلداً، ثمّة أشخاص ولدوا وكبروا وهم لا يزالون نازحين.

- في العام 2009، تحسّنت ظروف حياة بعض النازحين داخلياً نتيجةً لبعض التدابير الحكومية التي رمت إلى تحسين ظروفهم السكنية، بما في ذلك في أذربيجان وجورجيا والعراق.

- لقد منع استمرار انعدام الأمن النازحين داخلياً في العديد من البلدان، بما في ذلك أفغانستان وتشاد والعراق والسودان والصومال واليمن، من الوصول إلى المساعدة الإنسانية والحماية المستدامتين.

- حتى مع تحسّن أوضاع معظم النازحين داخلياً، فمن المحتمل أن تكون الحلول الدائمة قد ظلّت بعيداً عن متناول الفئات ذات الاحتياجات الخاصة أو الضعيفة، مثل المسنّين أو المرضى أو الأرامل أو الأقليات. فالأنشطة التي أدّت إلى تحسين أوضاع النازحين الآخرين لم تكن فعّالة بالنسبة إلى هذه المجموعات، أو أنهم لم يتمكنوا من الوصول إليها. لقد فشلت السلطات الوطنية والوكالات الدولية إلى حدّ كبير في تلبية احتياجات هؤلاء من خلال تدابير لا تستهدف إلاّ النازحين الشديدي الضعف أو السكان المستضعفين بشكل عام.

- في العديد من البلدان، لم تتمّ العودة بشكل طوعي، كما أن مشاركة النازحين في التخطيط للعملية كانت محدودة. ففي بعض البلدان

مثل البوسنة والهرسك وكولومبيا والعراق والسودان، تمّ تشجيع النازحين داخلياً أو إجبارهم على العودة قبل استتباب الأمن أو توفر شروط استدامة هذه العودة. كما أن العودة كانت أحياناً تتمّ كنتيجة لإقفال مستوطنات النازحين أو الحدّ من الحصص الغذائية حتى ولو لم تتوفّر الشروط الملائمة للعودة، كما في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا والفلبين والاتحاد الروسي وتيمور – ليشتي.

- لم يتجمّع النازحون داخلياً في مناطق محدّدة إلاّ في ثلاثة بلدان خلال العام 2009 (بوروندي وتشاد وأوغندا)، في حين كانوا متفرّقين في البلدان الأخرى. وكان النازحون المشتتون يتلقون عادة كمية أقل من الانتباه والدعم. ويمكن للنازحين المتواجدين في البلدات أو المدن أن يفتقروا للدعم على وجه الخصوص بسبب احتمال اجتنابهم الكشف عن هويتهم هناك خوفاً على سلامتهم.

- تلجأ نسبة كبيرة من النازحين داخلياً إلى الأقارب أو الأصدقاء أو أفراد من مجتمعهم أو مجموعتهم الإثنية. يعترف المجتمع الدولي مع الحكومات أكثر فأكثر بالحاجة إلى تحديد هؤلاء النازحين ومضيفيهم وتقديم درجة معينة من المساعدة لتمكين الأسر المضيفة من الاستمرار في الاعتماد على الذات وتمكين النازحين من استعادة استقلاليتهم.

الحلول الدائمة

- في 13 بلداً، أكّدت بعض المعلومات أن غالبية النازحين داخلياً كانوا قادرين على اتخاذ خيار طوعي بالتوطين، وأنهم قد تمتعوا بشروط السلامة والأمن. فقد تمكنوا من إعادة بناء حياتهم والتمتع تدريجياً بحقوقهم الإنسانية عل قدم المساواة مع المواطنين والسكان الآخرين في بلدهم.

- ينبغي للنازحين أن يكونوا قادرين على اتخاذ خيار حر وواع بشأن العودة في ظل ظروف آمنة وكريمة أو إعادة الاندماج محلياً أو الاستيطان في منطقة أخرى من البلد. لقد شارك النازحون داخلياً في عدد من البلدان في القرارات المتصلة بخيارات التوطين المتاحة أمامهم، مثلاً في ساحل العاج من خلال تمثيلهم في لجان السلام المحلية. غير أن العديد من الحكومات لم تبد الاحترام الملائم لخيارات النازحين أو تلبّ هذه الخيارات من خلال برامج لدعم الحلول الدائمة.

- لقد دعمت معظم الحكومات خيار العودة على حساب خيارات التوطين الأخرى. غير أن العام 2009 شهد تطوّراً مهماً تمثّل بالدعم الجديد الذي قدمته بعض الحكومات للتوطين في مناطق أخرى من البلاد (كما في صربيا) أو للإدماج المحلي (كما في بوروندي وتركيا وأوغندا).

- لا بدّ من إحقاق تنمية طويلة الأجل للمناطق التي واجهت جولات متتالية من الإهمال والصراعات من أجل التمكن من إيجاد حلول دائمة. وفي المدى القصير، ثمة حاجة إلى معونة لاحقة لحالة الطوارىء من أجل تمكين السكان من البدء بعملية النهوض والتعافي.

- ظلّت عملية رصد الحلول الدائمة غير كافية إلى حد كبير. ففي معظم البلدان، كان من الصعب تحديد عدد النازحين داخلياً الذين لا يزالون يبحثون عن حلول دائمة وتحديد العوائق التي لا تزال تعترض طريقهم.

الاستجابات

- من أجل الوفاء بمسؤوليتها في التصدّي لمشكلة النزوح الداخلي، يجدر بالدول تصميم استجابات مؤسسية بما في ذلك سياسات وتشريعات وبرامج وهياكل الحكومية. بلغ عدد البلدان التي امتلكت تشريعات أو سياسات متصلة خصيصاً بحماية النازحين داخلياً بسبب الصراعات أو أعمال العنف 16 بلداً.

- في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، دخل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى حيز التنفيذ في 11 من الدول الموقّعة عليه في حزيران/يونيو 2008، ملزماً هذه الدول بدمج المبادئ التوجيهية في قوانينها وسياساتها المحلية.

- لقد ترجمت الدول الأفريقية التزامها بضرورة التصدي للنزوح الداخلي من خلال اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا (اتفاقية كمبالا). ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من قبل 15 دولة، وسيكون لها أثر إيجابي على النازحين داخلياً حين يتم تنفيذها على أرض الواقع.

- بالكاد اعترفت السلطات الوطنية في الجزائر وإندونيسيا (في بابوا) وميانمار بحالات النزوح ولم تبد استعدادها للسماح لغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية بالعمل مع النازحين داخلياً. في زمبابوي، وعلى الرغم من اعتراف حكومة الوحدة الوطنية الجديدة بوجود أزمة نزوح في البلاد، ظلّت المشاركة في القضايا المتصلة بالنزوح خجولة. كما أن بعض الحكومات، كما في إثيوبيا والسودان وسري لانكا واليمن، قد فرضت قيوداً على أنشطة الوكالات الدولية.

- تلقّت 10 من أصل الدول الـ15 التي تمّ فيها استعراض النزوح الداخلي في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان للعام 2009، توصيات تتعلق تحديداً بمسألة النازحين داخلياً. كما أثارت ست هيئات منشأة بموجب معاهدات مسائل متعلقة بحماية النازحين داخلياً في ملاحظاتها الختامية الموجّهة إلى 16 بلداً يواجه حالة نزوح داخلي.

- استمرت عملية إصلاح العمل الإنساني خلال العام 2009 من أجل تعزيز إمكانية التنبؤ والقدرات والتنسيق والمساءلة الخاصة بالاستجابة الإنسانية الدولية. كما طبق "النهج العنقودي" أو "النهج الجماعي" في حالات الطوارئ الإنسانية في العديد من البلدان و تمّ اعتماد إجراءات مختلفة في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة والفلبين واليمن من أجل تعزيز التنسيق والقيادة في أنشطة الحماية.

- في بدايات العام 2009، تلقّى 14.4 مليون نازح داخلياً الحماية أو المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفتها الوكالة العالمية الرئيسية في مجال الحماية ضمن إطار النهج العنقودي؛ وهذا الرقم يزيد قليلاً عن نصف عدد النازحين داخلياً في العالم.

- في العديد من البلدان التي لم تشهد حالات طوارئ معقدة من شأنها أن تستثير استجابة موحدة من جانب المجتمع الإنساني الدولي، كما في الجزائر والهند، واجه النازحون داخلياً أوضاعاً غير مستقرة.

مقدّمة

في العام 2009، ارتفع العدد الإجمالي للنازحين داخلياً بسبب الصراعات والعنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان في العالم إلى 27.1 مليون نسمة، أي مع زيادة فاقت المليون شخص مقارنة بعدد النازحين داخلياً الذي بلغ في نهاية العامين 2008 و 2007 حوالي 26 مليوناً. فهذا المجموع الصاعق كان الأعلى منذ منتصف التسعينيات.

في العام 2009، 90 في المائة من حالات النزوح الجديدة حدثت في ثمانية بلدان: باكستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والفلبين و كولومبيا وسري لانكا وإثيوبيا: وفي كلّ من هذه الحالات، كان النزوح ناجماً عن صراعات مسلّحة كانت في الأصل دائرة منذ سنوات عديدة.

شهدت دولة باكستان أكبر وأسرع حركة نزوح داخلي خلال السنوات القليلة الماضية. فقد اضطرّ ثلاثة ملايين شخص إلى الفرار من منزلهم في غضون أسابيع قليلة، حين شنّت القوات المسلّحة الحكومية حملات عنيفة ضد حركة طالبان الباكستانية في المناطق الشمالية الغربية من البلاد. لجأ غالبية النازحين إلى الأسر المضيفة وقد تمكّن معظمهم من العودة إلى ديارهم فور توقف الاقتتال غير أنهم لم يلقوا جميعهم الأمان بعد عودتهم.

في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تواصل قتل واغتصاب النازحين داخلياً وغيرهم من المدنيين بمعدلات مروّعة خلال العام 2009. وقد تسببت الهجمات ضد السكان المدنيين من قبل مختلف الميليشيات والقوات الحكومية بنطاق واسع من النزوح ومعاناة شديدة لدى مئات الآلاف من الأشخاص. وفي الصومال، تعرّض عدد كبير من السكان لحالات جديدة من النزوح والمعاناة مع تصاعد وتيرة الصراع.

تسببت موجة العنف بين مختلف الجماعات العرقية في جنوب السودان بتدهور أمني كبير خلال العام 2009، مما أثار المخاوف بشأن احتمال تصاعد الصراع خلال الاستعدادات للانتخابات المقررة في العام 2010 والاستفتاء المرتقب في العام 2011 بشأن حق الجنوب في تقرير المصير. وقد فاق عدد النازحين داخلياً في جنوب السودان خلال العام 2009 ذلك الذي شهده إقليم دارفور.

في سري لانكا، انتهى الصراع المسلح الذي كان مستمراً منذ فترة طويلة بين القوات الحكومية وتلك التابعة لنمور تاميل إيلام للتحرير في أيار/مايو 2009. وفي الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2008 وحزيران/يونيو 2009، نزح أكثر من 280.000 شخص إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة. وقد أبقت الحكومة على النازحين داخلياً داخل مخيمات مغلقة حتى تشرين الأول/أكتوبر أو أكثر، مفيدةً عن ضرورة تولّيها أولاً إزالة الألغام في مواطنهم الأصلية والتدقيق في هوية المدنيين النازحين من أجل تحديد مقاتلين التابعين للتاميل في صفوفهم. وفي كانون الأول/ديسمبر، تسارعت عمليات إطلاق السراح خلال الاستعدادات للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير 2010.

على الرغم من هذه الأحداث، كان معظم النازحين داخلياً بحلول نهاية العام 2009 لا يزالون في حالة نزوح منذ العام 2008، مع عيش العديد منهم، كما في كولومبيا والسودان والعراق، في ظلّ جوّ من عدم الاستقرار ومواجهتهم للمخاطر التي تهدد أمنهم وسلامتهم الجسدية ولمختلف المشقّات في سبيل الوصول إلى الضروريات الأساسية.

في كثير من البلدان، وجد النازحون داخلياً أنفسهم عالقين في أوضاع نزوح مطوّلة، نظراً إلى عدم قدرتهم على اتخاذ خيار طوعي بشأن المكان الذي يناسبهم للاستيطان وإعادة بناء حياتهم، فظلّوا بالتالي مهمّشين.

غير أن العام 2009 قد شهد أيضاً عدداً من التطورات الإيجابية بالنسبة إلى النازحين داخلياً. فقد جسّدت الدول الأفريقية التزامها بضرورة التصدي لمشكلة النزوح الداخلي من خلال اعتماد اتفاقية كمبالا التي تُعتبر الصك الإقليمي الأول في العالم الذي يفرض التزامات قانونية على الدول في ما يتعلق بحماية النازحين داخلياً ومساعدتهم. ستدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ فور التصديق عليها من قبل 15 دولة من الاتحاد الأفريقي.

وقد أولت بعض الحكومات اهتماماً أكبر بالقضايا المتصلة بالنزوح. ففي باكستان، كانت الحكومة تعلن بشكل مسبق عن عملياتها العسكرية في محاولة منها لإتاحة الفرصة للمدنيين لمغادرة المناطق المعنيّة، مع اتخاذها بعض الخطوات للحد من الآثار المترتبة عن نزوحهم. وفي كلّ من صربيا وأوغندا وبوروندي، تمّ عرض خيارات توطين جديدة على مجموعات النازحين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. وفي عدد من البلدان، تمكّنت غالبية النازحين داخلياً من اتخاذ خيار طوعي بالتوطين في ظلّ ظروف تضمن أمنهم وسلامتهم.

يقدّم هذا الاستعراض العالمي لمحة عامة شاملة عن أوضاع النزوح الداخلي في العام 2009، بالاستناد إلى المعلومات المتاحة حول أكثر من 50 بلداً والواردة على الموقع الإلكتروني لمركز رصد النزوح الداخلي على العنوان www.internal-displacement.org. وهو يهدف إلى تقديم المعلومات حول مختلف هذه الحالات من منظور إقليمي وقطري، مع تحليل لمختلف أوضاع النازحين داخلياً في العالم: أوضاع النازحين الجدد، والنازحين الذين يعيشون في نزوح مستمر وأولئك الذين يحرزون بعض التقدم نحو التوصل إلى حلول دائمة. كما ينظر هذا الاستعراض في الإنجازات والإخفاقات المسجّلة

تلاميذ في إحدى المدارس في رفح، في الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي تمّ تدميرها خلال العدوان الإسرائيلي الذي دام 22 يوماً على قطاع غزة.
(الصورة: رويترز/إبراهيم أبو مصطفى، بإذن من www.alertnet.org، كانون الثاني/يناير 2009)

التطوّرات العالمية خلال العام 2009

الاتجاهات العالمية

في نهاية العام 2009، قُدّر عدد النازحين داخلياً من جرّاء الصراعات أو أعمال العنف المعمّم أو انتهاكات حقوق الإنسان في 54 بلداً بحوالي 27.1 مليون شخص. وقد مثّل هذا الرقم زيادة فاقت المليون شخص مقارنة بعدد النازحين الذي قدّر بحوالي 26 مليون في كلّ من العامين 2008 و2007.

سجّلت 6.8 مليون حالة جديدة من النزوح خلال العام نتيجة للصراعات أو أعمال العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان. لم يدم نزوح العديد منهم إلاّ لبضعة أسابيع أو أشهر، في حين أصبح بعض النازحين داخلياً أكثر اندماجاً في المكان الذي نزحوا إليه أو عادوا إلى ديارهم أو انتقلوا إلى مواقع جديدة. خلال العام 2009، تم الإبلاغ عن عودة ما يزيد قليلاً عن خمسة ملايين نازح إلى ديارهم في 22 بلداً.

معظم الـ27.1 مليون نازح في نهاية السنة كانوا نازحين منذ بداية العام. ففي 31 من أصل الـ54 بلداً، لم تُسجّل أي حالات نزوح جديدة خلال العام 2009. وفي كافة البلدان التي شهدت حالات نزوح جديدة في العام 2009، ظلّ الناس النازحين منذ السنوات السابقة أيضاً في وضع نزوح.

في كثير من البلدان التي توقف فيها القتال، ظلّ النازحون داخلياً عاجزين عن الوصول إلى مناطقهم الأصلية أو إعادة بناء حياتهم هناك بسبب استمرار آثار الصراعات أو أعمال العنف. وفي بعض البلدان، سمحت الظروف بتمكين النازحين داخلياً من الاعتماد على الذات سواء في مناطقهم الأصلية أو في أماكن أخرى؛ غير أن قلة منهم تمكّنت من الوصول إلى آليات التعويض عن الممتلكات التي فقدتها أو عن الانتهاكات الأخرى التي لحقت بحقوقها أثناء النزوح. كما أن النازحين داخلياً الأكثر ضعفاً استمرّوا بمواجهة صعوبة بالغة في الحصول على الدعم المناسب.

على الرغم من ذلك، واصلت الجهات والمؤسسات المسؤولة عن النازحين داخلياً – بشكل رئيسي حكومات البلدان التي تشهد حالات نزوح داخلي - جهودها الرامية إلى حماية حقوق هؤلاء؛ وبدأت بعض الحكومات التي لم تكن قد اعترفت في وقت سابق بأن الصراعات أو أعمال العنف الدائرة فيها قد تسببت بحالات نزوح على أراضيها بالإقرار بذلك شيئاً فشيئاً؛ كما اعتمدت بعض الحكومات سياسات جديدة ذات أثر أكثر إيجابية على النازحين داخلياً. تمّ الاتفاق أيضاً على تدابير دولية لحماية النازحين داخلياً والفئات الأكثر ضعفاً. وقد كان الاتحاد الأفريقي رائداً في هذا المجال من خلال اعتماد اتفاقية كمبالا التي ستلزم، عند دخولها حيز التنفيذ، الدول الموقعة عليها بمنع النزوح وحماية ومساعدة النازحين داخلياً في مختلف أنحاء القارة.

تعريف النازح داخلياً

بحسب المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي التي تحدّد الحقوق والضمانات المتصلة بحماية النازحين داخلياً، يُقصد بالنازحين داخلياً "الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أكرهوا على الهرب أو على ترك منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجة أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلح أو حالات عنف عام الأثر أو انتهاكات حقوق الإنسان أو كوارث طبيعية أو كوارث من فعل البشر ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة".

البلدان التي تضمّ أكبر عدد من النازحين داخلياً

أكبر ست مجموعات من النازحين داخلياً

البلد	عدد النازحين داخلياً بنهاية العام 2009
السودان	4.9 مليون
كولومبيا	3.3 مليون – 4.9 مليون
العراق	2.76 مليون
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1.9 مليون
الصومال	1.5 مليون
باكستان	1.2 مليون

- أكبر مجموعتين من النازحين داخلياً في العالم بحلول نهاية العام 2009 كانتا في السودان وكولومبيا.
- ظلّ عدد النازحين داخلياً يتزايد في كولومبيا خلال العام 2009، ومن الممكن أن يكون قد بلغ النسبة المسجلة في السودان.
- ارتفع عدد النازحين داخلياً في باكستان إلى حد كبير، بحوالي مليون نازح، على الرغم من أن العديد من الأشخاص الذين اضطرّوا إلى النزوح خلال العام 2009 لم يعودوا يُعتبَرون كنازحين مع حلول نهاية العام.
- تراجع عدد النازحين في العراق بشكل خفيف خلال العام مع انخفاض في عدد حالات النزوح الجديدة التي أفيد عنها.
- زاد عدد النازحين في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال بحوالي 500.000 و200.000 على التوالي، مع استمرار الصراعات في هذين البلدين.
- تراوح عدد النازحين في كل من تركيا وزمبابوي والهند وميانمار وأذربيجان بين 500.000 ومليون شخص.

البلدان التي تضمّ أكبر نسبة مئوية من النازحين داخلياً

البلد	نسبة النازحين داخلياً من مجموع السكان (إلى أقرب %)
قبرص	22%
الصومال	16%
السودان	12%
العراق	9%
كولومبيا	7-11%
أذربيجان	7%
زمبابوي	5-8%
لبنان	2-9%

النزوح بحسب المناطق

تقديرات عدد النازحين داخلياً بحسب كل منطقة (نهاية العام 2009، مليون شخص)

	بنهاية العام 2009	بنهاية العام 2008	% التغير
أفريقيا	11.6	11.6	صفر
الأمريكتان	5.0	4.5	+11%
جنوب وجنوب شرق آسيا	4.3	3.5	+23%
الشرق الأوسط	3.8	3.9	-3 %
أوروبا وآسيا الوسطى	2.4	2.5	-4 %
المجموع	27.1	26.0	+4 %

في أفريقيا، مقابل ارتفاع عدد النازحين نتيجة لحالات النزوح الجديدة في كلّ من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال، وعلى نطاق أصغر في إثيوبيا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها من البلدان، شهدت مناطق أخرى انخفاضاً في عدد النازحين، لا سيما في أوغندا حيث تواصلت عملية العودة التدريجية التي كانت جارية.

أمّا الارتفاع الملحوظ في الأمريكتين، فقد جاء بشكل رئيسي كنتيجة لحالات النزوح الجديدة الناجمة عن استمرار الصراع وأعمال العنف في كولومبيا.

شهدت منطقة جنوب وجنوب شرق آسيا أكبر زيادة سنوية في عدد النازحين داخلياً على المستوى الإقليمي، وذلك من جهة كلّ من القيمة المطلقة والنسبة المئوية. وقد عكس ذلك زيادة قدرها نحو ثلاثة أرباع مليون نازح في باكستان؛ وسجّلت زيادات ضئيلة في العدد التقديري للنازحين داخلياً في أفغانستان وميانمار مقابل تراجع في الفلبين وسري لانكا وتيمور-ليشتي. أما في الشرق الأوسط، فقد ارتفع عدد النازحين داخلياً بسبب الصراعات في كلّ من اليمن وقطاع غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تراجع أعداد النازحين في بعض البلدان الأخرى. وفي أوروبا، أفيد عن تراجع ضئيل في عدد النازحين في كل من البوسنة والهرسك وجورجيا والاتحاد الروسي.

أعداد النازحين داخلياً واللاجئين

في حين أن عدد النازحين داخلياً في العالم ظلّ مستقراً خلال العام 2008 وارتفع في العام 2009، انخفض عدد اللاجئين في مختلف أنحاء العالم في العام 2008 من 16 مليون إلى 15.2 مليون. سيتمّ نشر أعداد اللاجئين للعام 2009 في منتصف العام 2010 ضمن تقرير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حول الاتجاهات العالمية. اضطلعت المفوضية في إطار عملية الإصلاح الإنسانية بدور ريادي في مجال حماية النازحين داخلياً من جرّاء الصراعات، وخلال الفترة الممتدة بين العامين 2007 و2008، ارتفع عدد النازحين داخلياً الذين حظوا بمساعدة من المفوضية من 13.7 إلى 14.4 مليون، ليصل إلى 57 في المائة من العدد الإجمالي للأشخاص الذين يتمتعون بحماية أو بمساعدة من المفوضية.

بعض الملاحظات حول هذه الأعداد

يعكس هذا التقرير عملية الرصد التي قام بها مركز رصد النزوح الداخلي في العام 2009 للنزوح الداخلي الناجم عن الصراعات المسلحة أو حالات العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان؛ وهو لا يشمل الأشخاص النازحين داخلياً بسبب الكوارث الطبيعية أو تلك التي هي من فعل البشر أو بسبب المشاريع الإنمائية. وفي البلدان المتضررة من جرّاء النزوح الداخلي، غالباً ما تكون البيانات المتوفرة عن النازحين داخلياً ناقصة أو غير موثوق بها أو قديمة أو غير دقيقة. كما أن البيانات المصنّفة التي تظهر مكان النازحين داخلياً وعددهم وتقسّمهم بحسب العمر والجنس لا تتوفر إلا في عدد قليل من البلدان. أمّا التقارير حول العودة أو خيارات التوطين الأخرى، فتشوبها عادة نواقص أكثر. وقد تمّت مناقشة هذه القضايا في المقاطع اللاحقة.

يسعى مركز رصد النزوح الداخلي إلى الحصول على المعلومات وجمعها من الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، كما أنه يرسل أيضاً ببعثات ميدانية إلى عدد من البلدان في كل عام.

يُقصد بالنزاعات المسلحة تلك الدولية، بما في ذلك النزاعات المسلحة المدوّلة والنزاعات ذات الطابع غير الدولي، وتلك الداخلية. ويُقصد بالعنف المعمم الاضطرابات الداخلية التي تؤدي إلى زعزعة النظام الداخلي بشكل خطير نتيجة لأعمال العنف من دون أن تعكس بالضرورة أي نزاع مسلح، مثل أعمال الشغب والصراعات بين الفصائل المختلفة أو ضد السلطات والعنف الطائفي. أمّا انتهاكات حقوق الإنسان، فتشمل عدم احترام الدول أو، عند الانقضاء، الجهات الفاعلة ذات الصلة، لالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

الاتجاه الطويل الأمد في أعداد النازحين داخلياً واللاجئين

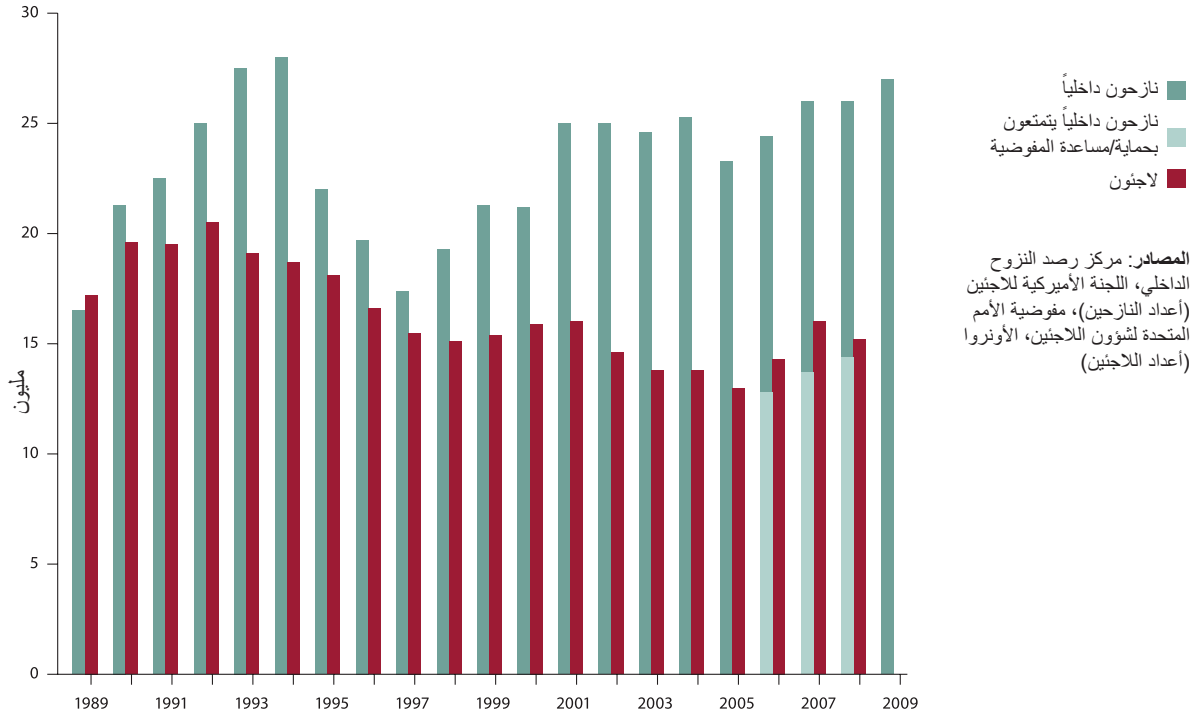

المصادر: مركز رصد النزوح الداخلي، اللجنة الأميركية للاجئين (أعداد النازحين)، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الأونروا (أعداد اللاجئين)

التحرّكات المبلّغ عنها

حالات النزوح الجديدة

خلال العام 2009، بلغ عدد النازحين حوالي 6.8 مليون شخص ضمن 23 بلداً. واستمر هذا العدد في زيادة مطردة مقارنة بالـ4.6 مليون نازح خلال العام 2008 والـ3.7 مليوناً خلال العام 2007.

البلدان التي تضمّ أكبر عدد من حالات النزوح المبلّغ عنها عام 2009

البلد	حالات النزوح الجديدة المبلّغ عنها
باكستان	3.000.000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1.000.000
السودان	530.000 (390.000 في جنوب السودان)
الفلبين	400.000
الصومال	400.000
كولومبيا	290.000
سري لانكا	ما يصل إلى 280.000
إثيوبيا	200.000
اليمن	150.000
الأراضي الفلسطينية المحتلة	200.000 – 100.000

لقد تسبب أحد الصراعات المسلحة بمفرده بالنزوح الداخلي الواسع النطاق لما يقارب نصف مجموع النازحين الجدد خلال العام. فقد أجبرت الهجمات التي شنّها الجيش الباكستاني ضد حركة طالبان والجماعات الإسلامية الأخرى في الإقليم الحدودي الشمالي الغربي ولاحقاً في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية نحو ثلاثة ملايين شخص على الفرار. في نهاية العام، كان أكثر من 1.2 مليون شخص لا يزالون نازحين، مع لجوء الغالبية العظمى إلى المجتمعات المضيفة.

في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدّى أيضاً القتال المكثف بين مختلف الجماعات المسلحة والقوات الحكومية المدعومة من قبل قوة حفظ السلام التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حركة نزوح جديدة واسعة النطاق. وفي نهاية السنة، بلغ عدد النازحين داخلياً نحو 1.9 مليون شخص في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك ما يصل إلى مليون نازح في إقليم شمال كيفو.

في جنوب السودان، بلغ عدد حالات النزوح الجديدة الناجمة عن الاشتباكات العرقية حوالي 390.000 شخص. وقد فاق عدد الأشخاص الذين قُتلوا أو اضطرّوا إلى النزوح بسبب العنف في جنوب السودان العدد الذي سجّل في دارفور في العام 2009.

في الصومال، أدّى إنشاء الحكومة الائتلافية في كانون الثاني/يناير 2009 بين الحكومة الاتحادية الانتقالية والجماعات الإسلامية المعتدلة إلى انسحاب القوات الإثيوبية من مقديشو. غير أن القوات الحكومية قد واصلت القتال ضد الجماعات المسلحة الأخرى، بما في ذلك حزب الإسلام وحركة الشباب، في حين أدّى الصراع بين مختلف الفصائل المتمردة في جنوب ووسط الصومال إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص. وبحلول نهاية العام، ارتفع العدد التقديري للنازحين داخلياً إلى 1.5 مليون شخص.

في كولومبيا، شهد الصراع المسلح الدائر إعادة تجميع للقوات المسلحة الثورية الكولومبية في حين تراجعت هجمات الحكومة ضد هذه القوات. وقد تسببت الجماعات المسلحة الجديدة التي ظهرت بعد تسريح الجماعات شبه العسكرية في السنوات السابقة بارتفاع مستويات العنف والنزوح. وقد شهد العام 2009 أيضاً تزايداً في نسبة العنف في المدن، لا سيما ميديلين وكالي، مما أدّى إلى حالات نزوح ضمن تلك المدن في موازاة حالات النزوح الأخرى التي تمّت من المناطق الريفية باتجاه المدن.

في سري لانكا، انتهى الصراع الذي دام طوال 26 عاماً بين القوات المسلحة الحكومية وتلك التابعة لنمور تاميل إيلام للتحرير في أيار/مايو 2009. وخلال المراحل النهائية لهذا الصراع، حوصر مئات الآلاف من المدنيين ضمن مساحة صغيرة في منطقة فاني الشمالية. خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2008 وحزيران/يونيو 2009، اضطرّ أكثر من 280.000 شخص إلى الفرار إلى الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة حيث أجبروا على الإقامة داخل مخيمات مغلقة ومعايشة ظروف صعبة للغاية لعدة أشهر قبل أن تعمد الحكومة إلى التخفيف من حدّة القيود المفروضة على حريتهم في التحرّك والسماح لأعداد متزايدة من الناس بالعودة إلى مواطنهم الأصلية في كانون الأول/ديسمبر.

مجموعة من السكان تهرب من الاقتتال الدائر بين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية في العاصمة الصومالية مقديشو. (الصورة: رويترز/عمر فاروق، بإذن من www.alertnet.org، تموز/يوليو 2009)

في أفغانستان، تواصل نزوح المدنيين بسبب القتال الدائر بين القوات الحكومية والدولية وحركة طالبان. ومع عزل أجزاء كبيرة من البلاد وصعوبة الوصول إليها بسبب انعدام الأمن، وشعور الملايين من النازحين داخلياً واللاجئين العائدين باستحالة إعادة بناء حياتهم في مناطقهم، قد يكون عدد النازحين قد فاق الـ297.000 المقدّر من قبل الحكومة وشركائها الدوليين ضمن فرقة العمل القطرية المعنية بالنازحين داخلياً.

في إثيوبيا، أدّى القتال بين الصوماليين والأورومو على الحدود الإدارية المتنازع عليها وغيرها من الموارد إلى نزوح ما يصل إلى 160.000 شخص في شباط/فبراير 2009 وحده، بينما أدّى الاقتتال العشائري في منطقة غامبيلا إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص. وفي المنطقة الصومالية، تسبّب القتال بين القوات الحكومية وجبهة تحرير أوغادين الوطنية في المزيد من النزوح.

في اليمن، تجدّد الصراع بين الجيش ومتمردي الحوثيين في محافظة صعدة في آب/أغسطس 2009، وذلك في الجولة السادسة من الصراع منذ العام 2004، مع تزايد عدد النازحين خلال هذه السنة. وبحلول نهاية العام، قُدّر عدد النازحين بحوالي 175.000 شخص في صعدة والمحافظات المجاورة مع استمرار تصاعد القتال. كما أن النزاع قد انتشر ليشمل المملكة العربية السعودية حيث اضطرّ آلاف الأشخاص إلى النزوح من المناطق المتاخمة لمحافظة صعدة.

في قطاع غزة (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، أدّى الهجوم الذي نفذته قوات الدفاع الإسرائيلية في بداية العام إلى نزوح أكثر من 100.000 شخص. وفي معرض هذا الصراع، تمّ هدم أكثر من 4.000 منزل وتضرّر أكثر من 50 ألفاً. كما أن عملية إعادة الإعمار تعرقلت بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي الذي منع دخول مواد البناء إلى غزة؛ في نهاية العام، قدّر عدد الأشخاص الذين لا يزالون يعيشون في الخيام أو في الملاجئ المؤقتة بحوالي 20.000 شخص. وفي الضفة الغربية، أدّى الاستمرار في هدم المباني الفلسطينية وإبطال تصاريح الإقامة في القدس الشرقية إلى نزوح مئات الأسر خلال العام.

وقد استمرّت الصراعات الطويلة الأمد الأخرى بالتسبب في النزوح، كما في ميانمار والهند (في ولاية أوريسا وولايات مانيبور وآسام وميزورام في شمال شرق الهند) والسنغال.

في العديد من البلدان التي تعاني من الصراعات الطويلة الأجل أو المتقطعة، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية والفلبين واليمن، اضطرّ السكان إلى النزوح مراراً وتكراراً على مرّ السنوات. بالتالي، قد تعود حالات النزوح الجديدة بشكل جزئي إلى عدم استدامة خيارات التوطين التي اتخذت في مرحلة سابقة.

أسباب حالات النزوح الجديدة

في كافة البلدان الـ23 التي شهدت حالات نزوح جديدة خلال العام 2009، باستثناء دولتي كينيا وزمبابوي، شكّل الصراع المسلح واحداً من أسباب النزوح. أمّا انتهاكات حقوق الإنسان فتسبّبت بالنزوح في 17 بلداً والعنف المعمم في 12 بلداً. في كثير من البلدان، اضطرّ السكان إلى النزوح نتيجة لمجموعة من الأسباب، وغالباً ما كان الصراع المسلح يتزامن مع العنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان في البلد الواحد.

الحماية من النزوح التعسّفي

بموجب القانون الدولي، يتمتّع الأشخاص بالحق في الحماية من النزوح التعسفي من منازلهم أو أماكن إقامتهم المعتادة؛ غير أن السلطات الوطنية قد تجبر السكان على النزوح لأسباب مشروعة تتعلق بالأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة، وفي النزاعات المسلحة، لضمان أمن المدنيين أو لأسباب عسكرية ملحة.

مع ذلك، يجدر بهذه السلطات استكشاف البدائل الممكنة لتفادي النزوح، وحيثما لا يكون ذلك ممكناً، يتوجب عليها اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الآثار الضارة الناجمة عن هذا النزوح. ويشمل ذلك ضمان توفير المسكن المناسب للنازحين داخلياً إلى أقصى حد ممكن وظروف لائقة من حيث السلامة والتغذية والصحة والنظافة الشخصية وعدم انفصال أفراد الأسرة الواحدة بعضهم عن بعض. في الحالات غير الطارئة، يتمّ تقديم ضمانات إجرائية إضافية، بما في ذلك تزويد المتضررين بمعلومات كاملة حول أسباب النزوح والإجراءات اللازمة وضمان مشاركتهم في التخطيط لعمليات إعادة التوطين وإدارتها.

في جمهورية أفريقيا الوسطى، اضطرّ السكّان إلى النزوح بسبب تجدد النزاع المسلح بين الحكومة ومجموعة من المتمردين والهجمات التي شنّتها بعض العصابات الإجرامية. في نيجيريا، نزح السكان في دلتا النيجر بسبب القتال الدائر بين القوات الحكومية والمقاتلين، في حين أدّى العنف الطائفي في العديد من دول الوسط والشمال إلى عمليات نزوح واسعة النطاق.

في زمبابوي، اضطرّ السكّان إلى النزوح بسبب الاجتياحات المستمرة للمزارع التجارية إلى جانب العنف السياسي الذي سجل تراجعاً مقارنةً بالعام 2008. في كينيا، ومع استمرار الجهود الرامية إلى إعادة توطين النازحين بسبب أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في العام 2007، أدّى العنف الطائفي في المناطق الشمالية إلى حالات نزوح جديدة.

في العام 2009، استمرّت القوات المسلحة الحكومية وكلّ من الجماعات المسلحة المعادية لها أو المتصلة بها بالتسبب بالنزوح مع فشلها في كثير من الأحيان في احترام التزاماتها بشأن حماية المدنيين.

في الصومال وشمال اليمن والمنطقة الصومالية في إثيوبيا ومنطقة بابوا في إندونيسيا، أجبر المدنيون على الفرار نظراً إلى استهدافهم من قبل كلّ من الجيش والمقاتلين المزعوم وجودهم في ما بينهم. وفي ميانمار، استمرّت السياسة الرباعية المعتمدة من قبل الجيش، والرامية إلى فصل الجماعات المسلحة التي تقاتل الحكومة عن قواعد الدعم الخاصة بها، بالتسبب في نزوح المدنيين.

في ميندناو في الفلبين، اعتبر الجيش النازحين داخلياً "القوة الاحتياطية للعدو" في المناطق المعروفة بصفتها معاقل للمتمردين. ابتداءً من نيسان/أبريل 2009، أجبر العديد من سكّان القرى على مغادرة منازلهم بسبب عمليات مكافحة التمرد التي قادها الجيش والتصعيد في القتال.

وقد تسببت القوات المسلّحة غير النظامية أيضاً بالنزوح في معظم البلدان، باستثناء قلّة قليلة. فأدّت الهجمات التي شنّها جيش الرب للمقاومة، وهو عبارة عن جماعة مسلحة كانت تنشط في الأصل في شمال أوغندا، إلى نزوح مئات الآلاف من الأشخاص في المقاطعة الشرقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي كولومبيا، أدّت الهجمات التي شنّتها الجماعات المسلحة الجديدة المؤلّفة من قوات شبه عسكرية سابقة إلى إجبار أعداد كبيرة من المدنيين على الفرار. أمّا في العراق، فأكثر حالات النزوح التي تمّت خلال العام 2009 قد نجمت عن الإجراءات التي اتخذتها الجماعات المسلحة ضد الطوائف الأخرى.

مجموعة من المدنيين في فيشفامادو، في شمالي سري لانكا، أثناء اقتيادهم إلى أحد مخيمات النازحين داخلياً، عقب خضوع البلدة للقوات الحكومية المتقاتلة مع نمور تاميل إيلام للتحرير. (الصورة: رويترز/سترينغر، بإذن من www.alertnet.org، شباط/فبراير 2009)

في معرض بعض الصراعات، كما في أفغانستان وكولومبيا والصومال وسري لانكا واليمن، ساهمت الإجراءات التي اتخذتها كافة الأطراف في تفاقم النزوح. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أدّت العمليات التي قام بها الجيش بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وغيرها من الجماعات المتمردة فضلاً عن عمليات الانتقام اللاحقة التي قامت بها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، إلى تأثير كارثي على المدنيين متسببة في نزوح واسع النطاق. وقد ارتأت المنظمات غير الحكومية أن الإنجازات التي حققتها هذه العمليات لا تبرّر الآثار المترتبة عن النزوح.

شنّت الحكومة الباكستانية، تحت تأثير الضغط الدولي الرامي إلى معالجة ظاهرة الاقتتال التي تجذّرت في البلاد، هجمات متعاقبة في العديد من مناطق الإقليم الحدودي الشمالي الغربي والمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية. غير أنها قد أعلنت عن قيامها بهذه الهجمات مفسحة في المجال أمام المدنيين لمغادرة المناطق المعنيّة واتخذت الخطوات اللازمة للحد من آثار نزوحهم.

العودة إلى المواطن الأصليّة

البلدان التي تضمّ أكبر عدد من حالات العودة المبلّغ عنها في العام 2009

البلد	حالات العودة المبلّغ عنها
باكستان	2.000.000
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1.000.000
أوغندا	430.000
السودان	ما لا يقلّ عن 280.000
كينيا	200.000
الفلبين	200.000
العراق	350.000 في العامين 2008 و2009
الأراضي الفلسطينية المحتلة	180.000 – 80.000

خلال العام، أُفيد عن عودة اكثر بقليل من 5 ملايين شخص دخال 22 بلداً.

غالبية هؤلاء العائدين، بمن فيهم معظم الـ200.0000 نازح في باكستان وما يقارب المليون في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحوالي 200.000 في الفلبين ونحو 100.000 أو أكثر في قطاع غزة (الأراضي الفلسطينية المحتلة)، كانوا قد نزحوا في الآونة الأخيرة نسبياً، في العام 2008 أو 2009. كما أفيد أيضاً عن عودة حوالي 200.000 شخص كانوا قد نزحوا بسبب أعمال العنف المتصلة بالانتخابات في كينيا في العامين 2007 و2008.

وقد عاد أيضاً بعض الأشخاص الذين ظلّوا نازحين لفترات طويلة. وكان من بينهم أكثر من 400.000 شخص في شمالي أوغندا عادوا إلى قراهم الأصلية من المخيمات حيث عاش العديد منهم لأكثر من عقد من الزمن.

وفي جنوب السودان، تواصلت عملية العودة الطويلة، فعاد خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس، ما لا يقل عن 280.000 نازح إلى مواطنهم الأصلية. على الرغم من ذلك، تشير تقديرات المنظمة الدولية للهجرة إلى أن 10 في المائة من كافة حركات العودة إلى وضمن جنوب السودان لم تكلل بالنجاح وإنما أدّت إلى عمليات نزوح ثانوية، وذلك لانعدام الخدمات الأساسية وسبل الرزق في مناطق العودة. كما تفاقمت هشاشة حركات العودة هذه نظراً إلى 390.000 حالة نزوح جديدة في جنوب السودان خلال العام 2009.

أمّا في العراق، فتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إلى أن نحو 350.000 نازح داخلياً قد عادوا خلال العامين 2008 و2009. وقد عجز معظم النازحين عن العودة بسبب انعدام الأمن والصعوبات التي واجهتهم في الوصول إلى الممتلكات وفرص سبل الرزق.

أوضاع النازحين داخلياً خلال فترة النزوح

في العام 2009، عاش النازحون داخلياً في بيئات نزوح مختلفة، في المناطق الريفية والحضرية. كان من الأسهل ملاحظة النازحين المتجمّعين في المخيمات أو المستوطنات غير الرسمية غير أن غالبيتهم قد توزّعوا بين المجتمعات المضيفة والأقارب والأصدقاء. لقد اضطرّ الأشخاص الذين نزحوا قبل العام 2009 في بعض الأحيان إلى العيش في ظلّ ظروف غير مستقرة مماثلة لظروف النازحين الجدد، سواء من جهة المخاطر التي تهدد سلامتهم البدنية أو من جهة المشقّات التي تعترضهم في محاولة الحصول على الضروريات الأساسية للبقاء على قيد الحياة مثل المياه النظيفة والطعام والرعاية الطبية والمسكن. وكان هذا الوضع من نصيب العديد من النازحين داخلياً في كل من تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وفي دارفور وجنوب السودان والعراق وأفغانستان وكولومبيا وغيرها من المناطق.

في العديد من الحالات الأخرى، شهدت احتياجات النازحين العاجلة الإنسانية أو للحماية نوعاً من الاستقرار مقارنة ببدايات النزوح غير أن الظروف لم تسمح لهم بالعودة إلى ديارهم أو إعادة بناء حياتهم في أنحاء أخرى من البلاد. وقد انطبق هذا الوضع على النازحين داخلياً في بلدان مثل أذربيجان وبعض الجماعات في البلدان المذكورة في الفقرة أعلاه. أحرز بعض هؤلاء النازحين نوعاً من التقدّم باتجاه التمتّع بظروف معيشية مستدامة وبحقوق الإنسان في مناطق النزوح في حين لم يختبر آخرون أي تغيير يُذكر. في كلتا الحالتين، فقد وجد النازحون أنفسهم عالقين في أوضاع نزوح مطوّلة بسبب انعدام خيارات التوطين الطويلة الأمد.

النازحون الذين يعيشون في ظلّ ظروف محفوفة بالخطر

إن سلامة وأمن النازحين داخلياً كانا مهددين في مختلف أنحاء العالم بسبب المخاطر المتصلة بالنزاعات المسلحة والعنف المعمم، بما في ذلك القتل والاختطاف والنزوح التعسفي والقيود المفروضة على حرية التنقل. كما أفيد عن بعض أعمال العنف في مخيمات ومستوطنات النازحين في العديد من البلدان. وفي اليمن، قتل العشرات من النازحين داخليا في أيلول/سبتمبر في غارة جوية استهدفت المستوطنة التي كانوا قد فروا إليها.

لم يتمكن النازحون داخلياً في الكثير من البلدان، بما في ذلك الصومال وأفغانستان وتشاد، من الحصول على المساعدات الإنسانية الأساسية من المنظمات التي مُنعت من الوصول إليهم أو عجزت عن ممارسة عملها بشكل آمن بسبب انعدام الأمن. غالباً ما كان النازحون داخلياً يواجهون خطر الموت يومياً من أجل الحصول على الضروريات الأساسية والرعاية الطبية، بما في ذلك الرعاية الصحية للأمهات والأطفال الرضع.

وقد كان النازحون النساء والأطفال عرضة للاغتصاب والعنف الجنسي في عدد من البلدان، بما في ذلك تشاد وكولومبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والهند والعراق وكينيا وميانمار والصومال والسودان. ففي كولومبيا، تم تحديد العنف الجنسي كسبب مباشر للنزوح إذ كان يُرتكب في سياق العمليات العسكرية إلى جانب ارتكابه بشكل فردي من جانب أعضاء الجماعات المسلحة. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أفيد عن اغتصاب 8.300 امرأة خلال العام 2009، في حين تشير التقديرات إلى تعرّض عدد أكبر لحالات غير مبلّغ عنها من العنف الجنسي والاعتداءات.

لقد أدّى النزوح إلى تفاقم هذه المخاطر بطرق مختلفة. ففي ميانمار، تعرّضت بعض النازحات لخطر العنف الجنسي أثناء سعيهن للحصول على الغذاء والماء في المناطق التي تكثر فيها القوات الحكومية. وفي العراق، ارتفعت نسبة تعرّض النازحات اللواتي يتولين بمفردهن إعالة أسرهن لمخاطر الاستغلال الجنسي مقارنة اللواتي كن برفقة رجال. في الهند، اضطرت بعض النازحات إلى ممارسة البغاء من أجل إعالة أسرهن في غياب أزواجهن الذين كانوا قد غادروا بحثاً عن العمل. وفي نيبال، أفادت الحكومة عن وقوع نصف عدد العاملات الـ40.000 اللواتي تتراوح أعمارهن بين 12 و30 سنة ويعملن في المطاعم والحانات والمراقص ومراكز التدليك - من بينهن العديد من النازحات داخلياً – ضحية للإتجار بالبشر والاستغلال الجنسي.

كان الأطفال النازحون داخلياً أكثر عرضة من غيرهم لبعض المخاطر المتصلة بالنزاعات المسلحة، بما في ذلك التجنيد القسري في القوات والجماعات المسلحة في بعض البلدان مثل أفغانستان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، والصدمات الجسدية والنفسية والاجتماعية المتصلة بالنزوح والصراع (كما في الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن والعراق ولبنان) والانفصال عن عائلاتهم.

بعض النازحين داخلياً يشترون اللحم في أحد الأسواق في مخيم للاجئين في شمالي دارفور، السودان.
(الصورة: رويترز/زهرة بن سمرا، بإذن من www.alertnet.org، آذار/مارس 2009)

لقد عانى الأطفال النازحون من صعوبة الوصول إلى التعليم أو من الاختلال في التعليم بسبب استمرار انعدام الأمن (في العديد من البلدان بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا والسنغال والصومال وباكستان والفلبين وكولومبيا) أو بالنسبة إلى بعض الفتيات النازحات، كنتيجة للتمييز بين الجنسين (في الشرق الأوسط وتركيا). كما أن قدرة وصول الأطفال النازحين إلى الضرورات الأساسية كانت أقلّ، بما في ذلك المأوى والغذاء والرعاية الصحية (كما في باكستان وأفغانستان وسري لانكا).

نظراً إلى هذه الظروف الصعبة، لجأ النازحون داخلياً إلى مجموعة متنوعة من الأنشطة المدرّة للدخل، مثل العمالة اليومية أو التجارات الصغيرة التي غالباً ما لا توفر وسيلة مستدامة لكسب الرزق وقدرة وصول موثوق بها إلى الغذاء أو المسكن الملائم أو غيرها من الضروريات الأساسية. وعندما كان الأطفال يتحوّلون إلى العمالة من أجل كسب الدخل لمساعدة أسرهم، كانوا في كثير من الأحيان يعجزون عن الالتحاق بالمدارس (كما في باكستان وتركيا). غالباً ما كان النازحون الذين نزحوا من المجتمعات الريفية إلى البلدات والمدن يفتقرون إلى المهارات التي يطلبها أرباب العمل في المناطق الحضرية ممّا كان يدفعهم إلى اللجوء إلى الأعمال غير الموثوق بها والمنخفضة الأجر أو الاستغلالية. غير أن النزوح إلى المناطق الحضرية قد شكّل وسيلة أيضاً لتأمين فرص جديدة إذ أن النازحين تمكنوا من الوصول إلى مجموعة أوسع من الخدمات والمنافع في بعض الحالات نتيجة لاتساع نطاق خيارات سبل الرزق المتاحة.

وقد اضطرّ بعض النازحين داخلياً إلى الانتقال إلى مناطق لجوء متعاقبة، تبعاً للفرص المتاحة والمشاكل التي تواجههم في كل منطقة. فهم كانوا يتعرّضون للتمييز في بعض الأحيان أو كانت قدرات المجتمعات المضيفة على دعمهم تُستنفد. كما أن بعض النازحين كانوا يتنقلون بين مناطق اللجوء ومواطنهم الأصلية، كما في جورجيا والسنغال وتركيا، للحفاظ على ممتلكاتهم أو لزراعة المحاصيل أو حصادها. وكان يُعمد أحياناً إلى إغلاق أماكن اللجوء أو المنشأ، كما في مخيمات النازحين في شمال أوغندا. وفي حالات أخرى، كان يُعاد توطين النازحين في مناطقهم الأصلية، ولكن ليس في منزلهم الأصلي الذي يكون قد دمر أو احتلّ من قبل شخص آخر، كما أفيد في تيمور – ليشتي في العام 2009.

النازحون داخلياً الذين يعيشون أوضاع نزوح مستقرّة أو مطوّلة

حتى مع انتهاء الصراعات وأعمال العنف وتلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، لم يتمكنون النازحون داخلياً أحياناً من العودة إلى منازلهم أو إعادة بناء حياتهم في مناطق أخرى من البلاد بسبب انعدام شروط السلامة والكرامة الإنسانية وعدم إمكانية إحراز أي تقدم في اتجاه إيجاد الحلول الدائمة. كثيراً ما كان النازحون داخلياً يواجهون بعض العقبات، بما في ذلك التمييز، التي تمنعهم من التمتع بحقوقهم الأساسية مثل الوثائق الشخصية والرعاية الطبية والتعليم والمسكن اللائق وحقوق الملكية بما في ذلك التملك والإيجار والاسترداد والتعويض.

أوضاع النزوح المطوّلة

لقد عرّف التقرير النهائي لإحدى حلقات الخبراء في العام 2007 النزوح المطول بأنه "الحالة التي تكون فيها عملية إيجاد الحلول الدائمة للنازحين داخلياً متعثّرة و/أو يتم فيها تهميش النازحين داخلياً كنتيجة لانعدام الحماية لحقوقهم الإنسانية".

يتوجّب على السلطات الوطنية توفير حل دائم للنازحين داخلياً على أن يتمكن هؤلاء من اتخاذ خيار حر وواع بشأن العودة أو الاندماج محلياً أو الاستقرار بشكل دائم في مناطق أخرى من البلاد. عندما يستحيل إيجاد أي حلّ دائم، تتحمّل السلطات الوطنية مسؤولية ضمان تمتّع النازحين داخلياً بمستوى معيشي لائق وبحقوقهم الإنسانية الأخرى أثناء النزوح. وقد شهد النازحون في عدد من البلدان تحسناً في أوضاعهم المعيشية خلال العام 2009 كنتيجة للتدابير التي اتّخذتها الحكومات من أجل تحسين الأوضاع في أماكن إقامتهم الحالية أو في مناطق أخرى من البلاد. ففي جورجيا وأذربيجان، تمّ ترميم بعض المراكز الجماعية خلال العام 2009، وفي جورجيا وقبرص، حظي بعض النازحين داخلياً بفرصة تملّك المساكن المؤقتة التي كانوا يعيشون فيها. أمّا في العراق والأراضي الفلسطينية المحتلة، فحظي النازحون داخلياً بالدعم القانوني والمناصرة لقضيتهم من أجل اجتناب الطرد وإعادة النزوح.

وقد سادت أوضاع نزوح مطوّلة في ما لا يقلّ عن 34 بلداً، حيث قلّ احتمال تأمين الحلول الدائمة للنازحين داخلياً. ففي بعض البلدان، وجدت مجموعات كاملة من السكان النازحين بسبب الصراعات أو العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان بحلول العام 2009 نفسها عالقة في أوضاع نزوح مطوّلة.

وفي أكثر من 20 بلداً، كان استمرار الصراعات أو أعمال العنف هو السبب الرئيسي للنزوح المطوّل.

المبادئ التوجيهية والقواعد الواردة في القانون الدولي

في العام 1998، قام ممثل الأمين العام المعني بالنازحين داخلياً عندها، السيد فرانسيس دينغ، بتسليم المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي إلى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وقد اكتسبت هذه المبادئ منذ ذلك الحين، على الرغم من عدم كونها صكاً ملزماً قانونياً، موقعاً بارزاً. وقد أقرّ رؤساء الدول والحكومات الذين كانوا مجتمعين في نيويورك من أجل حضور مؤتمر القمة العالمي للعام 2005 في أيلول/سبتمبر هذه المبادئ بالإجماع بصفتها إطاراً "دولياً مهماً لحماية النازحين داخلياً" كما اعترفت العديد من الهيئات الإقليمية الأخرى بقيمتها.

تمتلك تسع دول قوانين أو سياسات وطنية تشير تحديداً إلى المبادئ التوجيهية، وفي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، التزمت 11 دولة موقعة على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى بدمج هذه المبادئ في القانون المحلي. كما أن اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، أو اتفاقية كمبالا، التي اعتمدت في تشرين الأول/أكتوبر 2009، تقرّ بدورها بحقوق النازحين داخلياً المتأصلة على النحو المبين في المبادئ التوجيهية.

تعكس المبادئ التوجيهية القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وتتسق مع أحكامهما؛ كما أنها تقنّن إلى حد كبير مسألة حماية النازحين داخلياً وتقدّم الضمانات الصريحة بشأنها كما هي مبيّنة في هذه الصكوك القانونية. وهي تتناول مختلف مراحل النزوح وتوفر الحماية ضد النزوح التعسفي، كما أنها تقدم قاعدة أساسية لتوفير الحماية والمساعدة أثناء النزوح وتنصّ على بعض الضمانات للعودة الآمنة والاندماج المحلي والاستيطان في منطقة أخرى من البلاد.

لمزيد من المعلومات، يُرجى مراجعة المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي: الحواشي التفسيرية، طبعة منقحة من قبل والتر كالين (الجمعية الأميركية للقانون الدولي ومعهد بروكنغز 2008).

امرأة نازحة داخلياً مقيمة في أحد المراكز الجماعية في تبليسي، جورجيا.
(الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/نادين فاليكي، تشرين الثاني/نوفمبر 2009)

في كل من أذربيجان وقبرص وجورجيا والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا، كانت مناطق النازحين تخضع لسيطرة سلطات الاحتلال الأجنبية أو سلطات الأمر الواقع غير الحكومية.

في أذربيجان، شيّدت الحكومة قرى جديدة لعدد كبير من النازحين داخلياً في إطار واحدة من أكبر مبادرات إعادة توطين في العالم، مع التأكيد على ضرورة عودة هؤلاء النازحين إلى مواطنهم الأصلية عندما يصبح ذلك ممكناً. على الرغم من أن النازحين داخلياً قد تمتعوا بظروف سكن فضلى، فمعظم القرى كانت تقع في مناطق نائية مع محدودية في إمكانيات النقل وفرص العمل والحصول على الخدمات. غير أن غالبية النازحين داخلياً في أذربيجان كانوا يعيشون في ظروف غير ملائمة خلال العام 2009، من دون دخل منتظم ومع الاعتماد على المساعدات الحكومية. وقد عانى العديد منهم من محدودية قدرة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، بما في ذلك المشورة النفسية؛ كما أن أولئك الذين انتقلوا إلى المراكز الحضرية قد واجهوا أيضاً صعوبة في الاحتفاظ بالمنافع الخاصة بالنازحين داخلياً.

غالباً ما كان النازحون داخلياً الذين ينتمون إلى جماعات إثنية معيّنة تعاني من التمييز يتعرّضون لمزيد من التهميش بسبب نزوحهم. ففي دول البلقان، كان العديد من النازحين داخلياً الذين لم يحرزوا أي تقدّم في إيجاد الحلول الدائمة من طائفة غجر "الروما" وكانوا يعيشون في ظل ظروف صعبة للغاية ويواجهون مختلف المشقّات من أجل الحصول على الدعم. كما أن العديد منهم كانوا يواجهون عقبة رئيسية وهي عدم امتلاك الوثائق الشخصية.

في كولومبيا، عكس تهميش النازحين داخلياً من الكولومبيين من أصل أفريقي والسكان الأصليين التمييز الهيكلي الذي كان سائداً في البلاد. فقط 60 في المائة من النازحين الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي كانوا قادرين في العام 2009 على الوصول إلى نظام الصحة العامة مقابل 75 في المائة من فئات النازحين الأخرى؛ كما أن 36 في المائة فقط تمكنوا من الوصول إلى الخدمات الأخرى مقابل 50 في المائة من بقية السكان النازحين.

في 21 بلداً، ولد بعض الأشخاص وكبروا وهم نازحين. وفي بعض البلدان، لم تكن مستويات معيشة النازحين داخلياً تختلف عن مستويات السكان غير النازحين؛ غير أن العودة أو خيار الاستيطان الحر كانا لا يزالان غير ممكنين.

البلدان التي ولد فيها بعض الأشخاص وكبروا وهم نازحين

أرمينيا
أذربيجان
بنغلاديش
كولومبيا
كرواتيا
قبرص
غواتيمالا
الهند (كشمير)
العراق
إسرائيل
لبنان
ليبريا
ميانمار
الأراضي الفلسطينية المحتلّة
بيرو
السنغال
سري لانكا (بوتالام)
السودان (جنوب السودان)
سوريا
تركيا
أوغندا

في هذه البلدان، كان العدد التقريبي للجيل الأول من النازحين معروفاً في حين لم يكن عدد أبنائهم محدداً بشكل عام، على الرغم من أن آثار النزوح كانت تطالهم هم أيضاً. كما اختلفت عملية الإقرار بصفة النازح بالنسبة إلى الأبناء – ففي قبرص على سبيل المثال، وحدهم الأطفال من أب نازح كانوا يرثون صفة النازح والمنافع المترتبة عن هذا المركز - كما أن التصوّرات بشأن الهوية والنوايا حيال العودة قد اختلفت بين جيل وآخر.

الحلول الدائمة

يكون النازحون داخلياً قد توصّلوا إلى حل دائم عندما لا يعود لديهم أي احتياجات لمساعدة أو حماية محددة مرتبطة بنزوحهم، ويتمكنون من التمتع بحقوقهم الإنسانية من دون تمييز قائم على أساس نزوحهم. ثمّة ثلاثة خيارات محتملة قد تؤدي إلى حلول دائمة:

- إعادة الإدماج المستدامة في المناطق الأصلية ("العودة")؛
- الإدماج المحلي المستدام في المناطق التي لجأ إليها النازحون داخلياً ("الإدماج المحلي")؛
- الإدماج المستدام في منطقة أخرى من البلاد ("التوطين في منطقة أخرى من البلاد").

للنازحين داخلياً الحق في إعادة بناء حياتهم، وذلك ليس فقط في موطنهم الأصلي، وإنما أيضاً في المنطقة التي لجأوا إليها أو أي منطقة أخرى من البلد. خلال العام 2009، باشرت بعض الحكومات بدعم حلول الإدماج المحلي أو التوطين في مناطق أخرى.

في تركيا، أدى تنفيذ خطة العمل الخاصة بمحافظة "فان"، وهي خطة تجريبية لتجديد المحافظات المتضررة من جرّاء النزوح، إلى معالجة أوضاع النازحين داخلياً في المناطق الحضرية للمرة الأولى فضلاً عن تشجيع العودة.

وفي الفلبين، من المعروف أن الصراع والنزوح في ميندناو قد ساهما إلى حدّ كبير في حركة النزوح من الريف إلى المدن خلال العقود الماضية. فعمدت السلطات المحلية إلى تنفيذ عدد من المشاريع، إدراكاً منها للافتقار الذي أصاب النازحين بسبب فقدانهم لممتلكاتهم وسبل رزقهم، من أجل مساعدة النازحين في المناطق الحضرية على تلبية احتياجاتهم الأساسية من جهة إعادة التأهيل وضمان سبل رزق جديدة.

في بوروندي، استمرّت الحكومة على موقفها المحبّذ لعودة النازحين إلى ديارهم الأصلية، غير أنها قد شجّعت أيضاً عملية بناء "قرى السلام" التي تضمّ النازحين داخلياً والعائدين الذين لا يملكون أرضاً وغيرهم من الفئات الضعيفة التي تنتمي إلى خلفيات عرقية مختلفة.

كما وضعت الحكومة مشروع استراتيجية وطنية لدعم إعادة إدماج العائدين والإدماج المحلي للنازحين داخلياً.

في شمالي أوغندا، انتهت السلطات خلال العام 2009 إلى الإقرار بحاجة بعض المخيمات إلى إعادة التأهيل لتحويلها إلى "مجتمعات محلية قابلة للاستدامة" إذ أن بعض السكان لن يتمكّنوا من الانتقال منها والمضي قدماً. وبعض النازحين داخلياً غير الراغبين في العودة إلى قراهم نظراً إلى اعتيادهم على نمط المعيشة الحضرية في المخيمات وتطويرهم لاستراتيجيات لكسب الرزق هناك قد استفادوا بدورهم من هذه السياسة الجديدة.

على الرغم من منحها الأولوية لحلّ العودة إلى كوسوفو في العام 2009، زاد دعم الحكومة الصربية للحلول السكنية التي يسّرت عملية إدماج النازحين داخلياً، بما في ذلك الإسكان الاجتماعي للنازحين والإسكان المدعوم للفئات الضعيفة. ونظراً إلى قلّة عدد النازحين الصرب في كوسوفو الراغبين في العودة إلى مناطقهم التي باتوا يشكّلون أقليّة فيها، فقد اتخذت السلطات في كل من صربيا وكوسوفو بعض الخطوات لدعم إعادة توطين هؤلاء النازحين في المناطق ذات الأكثرية الصربية.

لم تكن خيارات الحلول البديلة قابلة للاستدامة في كافة الحالات. ففي الاتحاد الروسي، اضطرّ النازحون الشيشان الذين حاولوا الاستيطان في مناطق أخرى إلى الاكتفاء بتعويضات ضئيلة ومتفاوتة عن الممتلكات إلى جانب المشاكل التي واجهوها في مسألة الوثائق الشخصية مما أدّى إلى حرمانهم من حقوقهم في المعاشات التقاعدية وغيرها من الاستحقاقات والتمييز الأوسع نطاقاً الذي تعرّضوا له في بعض الحالات. في الشيشان، باشرت السلطات بتقديم المساكن للسماح بإعادة توطين النازحين داخلياً هناك. غير أن هذه المساكن لم تكن لائقة في كثير من الأحيان، كما أن الافتقار للمال اللازم لتحسينها قد اضطرّ بعض النازحين إلى العيش خلال العام 2009 في ظروف أسوأ من تلك التي كانوا يعيشونها قبل عودتهم.

الإطار المعني بالحلول الدائمة

في العام 2009، قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات باستعراض وتنقيح ووضع الصيغة النهائية للإطار المعني بالحلول الدائمة للنازحين داخلياً ليكون بمثابة أداة عملية لتوجيه الحكومات والجهات المعنية الأخرى في تمكين النازحين داخلياً من إعادة بناء حياتهم والتمتع بحقوقهم الإنسانية على قدم المساواة مع غيرهم من المواطنين والسكان المقيمين في بلادهم.

ووفقاً لهذا الإطار، يتمّ التوصّل إلى حل دائم عندما لا يعود لدى النازحين "أي احتياجات لمساعدة أو حماية محددة مرتبطة بنزوحهم، ويتمكنون من التمتع بحقوقهم الإنسانية من دون تمييز قائم على أساس نزوحهم." وهو يسلّط الضوء على الاحتياجات والمخاوف التي تظلّ قائمة لدى النازحين داخلياً على الرغم من انتهاء الصراع أو انتفاء أي من أسباب النزوح الأخرى أو عثورهم على مكان آمن بعيد عن الصراع الدائر أو الكوارث.

يستعرض هذا الإطار أيضاً:

- المبادئ الرئيسية التي ينبغي أن توجه عملية البحث عن الحلول الدائمة؛
- طريقة تنظيم أي عملية قائمة على أساس الحقوق من أجل دعم التوصّل إلى حل دائم؛ و
- ثمانية معايير لتحديد مدى تحقق الحلّ الدائم:
  1. السلامة والأمن وحرية التنقّل على المدى الطويل؛
  2. مستوى معيشي لائق، بما في ذلك حد أدنى من قدرة الوصول إلى الغذاء والمياه والمسكن والرعاية الصحية والتعليم الأساسي؛
  3. قدرة الوصول إلى فرص العمل وسبل الرزق؛
  4. قدرة الوصول إلى آليات فعالة من أجل استرداد المساكن والأراضي الممتلكات أو الحصول على تعويضات؛
  5. قدرة الوصول واستبدال الوثائق الشخصية وغيرها من المستندات؛
  6. لم شمل الأسر التي تفرّقت أثناء النزوح بصورة طوعية؛
  7. المشاركة في الشؤون العامة على كافة المستويات، وعلى قدم المساواة مع باقي السكّان؛
  8. سبل الانتصاف الفعالة لأي انتهاكات لحقوق الإنسان ناجمة عن النزوح، بما في ذلك الحق في الاحتكام إلى القضاء والتعويض والمعلومات حول أسباب هذه الانتهاكات.

مجموعة من النساء في قرية ميتيكا في مقاطعة ياي في جنوبي السودان. وقد أفاد العائدون في المنطقة أن إمكانياتهم لم تسمح لهم بتسجيل أبنائهم في المدرسة نظراً إلى افتقارهم لفرص العمل وإنتاج الدخل.
(الصورة: مجلس اللاجئين النرويجي/سيري إلفيرلاند، آذار/ مارس 2010)

حرمان النازحين داخلياً من حرية اختيار التسوية التي تناسبهم وفرض القيود على خيارهم

بما أن العودة الطوعية الآمنة والكريمة غالباً ما تشكّل خيار التسوية المفضّل لدى غالبية النازحين داخلياً، و بما أن الحكومات لديها بالتالي مصلحة مشروعة في دعم عمليات العودة، فضّلت بعض الحكومات خيار العودة على الاندماج المحلي أو إعادة التوطين في مناطق أخرى من البلاد. غالباً ما يتمّ تشجيع النازحين داخلياً أو إجبارهم على العودة إلى مناطقهم الأصلية قبل استتباب الأمن فيها أو توفّر شروط استدامة هذه العودة. تسعى بعض الحكومات إلى استعادة الحالة التي كانت سائدة قبل بدء النزوح في أسرع وقت ممكن؛ في حين قد ترغب حكومات أخرى في الثني عن الحضرنة الواسعة النطاق التي قد يساهم النزوح الداخلي القسري في انتشارها. لقد أدّت السياسات الناتجة عن هذه العوامل إلى إجبار النازحين داخلياً على تحمل المشقات لفترات طويلة من الزمن من دون أمل في إيجاد حلّ للمشاكل المتصلة بنزوحهم.

في كولومبيا، شجعت الحكومة عمليات العودة إلى بعض المناطق التي كان الجيش قد استعادها مؤخراً من سيطرة المتمردين على الرغم من عدم استتباب الأمن فيها. وفي سري لانكا، وعلى الرغم من حديث الحكومة في وقت سابق عن وجود ألغام أرضية في مناطق العودة لتبرير استخدامها للمخيمات المغلقة، فقد تمّت إعادة النازحين في نهاية السنة إلى المناطق التي كانت لا تزال ملوثة بالألغام الأرضية وغيرها من الذخائر غير المنفجرة.

في العراق، واصلت برامج الحكومة التشجيع على العودة خاصة في ظلّ غياب السياسات المتصلة بإعادة التوطين أو الإدماج، وعلى الرغم من أن إحدى عمليات المسح التي قامت بها المنظمة الدولية للهجرة في العام 2009 قد أظهرت أن ما يناهز نصف مجموع النازحين يفضل العودة كخيار للتسوية، فيما يفضل ربع المجموع الاندماج في مناطق النزوح و20 في المئة منه إعادة التوطين. كذلك الحال في نيبال حيث شجّعت الحكومة بشكل واضح عودة النازحين داخلياً على الرغم من أن سياستها التي اتبعتها خلال العام 2007 في مسائل النزوح قد أبدت تأييدها لكافة الحلول الدائمة الثلاثة. لم يتمّ تسليم مجموعات مواد الإغاثة إلاّ إلى النازحين الذين وافقوا على العودة إلى ديارهم، في حين كانت مبادرات إعادة التوطين الحكومية محدودة العدد.

في جنوب السودان، ومنذ توقيع اتفاق السلام الشامل، مارست السلطات السودانية الجنوبية الضغط على النازحين للعودة إلى قراهم الأصلية في جنوب السودان على أمل في أن تؤدي هذه العودة إلى تحفيز التنمية في المناطق الريفية في الجنوب.

أمّا في البوسنة والهرسك، فقد استمرّت السلطات الوطنية مع المجتمع الدولي بالتشجيع على خيار العودة بشكل شبه حصري (باستثناء في حالات بعض النازحين داخلياً الشديدي الضعف الذين حظوا بالدعم للاندماج محلياً). وقد أدّى عدم استعدادها لإيجاد حلول دائمة أخرى من شأنها تكريس آثار التطهير العرقي في زمن الحرب إلى أوضاع نزوح مطوّلة: في هذه المنطقة، كما في أماكن أخرى من البلقان، لم يتمكن إلاّ عدد قليل نسبياً من النازحين داخلياً من إعادة بناء حياتهم في مناطق العودة التي كانوا يشكّلون فيها أقلية محلية.

كما أن إغلاق المخيمات قد يترتب عنه إرغام النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية في مراحل مبكرة. خلال العام 2009، أغلقت الحكومة الفلبينية عدداً من مراكز الإجلاء. فحاول بعض النازحين العودة غير أنهم منعوا من القيام بذلك بسبب القتال الذي كان لا يزال دائراً. فاضطرّ العديد منهم إلى النزوح من جديد أو العودة إلى مراكز الإجلاء. كما تمّ إرسال آخرين إلى "مواقع الترحيل" حيث كانت الظروف في بعض الأحيان أسوأ مما كانت عليه في المخيمات. لقد عاد عدد كبير من النازحين داخلياً في أعقاب وقف إطلاق النار في تموز/ يوليو، ولكن في كثير من الأحيان من دون الحصول على المعلومات التي كانوا بحاجة إليها ليتمكنوا من اتخاذ خيار حر وواع.

في كينيا وتيمور-ليشتي، شجّعت الحكومة النازحين على الانتقال من المخيمات إلى "مواقع انتقالية" أصغر مساحة وأقرب إلى مواطنهم الأصلية؛ كما عمدت في بعض الأحيان إلى إغلاق المخيمات بشكل تام. في كينيا، أشارت التقارير إلى أن قدرة وصول النازحين إلى الضروريات والخدمات الأساسية في بعض هذه المواقع كانت أسوأ من تلك التي كانوا يتمتعون بها داخل المخيمات التي قدموا منها.

وفي شمال كيفو، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لم تدلّ كافة عمليات العودة التي تمّت خلال العام 2009 على تحسّن الأوضاع الأمنية: فتخفيض الحصص الغذائية داخل المخيمات وإغلاق بعض المخيمات الأخرى جنباً إلى جنب مع الحاجة لزراعة المحاصيل قد شكّلت في بعض الحالات حافزاً أكبر على العودة.

في روسيا، أفاد النازحون الشيشان الذين كانوا يعيشون في مساكن مقدّمة من الحكومة في إنغوشيا أن بعض المسؤولين الحكوميين قد استبعدوهم من قائمة المساكن والمساعدات وضغطوا عليهم لتوقيع استمارات العودة. مع ذلك، فالوعد بتأمين المسكن في الشيشان لم يكن يتحقق دائماً.

وفي بعض البلدان الأخرى، كانت خيارات التسوية لأوضاع النازحين داخلياً محدودة بسبب السياسات الحكومية التي كان لها أثر في ترسيخ التغيرات الديموغرافية التي أعقبت النزوح. ففي إسرائيل، رفضت الحكومة الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في بلدان أخرى في أي ممتلكات داخل إسرائيل. لذا، فهي لم تؤيد أيضاً عملية استرداد الممتلكات للنازحين داخل البلاد. أمّا في دارفور، فقد أفادت الحكومة أن تشجيع أفراد بعض القبائل على الاستقرار في أراضي النازحين داخلياً قد صعب في النهاية احتمال عودة هؤلاء.

الحواجز التي تواجه الفئات الضعيفة من النازحين داخلياً

حتى مع تحسّن أوضاع معظم النازحين داخلياً، ظلّ احتمال إيجاد الحلول الدائمة بعيداً عن متناول فئات محددة من ذوي الاحتياجات الخاصة أو الفئات الضعيفة، مثل المسنين أو المرضى أو النساء الأرامل اللواتي منعن من استرداد الممتلكات التي كن يعشن فيها أو الأقليات التي تتعرض للتمييز أو الأشخاص الذين يعتمدون في معيشتهم على ارتباط خاص بمناطقهم الأصلية. فبالنسبة إلى مثل هذه المجموعات، قد لا تكون الاستراتيجيات أو الحوافز التي شجعت النازحين الآخرين على المضي قدماً نحو إيجاد حل دائم فعالة أو متاحة، كما أن الدعم الخاص الذي تحتاج إليه من أجل إعادة بناء حياتها قد لا يكون متوفراً. وقد فشلت الجهات الفاعلة الوطنية والدولية إلى حدّ كبير في تلبية احتياجات هذه الفئات، سواء من خلال تدابير تستهدف حصرياً النازحين المستضعفين أو كافة الفئات السكانية الضعيفة.

من أبرز الأمثلة على ذلك الوضع الذي كان سائداً في شمال أوغندا في العام 2009. فقد عاد نحو 75 في المائة من الـ1.8 مليون شخص الذين كانوا قد نزحوا في ذروة الأزمة في العام 2005 إلى قراهم الأصلية بحلول نهاية العام. مع ذلك، فبعض الأشخاص الذين بقوا في المخيمات كانوا فعلياً عالقين فيها: فهم لم يتمكنوا مثلاً من العودة إلى ديارهم بسبب النزاع الدائر بشأن حقهم في ملكية الأراضي (لا سيما النساء الأرامل والأمهات العازبات والأيتام)؛ أو بسبب تقدمهم في العمر وعجزهم عن بناء الأكواخ في مواطنهم الأصلية أو السير لمسافات طويلة إلى أقرب مصدر للمياه النظيفة في مناطق العودة؛ أو بسبب كونهم مرضى أو معوقين يعتمدون على قدرة وصول منتظمة إلى المرافق الصحية غير المتوفرة في مناطق العودة، كما هي الحال مثلاً بالنسبة إلى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز.

رصد الحلول الدائمة

على الرغم من أن بعض النازحين داخلياً قد أحرزوا تقدماً نحو إيجاد حلول دائمة، لم تتوفر المعلومات الضرورية لتأكيد أو قياس هذا التقدم بشكل عام. فغالباً ما يتمّ إغفال تسجيل عملية تحقّق الحلول الدائمة؛ إذ ما يُلحظ في أكثر الأحيان هو عندما يواجه مجموع السكان النازحين أو فئة فرعية معينة منهم عائقاً مستمراً.

في كثير من البلدان، استندت أعداد النازحين داخلياً إلى عمليات التسجيل أو المسح التي كانت قد أجريت قبل عدة سنوات، غالباً بعد فترة قصيرة من عملية النزوح الأولى في كافة الأراضي المتضررة أو أجزاء منها. لذا، ففي كلّ من ساحل العاج وصربيا وأرمينيا وتركيا، لم تتوفر معلومات عن عدد الأشخاص من أصل المجموع المسجّل منذ سنوات الذين قد يكونوا في طريقهم نحو أو توصّلوا بالفعل إلى حلول دائمة. فقد بقيت المعلومات عن أوضاع النازحين داخلياً في تركيا مثلاً تقتصر على عملية مسح أجريت بتكليف من الحكومة في العام 2006 ولم تقدّم إلا فكرة عامة عن حجم النزوح في ذلك الوقت.

في بعض البلدان التي تشهد أوضاع نزوح مطوّلة، تمّ تسجيل الأحداث المتصلة بالنزوح منذ عقود، غير أن عمليات إيجاد الحلول الدائمة لكافة أو بعض النازحين قد تُرك للتخمين بسبب عدم مواصلة رصد أوضاعهم في المراحل اللاحقة. فعلى الرغم من نزوح مئات الآلاف من الأشخاص من جراء الحرب الأهلية الطويلة في غواتيمالا، لم يكن هناك أي استجابة لأوضاع النازحين داخلياً بصفتهم فئة خاصة أو أي عملية رصد مستمرّة لأحوالهم.

لذا، تدعو الحاجة في العديد من البلدان إلى المزيد من المعلومات من أجل تحديد أعداد النازحين داخلياً الذين لا يزالون يسعون إلى إيجاد حلول دائمة وخصائصهم الديموغرافية والتنوع في صفوفهم واحتياجاتهم المستمرة والمخاوف المتصلة بحقوقهم الإنسانية والمتصلة بنزوحهم وقيمة الاستجابة لأوضاعهم بصفتهم مجموعة خاصة أو جنباً إلى جنب مع غيرهم من السكان المتضررين أو غيرهم من الفئات الضعيفة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي دعم دور دعاة المجتمع المدني في رصد عملية إيجاد وتنفيذ الحلول الدائمة للنازحين.

في حالات ما بعد الطوارئ، قد يفيد إجراء مقارنة بين تمتع النازحين والسكان من غير النازحين بحقوقهم، وذلك ليس فقط لتسليط الضوء على مدى استمرار النازحين داخلياً في مواجهة العقبات التي تحول دون تمتعهم بحقوقهم وتحديد النازحين الذين توصلوا إلى إيجاد حلول دائمة لأوضاعهم، وإنما أيضاً على العقبات التي يواجهها السكان بشكل عام في الحصول على حقوقهم.

عائلة نازحة من طائفة غجر "الروما" تعيش أوضاع نزوح مطوّلة في صربيا.
(الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/ باربرا ماكالين، أيار/مايو 2009)

الاستجابات حيال النزوح الداخلي

أولوية المسؤولية الوطنية

تقع مسؤولية حماية الأشخاص الرئيسية، بمن فيهم النازحون داخلياً، ضمن نطاق أراضي دولة معينة، على عاتق سلطات هذه الدولة. كما لدى الجماعات المسلحة من غير الدول التزامات أيضاً بموجب القانون الإنساني الدولي في حالات النزاع المسلح، لا سيما عندما تكون مسيطرة على أجزاء من الأراضي. وللمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية وهيئات حقوق الإنسان جميعاً دور تكميلي في حماية حقوق الإنسان للنازحين داخلياً.

ترتبط مسؤوليات السلطات الوطنية بمنع النزوح وحظر النزوح التعسفي وحماية وضمان احترام حقوق النازحين داخلياً أثناء النزوح وخلق الظروف المؤاتية للعودة وغيرها من الحلول الدائمة.

في العام 2009، اعتمدت 16 دولة إطاراً قانونياً وطنياً أو سياسة بشأن حماية النازحين داخلياً الذين نزحوا بسبب النزاعات المسلحة والعنف. فتم اعتماد سياسة وطنية جديدة بشأن النزوح الداخلي في السودان في العام 2009، في حين تمّ وضع في العام نفسه مشروع سياسة وطنية في بوروندي لإيجاد حلول دائمة للسكان المتضررين من جرّاء النزاع، بمن فيهم النازحون داخلياً، وتمّ اعتماده في العام 2010. وفي بوروندي وبعض البلدان الأخرى، بما في ذلك غواتيمالا وكوسوفو، أمكن العثور على أحكام متعلقة بحماية النازحين داخلياً في الاتفاقيات المبرمة بين السلطات الوطنية والأطراف الأخرى. كما وضعت بعض السلطات الوطنية خطط عمل معنية بالنازحين داخلياً، وذلك غالباً بالاشتراك مع الشركاء الدوليين، كما في أفغانستان.

عدد قليل فقط من البلدان (بما في ذلك أنغولا والعراق ونيبال) قد اعتمد قوانين وسياسات عامة شملت كافة النازحين داخلياً، بمن فيهم النازحون بسبب الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. بصفة عامة، غالباً ما كانت القوانين والسياسات الوطنية تميل إلى التركيز على فئات محددة من النازحين داخلياً، مثل أولئك الذين نزحوا بسبب نزاعات أو أحداث معينة. كما أن القيود الجغرافية قد حدّت أيضاً من نطاق هذه السياسات، كما في الاتحاد الروسي، حيث لم يكن يحقّ للأشخاص النازحين داخل جمهوريتهم التمتع بصفة "المهاجر القسري". تناولت عدّة أطر وطنية احتياجات النازحين داخلياً للحماية خلال مختلف مراحل النزوح، كما في السودان وأوغندا والعراق وبيرو؛ غير أن بعض البلدان الأخرى قصرت نطاق قوانينها وسياساتها الوطنية على مرحلة معينة من النزوح، مثل الحماية أثناء فترة النزوح (كما في أذربيجان) أو إيجاد الحلول الدائمة (كما في أنغولا وتركيا).

القوانين والسياسات الوطنية المتصلة بالنازحين داخلياً

البلدان التي تمتلك قوانين أو سياسات وطنية متصلة تحديداً بحماية النازحين داخلياً الذين اضطروا إلى النزوح نتيجة لنزاعات مسلحة أو حالات عنف معمم أو انتهاكات لحقوق الإنسان:

أنغولا	ليبريا
أذربيجان	نيبال
البوسنة والهرسك	بيرو
كولومبيا	الاتحاد الروسي
كرواتيا	صربيا
قبرص	السودان
جورجيا	تركيا
العراق	أوغندا

البلدان الموقعة على اتفاقيات سلام تتضمّن أحكاماً متصلة بحماية النازحين داخلياً:
بنغلاديش
بوروندي
غواتيمالا

ثمّة إشارة صريحة إلى المبادئ التوجيهية في القوانين والسياسات الوطنية لما يصل إلى تسعة بلدان. ففي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، دخل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى حيز التنفيذ في حزيران/يونيو 2008، ممّا ألزم الدول الـ11 الموقعة عليه بدمج المبادئ التوجيهية في قوانينها وسياساتها المحلية. كما تمّ اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا في تشرين الأول/أكتوبر 2009 في كمبالا؛ تعترف اتفاقية كمبالا بالحقوق المتأصلة للنازحين داخلياً على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية.

12 خطوة للاضطلاع بالمسؤولية الوطنية

يحدّد إطار المسؤولية الوطنية، الذي تمّ وضعه في العام 2005 من قبل مشروع بروكنغز - برن المتعلّق بالنزوح الداخلي، 12 خطوة تتخذها الحكومات لمساعدتها على الاضطلاع بمسؤوليتها الوطنية في مجال النزوح الداخلي. وهي تشمل وضع إطار قانوني لدعم حقوق النازحين داخلياً وسياسة وطنية بشأن النزوح الداخلي، بالإضافة إلى تعيين جهة تنسيق مؤسسية معنية بالنازحين داخلياً.

1. الوقاية والمنع
2. التوعية على المشكلة على المستوى الوطني
3. جمع البيانات
4. التدريب على حقوق النازحين داخلياً
5. إطار قانوني وطني
6. سياسة أو خطة عمل وطنية
7. جهة تنسيق مؤسسية وطنية معنية بالنازحين داخلياً
8. دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان
9. مشاركة النازحين داخلياً في اتخاذ القرارات
10. الحلول الدائمة
11. الموارد الملائمة
12. التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية

فتاة تثبت خيمة أسرتها في مخيم المزرق للنازحين داخلياً في محافظة حجة في اليمن. (الصورة: شبكة الأنباء الإنسانية "إيرين"/بول ستيفينز، تشرين الأول/أكتوبر 2009)

الدعم الدولي لمساعدة النازحين داخلياً وحمايتهم

لقد ركّزت الاستجابات الدولية حيال النزوح الداخلي إلى حد كبير على توفير المساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً، وبدرجة أقل على دعم عملية النهوض والإنعاش في فترة ما بعد الطوارئ وبناء السلام وأنشطة التنمية. في السياق الإنساني، تتمتع اللجنة الدولية للصليب الأحمر بتفويض دولي لحماية ضحايا النزاعات المسلحة. ما من وكالة واحدة تابعة للأمم المتحدة أو منظمة دولية أخرى تنفرد بمسؤولية توفير المساعدة الإنسانية والحماية للنازحين داخلياً. في العام 2005، خلص استعراض الاستجابة الإنسانية الذي أطلقه منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ إلى لحظ سوء تنسيق الاستجابة الإنسانية الدولية لاحتياجات النازحين داخلياً وعدم القدرة على الاعتماد عليها، وحثّ على القيام بعملية إصلاح إنسانية على أن يشكّل "النهج العنقودي" أو النهج التكتلي جزءاً رئيسياً منها.

يعيّن هذا الإطار المؤسسي "مجموعة عالمية من الوكالات الرائدة" لجعل الاستجابة الشاملة أكثر فعالية وتحسين القيادة والتنسيق بين الوكالات. شكّلت هذه الخطوة تطوراً إيجابياً كبيراً بالنسبة إلى الأشخاص الذين اضطرّوا إلى النزوح بسبب الصراعات المسلحة، لا سيما نظراً إلى تولّي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة عملية تنسيق الأنشطة المتصلة بحمايتهم وذلك بقيادة منسق الأمم المتحدة المقيم / منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في البلاد.

في العام 2009، استمرّ تطبيق "النهج العنقودي" في الحالات الإنسانية الطارئة في البلدان التي صعب فيها قيام الترتيبات المعيارية التي تُتخذ عادة. ففي نهاية العام 2008، تمّ تطبيق النهج العنقودي في سري لانكا، مع تولّي المفوضية قيادة الفريق العامل المعني بالحماية. وفي آذار/مارس 2009، تم تنفيذ هذا النهج في الأراضي الفلسطينية المحتلة، مع تولّي مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قيادة عمليات الحماية بدعم من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

في العام 2009، تمّ تفعيل مجموعة الحماية في كلّ من زمبابوي وتيمور-ليشتي حيث تولت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة مع المفوضية ومجلس اللاجئين النرويجي قيادة هذه المجموعة.

وفي الفلبين، تمّ إحراز تقدم في تنسيق الاستجابة الدولية في ميندناو على الرغم من قلق الحكومة حيال تعزيز المشاركة الدولية في مسائل الحماية. كما أنشئ فريق عامل معني بالرصد في شباط/فبراير 2009 في ميندناو، ثم استعيض عنه في آب/أغسطس بفريق عامل معني بالحماية مع قدر أكبر من المسؤوليات وبقيادة المنظمة الدولية للهجرة. عقب الإعصار كتسانا الذي ضرب شمال الفلبين في أيلول/سبتمبر، تولى المنسق المقيم أيضاً دور منسق الشؤون الإنسانية. كما تولت المفوضية قيادة مجموعة الحماية لكن مع التركيز فقط على مسائل الحماية المتصلة بالكوارث الطبيعية.

في اليمن، قلّت المعلومات المتاحة عن مسائل الحماية الخاصة بالنازحين داخلياً أو العائدين. وحتى في المناطق التي أمكن الوصول إليها، لم يتمّ إجراء عمليات تقييم للحماية بسبب القيود المفروضة أو النقص في الموارد. تولّت المفوضية مهمة تنسيق أنشطة الحماية في إطار نهج شبيه بالنهج العنقودي من خلال الفريق العامل المعني بالحماية الذي أنشئ في نهاية العام 2008. وقد بدأ عمل المجموعات ابتداءً من شهر آب/أغسطس 2009.

القيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية

واصلت العديد من الحكومات إنكار وجود نازحين داخلياً في بلادها بسبب النزاعات أو أعمال العنف. ففي بعض البلدان مثل الجزائر وميانمار وبابوا في إندونيسيا، بالكاد اعترفت السلطات الوطنية بوجود حالات من النزوح، مبدية عدم استعدادها للسماح لغيرها من الجهات الفاعلة الدولية والوطنية بالعمل مع النازحين داخلياً.

وثمّة حكومات أخرى، كما في السودان (دارفور) وسري لانكا وإريتريا، فرضت ضوابط صارمة على أنشطة الجهات الفاعلة الدولية ممّا أثّر سلباً في أوضاع النازحين داخلياً.

في زمبابوي، وحتى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في شباط/فبراير 2009، لم يكن هنالك اعتراف رسمي بوجود أزمة نزوح في البلاد. وعلى الرغم من أن الحكومة الجديدة بدأت بتبنّي موقف مختلف، ظلّ التدخّل في القضايا المتصلة بالنزوح على درجة من الحساسية، خاصة تلك المتصلة ببرنامج المسار السريع لإصلاح الأراضي الذي قامت به زمبابوي.

وفي كلّ من جنوب السودان والصومال والعراق وأفغانستان واليمن وغيرها من البلدان التي تشهد استمراراً لحالة انعدام الأمن، اضطرّت الوكالات الإنسانية إلى المكافحة من أجل الوصول إلى غالبية النازحين داخلياً، لا سيما أولئك الذين لجأوا إلى المجتمعات المضيفة. كما أن فعالية المساعدات الطارئة لقطاع غزة في أعقاب الهجوم الإسرائيلي في أوائل العام 2009 كانت محدودة بسبب الحصار الذي فرضته إسرائيل على الأراضي ممّا أدّى إلى تعثر جهود إعادة الإعمار.

مجموعة من النازحين بسبب الاقتتال الطائفي في منطقة أوروميا في إثيوبيا. في إثيوبيا كما في العديد من البلدان الأخرى، أدّى انعدام الأمن إلى جانب القيود التي فرضتها الحكومة إلى الحدّ من قدرة وصول العاملين الإنسانيين من أجل مساعدة النازحين من جرّاء الصراع.
الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/نور شيخ، حزيران/يونيو 2009)

تمكين الاستجابات الوطنية من أجل إحقاق النهوض الطويل المدى

تسلّط الحالات المذكورة أعلاه الضوء على العقبات التي تعترض طريق العمل الدولي الفعال لمصلحة النازحين داخلياً. تجدر الإشارة إلى أن احتياجات النازحين داخلياً تتغيّر مع تطوّر أوضاعهم. فمع مرور الوقت، قد تركّز الوكالات الدولية المتواجدة جهودها على موضوع التنمية وتغفل عن تحديد النازحين كمجموعة ذات احتياجات خاصة. ينبغي لهذه الوكالات السعي من أجل دعم المسؤولين الحكوميين الوطنيين والمحليين والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والسلطة القضائية لتمكين مختلف هذه الأطراف من المضي قدماً لضمان الحماية الفعالة وشروط النهوض للنازحين داخلياً.

استمرّت هيئات حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات وعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بلفت الانتباه إلى المسائل المتصلة بتمتع النازحين بحقوقهم خلال العام 2009. تلقّت 10 من أصل الدول الـ15 التي تمّ فيها استعراض النزوح الداخلي في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان خلال العام، توصيات تتعلّق تحديداً بمسألة النازحين داخلياً. وفي العام 2009، أثارت ست هيئات منشأة بموجب معاهدات مسائل متعلقة بحماية النازحين داخلياً في ملاحظاتها الختامية الموجّهة إلى 16 بلداً يواجه حالة نزوح داخلي. لا شك أن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان هي الأنسب لمتابعة هذه التوصيات من خلال عمليات الرصد والدعوة وبناء القدرات. في العام 2009، أشارت عمليات الرصد التي قام بها مركز رصد النزوح الداخلي إلى وجود 24 بلداً يحتوي على مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ذات اعتماد كامل وفقاً لمبادئ باريس التي ينبغي بهذه المؤسسات الالتزام بها لكي تكون فعالة.

في كولومبيا، كانت المحكمة الدستورية العليا هي الهيئة الأكثر فعالية في محاسبة الحكومة ومساءلتها عن مسؤولياتها تجاه النازحين. وقد ساعدت الوكالات الدولية في تصميم وتنفيذ سياسة لحماية النازحين داخلياً، وتعزيز قدرات الوكالة الوطنية لحماية النازحين داخلياً لكي تتمكن من حماية الأراضي التي خلّفها النازحون داخلياً بشكل أفضل. استندت الزيارة التي قام بها المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للشعوب الأصلية إلى كولومبيا في العام 2009 والتقرير الذي أعدّه إلى أعمال المنظمات الوطنية، ممّا يعزّز قيمة هذه الأنشطة التي عمدت الحكومة إلى تشويه سمعتها في وقت سابق.

في شمال أوغندا، تولّت الهيئات الإنسانية الدولية معظم عمليات تخطيط وتنسيق المساعدة خلال الحرب التي استمرّت لعقدين من الزمن. نتيجة لذلك، عندما توقّف القتال بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة، كانت قدرات السلطات المحلية شبه معدومة. أتاحت عملية الإنهاء التدريجي لائتلافات مجموعات العمل الإنساني التي بدأت بشكل جدي في العام 2009 وتسليم المسؤوليات إلى المؤسسات الأوغندية الفرصة لتعزيز قدرات الحكومة المحلية. كما أن خطة السلام والانتعاش والتنمية التي أقرتها الحكومة في العام 2007 والتي لم يبدأ تنفيذها حتى منتصف العام 2009، قدّمت المزيد من الزخم للسلطات الوطنية والمحلية للبدء بالاضطلاع بمسؤولياتها المتجددة.

تمكين النازحين من المشاركة في اتخاذ القرارات

في أجواء الصراعات والعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، يتعامل الناس مع النزوح على أساس خيارات عقلانية؛ فعندما يقرّر الأشخاص الفرار من الصراعات أو أعمال العنف فهم يضحّون بمنازلهم وسبل عيشهم ودعم مجتمعاتهم المحلية من أجل ضمان سلامتهم الفورية. إلى جانب السلامة، فهم يسعون إلى الحصول بصورة طارئة على الضروريات اللازمة للبقاء. وهم يحاولون، في غضون ذلك، تحديد كيف ومتى وأين سيعيدون بناء حياتهم. إذا اعتقدوا أنهم سيعودون سريعاً إلى ديارهم، قد يقررون الانتظار لمواصلة حياتهم في موطنهم الأصلي، وإلا يستعرضون البدائل المتاحة في المناطق التي نزحوا إليها أو في أي أماكن أخرى.

حين يستحيل اجتناب أسباب النزوح، ينبغي التقليل من آثاره منذ البداية من خلال دعم استراتيجيات المواجهة لدى الناس بالقدر اللازم لتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمان من جديد. وتكون فعالية الدعم لإيجاد الحلول الدائمة رهناً بدعم القرارات الخاصة التي يتخذها النازحون داخلياً والجهود التي يبذلونها لإعادة بناء حياتهم.

خلال العام 2009، شارك النازحون في عدد من البلدان في القرارات المتعلقة بالخيارات المتاحة لتسوية أوضاعهم. في كولومبيا، تمكّن بعض النازحين داخلياً من المشاركة في السياسة من خلال عملية المحكمة الدستورية. فقد دعتهم هذه المحكمة إلى الإدلاء بشهاداتهم المتصلة باستجابة الحكومة حيال عدد من القضايا المختلفة. وفي ساحل العاج، اتّخذت مجموعات من النازحين في غرب البلاد الترتيبات اللازمة لتعزيز مشاركتهم من خلال التمثيل في لجان السلام المحلية. كما تمّ تدريب ممثلي مجموعات النازحين داخلياً على قضايا الحماية الأساسية، فتمكنوا من أداء دور مهم في تيسير العودة. وقد نظّمت كلّ من الحكومة والوكالات الدولية زيارات استكشافية من أجل تمكين النازحين من جمع وتبادل المعلومات حول الوضع في مناطق العودة.

أهمية المعلومات لاستجابات فضلى

من الخطوات الرئيسية في التخطيط لأي استجابة حيال احتياجات النازحين داخلياً تحديد عددهم وموقعهم، وتصنيفهم بحسب العمر والجنس. عند الانتهاء من عملية تحديد المواصفات، قد يصبح تحديد احتياجات السكان الإنسانية ومدى تمتعهم بحقوقهم مقارنة بالسكان غير النازحين ممكناً.

خلال العام 2009، لم يتمّ تنفيذ أي عمليات تنميط أو تحديد للنازحين من شأنها تقديم تقديرات جديدة وشاملة ومتفق عليها لأعداد النازحين داخلياً وخصائصهم الديموغرافية ومواقعهم في أي من البلدان. وفي البلدان التي تمّ فيها جمع مثل هذه المعلومات في السنوات السابقة، لم تجر أي عمليات جديدة لتحديث البيانات أو لجعلها أكثر شمولاً.

أمّا التخطيط للاستجابات استناداً إلى عدد النازحين المسجّلين من أجل الحصول على المساعدة فقد واجه بالعديد من التحديات. ففي الحالات التي كان يتمّ فيها توزيع معظم المساعدات من خلال المخيمات أو المستوطنات المحدّدة التي تجمّع فيها النازحون داخلياً، غالباً ما كانت المعلومات تقتصر على سكان هذه المواقع. قد لا يرغب العديد من النازحين داخلياً المقيمين خارج المخيمات في الكشف عن أنفسهم كنازحين في حين قد يسعى غير النازحين إلى الحصول على المنافع المترتبة عن عملية التسجيل. تمّ إجراء عمليات تسجيل في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وباكستان واليمن في العام 2009. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، عاش معظم النازحين مع أسر مضيفة من دون تسجيل أنفسهم، وتمّ تقدير حجم عمليات العودة في ظلّ غياب نظام رصد عالمي. لم يتمّ تصنيف أي من المعلومات التي تمّ جمعها بهذه الطريقة بحسب العمر أو الجنس. أمّا في باكستان، فقد ارتكزت التقديرات بشأن أعداد النازحين داخلياً على عملية تسجيل النازحين في المخيمات والتعريف الذاتي لغالبية الأشخاص الذين لجأوا إلى مكان آخر.

وحدها ثلاثة بلدان (بوروندي وتشاد وأوغندا) شهدت خلال العام 2009 تجمّعاً لكافة النازحين ضمن مواقع محددة، بينما توزّع هؤلاء في البلدان الأخرى بين المجتمعات المحلية المضيفة. ففي الفلبين، كان الاهتمام المنصبّ على النازحين داخلياً الذين يعيشون في المجتمعات المضيفة أقل بكثير من ذلك الذي كان من نصيب النازحين المقيمين في "مراكز الإجلاء"؛ وبحلول نهاية العام، لم تعد الحكومة تعترف بهم حتى كنازحين. في نيجيريا، لم تتوفر أي معلومات موثوق بها، فكم بالحري تصنيف لهذه المعلومات بحسب العمر والجنس. كما أن الأشخاص الذين آثروا اللجوء إلى أقربائهم أو أصدقائهم لم يتمّ إدراجهم في غالبية الإحصائيات.

قد يكون الحصول على معلومات عن النازحين داخلياً المنتشرين في المناطق الحضرية أصعب حتى من تلك المتصلة بالنازحين في المناطق الريفية، بسبب رغبة بعض هؤلاء النازحين الذين يخشون على أمنهم في عدم لفت الأنظار إليهم والتخفي في المناطق الحضرية مع غيرهم من النازحين والمهاجرين لأسباب اقتصادية وفقراء المدن. ففي اليمن مثلاً، على الرغم من محدودية قدرة الوصول إلى المناطق الشمالية المتضررة من جرّاء الصراع والنزوح، فقد كان من الصعب أيضاً الحصول على نظرة شاملة لأوضاع النازحين داخلياً في العاصمة صنعاء. انتشر النازحون داخلياً في البلدات والمدن في ما لا يقلّ عن 48 بلداً خلال العام 2009.

في ميانمار وإندونيسيا، أدّى إنكار السلطات الوطنية لمشكلة النزوح في البلاد إلى الحدّ من المعلومات المتاحة حول تطوّر أوضاع النازحين داخلياً أو حتى غيابها كلياً. وفي كلّ من الجزائر والشيشان في الاتحاد الروسي، أعلنت الحكومة عن انتهاء حالة النزوح إذ لم يعد هنالك أي نازح في البلاد، لكن من دون تقديم أي معلومات بشأن عمليات العودة أو ظروف المعيشة في المناطق الأصلية. أمّا في زمبابوي، فلم يتوفّر إلا مقدار ضئيل من المعلومات حول وضع النازحين داخلياً واحتياجاتهم، غير أن الحكومة الجديدة قد شاركت في التقييم السريع الصغير النطاق للنازحين داخلياً الذي أجرته الأمم المتحدة في آب/أغسطس 2009، مما عكس اتجاهاً جديداً تجريبياً.

على الرغم من هذه الصعوبات، أصبح هنالك معايير ومنهجيات متفق عليها دولياً بحلول العام 2009 لتمكين عمليات التنميط وتحديد المواصفات كما تمّ إنشاء وحدة مشتركة بين الوكالات لدعم عمليات تحديد المواصفات والخصائص في نهاية العام.

مجموعة من النازحين داخلياً في كولومبيا يشاركون في لقاء أجرته إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية حول عملية التسجيل والوصول إلى المنافع. (الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/سيباستيان ألبوخا، آذار/مارس 2009)

سائقو درّاجات أجرة في انتظار العملاء في كوتاباتو، الفلبين. وعلى غرار المناطق الأخرى التي نزح إليها السكان خلال العام 2009، شهدت هذه المنطقة أيضاً استنفاداً للموارد وتزايداً في المنافسة على مصادر الدخل.
(الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/ فردريك كوك / مايو 2009)

دعم النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية المضيفة

يفضّل غالبية النازحين داخلياً عدم اللجوء إلى المخيمات، وإنما الإقامة لدى الأقارب أو الأصدقاء أو أفراد من مجتمعاتهم المحلية أو مجموعتهم العرقية. وبما أن معظم هذه التحرّكات لا تُسجّل من قبل السلطات، فنادراً ما يتمّ التعرّف إلى هؤلاء النازحين داخلياً، ولا يُعرف، في معظم الحالات، إلا القليل عن خصائصهم واحتياجاتهم وتلك الخاصة بمضيفيهم. على الرغم من ذلك، كان هنالك اعتراف متزايد بالحاجة إلى تحديد هؤلاء النازحين ومضيفيهم وتوفير درجة معيّنة من المساعدة لتمكين المجتمعات المضيفة من الحفاظ على اعتمادها على الذات والنازحين داخلياً من استعادة استقلاليتهم.

قد يؤثر غياب الدعم سلباً في كلّ من المجتمعات مضيفة والنازحين داخلياً. في الفلبين، أظهرت عمليات التقييم التي تناولت الوضع في المجتمعات المضيفة أن ظروف المعيشة هناك لم تكن أفضل بكثير، لا بل أحياناً أسوأ من تلك السائدة في مخيّمات الإجلاء أو المواقع الانتقالية الأخرى. كما أن المساعدات الغذائية كانت تُوزّع على النازحين المستقرّين في المنازل بعد أن يُصار إلى توزيعها أولاً على النازحين في المخيمات، بحصص أقل ومن دون أن تشمل كافة النازحين؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد اضطرّ النازحون في المنازل إلى تشارك المساعدات الغذائية ومواد الإغاثة الأخرى مع العائلات المضيفة والتنافس مع أفرادها على فرص العمل النادرة. كما واجهت المجتمعات المحلية المضيفة تراجعاً في مستوى الأمن الغذائي وفي قدرة الوصول إلى المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي والأراضي والمأوى. وفي حين أن غالبية الأشخاص الذين شاركوا في عمليات التقييم والذين فتحوا منازلهم لاستضافة النازحين كانوا مقتنعين بملاءمة ديارهم وبيوتهم قبل وصول النازحين داخلياً، فقط 16 في المائة منهم ظلّوا على الرأي نفسه بعد مرور خمسة أشهر.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لجأ غالبية السكان الذين اضطرّوا إلى النزوح في العام 2009 إلى منازل الأقرباء أو الأصدقاء أو أفراد من مجموعتهم العرقية. في إقليم شمال كيفو، ومع استمرار النزوح لفترات أطول وندرة الموارد، وفي ظلّ توفّر خيار اللجوء إلى المخيمات، انتقل عدد أكبر من الأشخاص إلى المخيمات للحصول على المساعدة. في نيجيريا، حتى الأشخاص الذين لجأوا في البداية إلى المدارس أو ثكنات الجيش قد انتقلوا لاحقاً إلى منازل الأقرباء والأصدقاء مع الاستمرار بالبحث عن حلّ أكثر ديمومة؛ فما لبث أن انقطع عنهم الدعم المقدّم من الجهات الحكومية والشركاء الدوليين.

اتخذت بعض الحكومات في العام 2009 خطوات معيّنة لتحديد ودعم كلّ من النازحين والمجتمعات المحلية المضيفة من خلال إشراك النازحين في استراتيجيات انتعاش أوسع نطاقاً. وفي العراق، سعى الفريق القطري للأمم المتحدة مع الحكومة إلى دعم المجتمعات المضيفة وتوفير خيارات حلول دائمة للنازحين داخلياً من خلال تنفيذ استجابات متكاملة حيال المسائل ذات الأولوية. في محافظة ديالى، على سبيل المثال، تمّ تنفيذ برنامج لإعادة بناء 400 قرية مع تيسير عودة النازحين.

في السنغال، واصلت الحكومة إدراج استجابتها حيال مشكلة النزوح الداخلي ضمن الجهود المبذولة من أجل التنمية العامة لمنطقة كازامانس. وشملت هذه الجهود إزالة الألغام وتسريح المقاتلين وإعادة الإعمار والتنمية المجتمعية المحلية المتصلة بإعادة الإدماج إلى جانب أنشطة التنمية المستدامة الطويلة الأجل. في ساحل العاج، تضمّنت ورقة استراتيجية الحد من الفقر الحكومية، مع الإشارة إلى أنها لم تكن قد نفّذت بعد في العام 2009، تدابير ترمي إلى تعزيز المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية العامة من خلال تطبيق سياسات اقتصادية مناصرة للفقراء شملت النازحين داخلياً بوصفهم فئة ضعيفة محددة.

في زمبابوي، أتاح المؤتمر الوطني للإسكان الذي شاركت فيه كلّ من الحكومة والجهات المانحة ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات المعنية بالمتشرّدين، الفرصة لمناقشة الحاجة إلى تغيير أنظمة البناء والتخطيط المدني في زمبابوي وذلك في إطار استراتيجية طويلة الأجل لتلبية احتياجات النازحين داخلياً في المناطق الحضرية في زمبابوي فضلاً عن احتياجات المجتمعات المحلية المضيفة التي لجأوا إليها.

قد يواجه النازحون داخلياً خطر استبعادهم من برامج التنمية بسبب تعرّضهم للتمييز على أساس انتمائهم العرقي أو فقدانهم لوثائقهم الشخصية أو عدم تمتعهم بصفة المقيمين الدائمين المحليين أو عدم توفّر المعلومات التي يحتاجون إليها إلا في الأماكن التي نزحوا منها. وفي ساحل العاج، تمّ اعتماد قانون تملك الأراضي الصادر في العام 1998، والمستخدم لمعالجة النزاعات على الأراضي في فترات ما قبل الصراعات وبعدها، كبديل لآلية الاسترداد خلال العام 2009. على الرغم من ذلك، كان هنالك خوف من أن يؤدي غياب النازحين عن أراضيهم إلى التقليل من شرعية مطالبهم، أو في حال لجوئهم إلى أي مكان آخر، من عدم إخطارهم أو عدم قدرتهم على المشاركة في العمليات أو القرارات المتصلة بمطالبتهم بحقوقهم في أراضيهم في مواطنهم الأصلية.

نازحات سودانيات في انتظار معاينة أحد الأطباء في قسم الأمومة في عيادة تابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر في مخيم للنازحين في الفاشر، شمالي دارفور. (الصورة: رويترز/زهرة بن سمرا، بإذن من www.alertnet.org، آذار/مارس 2009)

النزوح الداخلي في أفريقيا

جمهورية أفريقيا الوسطى ص. 34؛ **تشاد** ص. 35؛ **ساحل العاج** ص. 36؛ **جمهورية الكونغو الديمقراطية** ص. 37؛ **إثيوبيا** ص. 38؛ **كينيا** ص. 39؛ **نيجيريا** ص. 40؛ **الصومال** ص. 41؛ **السودان** ص. 42؛ **أوغندا** ص. 44؛ **زمبابوي** ص. 45؛ **الجزائر** ص. 46؛ **بوروندي** ص. 46؛ **إريتريا** ص. 47؛ **النيجر** ص. 47؛ **السنغال** ص. 48؛ **ليبريا** ص. 48

في العام 2009، قام مركز رصد النزوح الداخلي بمراقبة حركة النزوح الداخلي في نحو 21 دولة أفريقية. وقدّر عدد النازحين في هذه البلدان بـ11.6 مليون شخص، أي أكثر من 40 في المائة من مجموع النازحين داخلياً في العالم. وكما في السنوات السابقة، سجّل السودان النسبة الأكبر في القارة الأفريقية، إذ بلغ عدد النازحين فيه 4.9 مليون، تبعته جمهورية الكونغو الديمقراطية (1.9 مليون) ومن ثم الصومال (1.5 مليون).

وقد نتج النزوح الداخلي خلال العام 2009 عن النزاعات المسلحة الداخلية المستمرة والعنف المعمّم وانتهاكات حقوق الإنسان والتوترات في ما بين المجتمعات الأهلية والطوائف التي اندلعت بسبب النقص في الموارد الطبيعية، بما في ذلك تلك الدائرة بين الرعاة والمزارعين المستقرّين، وبسبب الامتيازات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وقد سجّلت جمهورية الكونغو الديمقراطية أعلى نسبة من النازحين الجدد للعام 2009 إذ فاق عددهم المليون شخص (أعلى نسبة حالات نزوح جديدة في البلد منذ العام 2004)، تبعها السودان (530.000) والصومال (400.000) وإثيوبيا (200.000). كما أفيد عن حالات نزوح جديدة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وساحل العاج وكينيا ونيجيريا والسنغال وزمبابوي.

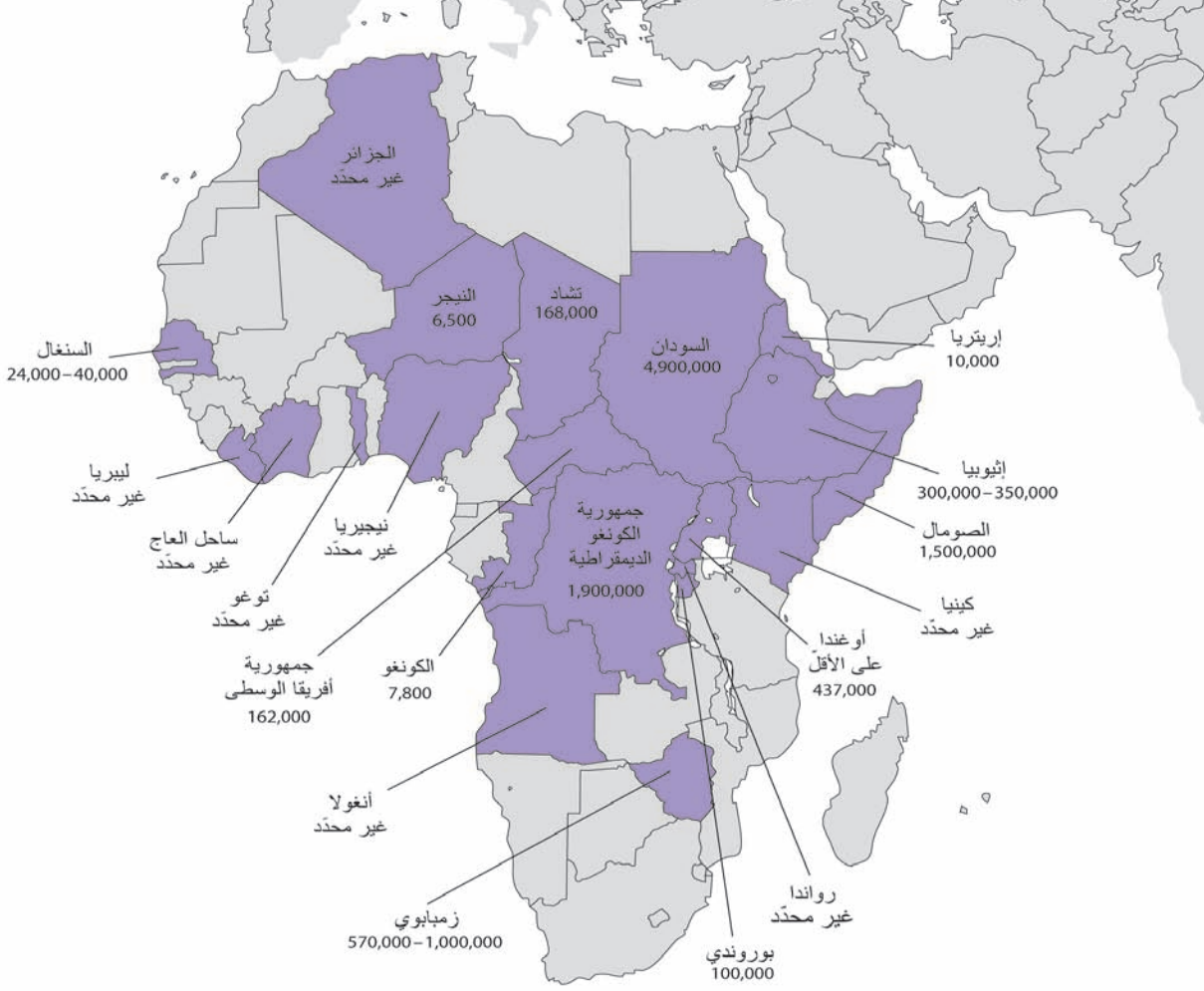

لاقى تبني اتفاقية الإتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة النازحين داخلياً في أفريقيا، في تشرين الأول/أكتوبر 2009 (اتفاقية كمبالا) استحساناً واسع النطاق باعتباره إنجازاً تاريخياً. فاتفاقية كمبالا هي أول أداة إقليمية في العالم تفرض على الدول التزامات قانونية بحماية سكانها من النزوح التعسفي وتأمين الحماية والمساعدة للنازحين داخلياً أثناء فترة النزوح والعمل على إيجاد الحلول الدائمة لأوضاعهم. كما تسلّط هذه الاتفاقية الضوء على واجبات ومسؤوليات المنظمات الإنسانية الدولية والمجتمع المدني، وتفرض موجبات على الدول الأطراف تقضي بضمان وصول النازحين داخلياً المحتاجين إلى الحماية والمساعدة إلى أراضيها، كما تحظر على الجماعات المسلحة غير الحكومية إعاقة عملية الوصول هذه أو انتهاك حقوق النازحين. ستدخل اتفاقية كمبالا حيز التنفيذ فور إقرارها من قبل 15 دولة أعضاء في الإتحاد الأفريقي.

بحلول نهاية العام 2009، تم إقرار ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى من قبل الدول الـ11 الأعضاء، وهي: أنغولا وبوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا ورواندا والسودان وتنزانيا وأوغندا وزامبيا. تشكل اتفاقية كمبالا مع ميثاق البحيرات الكبرى فرصة حقيقية لتلبية احتياجات النازحين داخلياً من حماية ومساعدة، بما في ذلك الحاجة الطارئة إلى الحلول الدائمة.

في العام 2009، سجلت أعلى نسبة من العائدين في القارة الإفريقية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ بلغ عددهم مليون عائد، تبعتها أوغندا مع أكثر من 400.000 فالسودان مع 280.000 شخص على الأقل. كما أفيد عن حالات عودة في كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج وكينيا والنيجر ونيجيريا.

على الرغم من أن خيار العودة ظلّ هو الحل الدائم المفضّل لدى العديد من الحكومات الأفريقية والنازحين داخلياً، لم يتمكن بعض النازحين من اتخاذ قرارات حرة وواعية بشأن العودة إلى ديارهم أو الاندماج في المجتمع المحلي أو الاستيطان في مكان آخر من البلاد. في كينيا، أرغمت الحكومة النازحين داخلياً على العودة إلى مناطقهم على الرغم من عدم التوصّل إلى معالجة الأوضاع التي تسببت أصلا في نزوحهم. أمّا المعلومات حول عدد النازحين داخلياً في القارة الأفريقية الذين اختاروا حلولاً دائمة غير العودة فهي قليلة أو حتى معدومة.

على الرغم من النوايا التي أظهرتها الدول في دعم ميثاق البحيرات الكبرى واتفاقية كمبالا، بقيت الحلول الدائمة بعيدة المنال بالنسبة إلى العديد من النازحين داخلياً في المنطقة. وقد تعرقلت جهود النازحين في إعادة بناء حياتهم بسبب مواصلة انعدام الاستقرار والأمن الغذائي وغياب المصالحات بين المجتمعات الأهلية والطوائف وانعدام فرص الإنماء والعمل في مناطق العودة، بالإضافة إلى غياب آليات الاسترداد أو التعويض عن المساكن والأراضي والممتلكات والإدارة الملائمة للأموال المخصصة لدعم عمليات العودة والتعويضات وشراء الأراضي. وفي العام 2009، حالت مشكلة أو أكثر من هذا القبيل دون إحراز التقدم نحو إيجاد حلول دائمة في كل من بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وليبريا وكينيا ونيجيريا والسنغال والسودان. بدورها، أعاقت الألغام الأرضية حرية التحرك في مناطق العودة في بلدان عدة، مثل الجزائر والنيجر والسنغال.

وشكّلت صعوبة وصول المساعدات الإنسانية إلى مجموعات النازحين مصدر قلق أيضاً خلال العام 2009. ففي السودان، وبعد اتهام الرئيس البشير في آذار/مارس 2009 بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية من قبل المحكمة الجنائية الدولية، تم طرد 13 منظمة غير حكومية دولية من شمالي السودان، بالإضافة إلى حلّ ثلاث منظمات إنسانية محلية. وكانت هذه المنظمات الـ16 قد قامت بتسليم أكثر من نصف مجموع المساعدات عبر 40 في المائة من مجموع العاملين في مجال تقديم المعونة في شمالي السودان. وفي كل من جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد والصومال، أرغمت حوادث اختطاف العاملين في مجال تقديم المعونة والهجمات المتواصلة ضد المنظمات الإنسانية العديد منها على تعليق عملياتها و بالتالي وقف توزيع المساعدات على النازحين. وفي الجزائر وإثيوبيا والنيجر ونيجيريا، حالت القيود

المفروضة على قدرة الوصول إلى المناطق غير الآمنة أو تلك المتضررة من جرّاء عملية النزوح دون قيام المنظمات الإنسانية برصد للنزوح أو تقييم دقيق للاحتياجات أو تسليم المساعدات في الوقت المناسب. وفي بعض أنحاء جمهورية الكونغو الديمقراطية، أعيق دخول المساعدات الإنسانية إلى حد كبير بفعل المعارك، مما اضطرّ النازحون إلى إعالة أنفسهم أو الاعتماد كلياً على موارد المجتمعات المحلية المضيفة المحدودة.

لقد واجه النازحون داخلياً في البلدان الأفريقية مخاطر متعددة تتعلق بالحماية، وذلك بسبب التهديد المباشر لسلامتهم في بعض الحالات، أو بسبب الإهمال الطويل الأجل في حالات أخرى. وقد شملت هذه المخاطر التجنيد القسري للأطفال وإجبارهم على الالتحاق بالجماعات والقوات المسلحة والاغتصاب والعنف الجنسي ضد النساء والفتيات. ففي الصومال، استمرت عمليات تجنيد الأطفال النازحين داخلياً من قبل المتمردين خلال العام 2009. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ونيجيريا والسنغال والصومال، عانى الأطفال النازحون من صعوبة الوصول إلى التعليم أو من الاختلال في التعليم بسبب إستمرار انعدام الأمن. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، أفيد عن اغتصاب أكثر من 8.000 امرأة خلال العام 2009، في حين تشير التقديرات إلى تعرض الكثيرات غيرهن لحوادث عنف واعتداء جنسيين غير مبلّغ عنها، هذا بالإضافة إلى حالات اغتصاب وعنف جنسي ضد النازحين داخليا في كل من بوروندي وتشاد وساحل العاج والسنغال والصومال والسودان.

لقد تبنى مجلس الأمن القرارين 1882 و1888 لمكافحة العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف القائم على أساس الجنس ضد النساء والأطفال خلال النزاعات المسلّحة. في حال تطبيق هذه التدابير ورصدها وتقييمها بشكل فعال، سيكون لها تأثير مهم على حياة النازحين داخلياً في القارة الأفريقية، خاصة إذا ما ساهمت أيضاً في تنمية برامج الاستجابة الإنسانية التي تساعد الناجين على مواجهة الصدمات والآثار المترتبة عن هذه الجرائم.

في منطقة البحيرات الكبرى، يتناول البروتوكول المرفق بميثاق البحيرات الكبرى المتعلق بمنع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال أيضاً مسألة الاغتصاب والعنف الجنسي في القارة الأفريقية. فلا بد من استتباع عملية التصديق بإجراءات ملموسة تتخذها الدول الأعضاء في سبيل تحقيق التزاماتها بملاحقة المعتدين وحماية النساء والأطفال الناجين من العنف الجنسي في منطقة البحيرات الكبرى. وفي حين أن بعض الدول، بما في ذلك جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، كانت تعمل على صياغة سياسات أو قوانين محلية خاصة بحماية ومساعدة النازحين داخلياً، وفي حين أن بعض البلدان الأخرى، مثل بوروندي ونيجيريا وساحل العاج، كانت قد وضعت مشاريع سياسات أو قوانين محلية خاصة بالنازحين داخلياً في انتظار إقرارها، وحدهما السودان وأوغندا كانتا تمتلكان سياسات وطنية خاصة بالنازحين داخليا، بالإضافة إلى ليبريا التي تعتبر البلد الوحيد الذي دمج المبادئ التوجيهية في قانونه المحلي.

وكما في السنوات الماضية، فقد اشتملت الاستجابة الدولية حيال النزوح الداخلي في البلدان الأفريقية خلال العام 2009 على تطبيق الإصلاحات الإنسانية والنهج العنقودي بهدف تنسيق عمليات تسليم المساعدات وتعزيز حماية النازحين داخلياً ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بعد صدور قرارات مجلس الأمن. بحلول نهاية العام 2009، كانت 12 دولة أفريقية قد طبّقت النهج العنقودي، بما في ذلك بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا وليبريا والنيجر والصومال وأوغندا وزمبابوي (حيث تم تفعيل مجموعة الحماية خلال العام). كما شهدت 6 بلدان عملية نشر لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة: بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، بعثة الأمم المتحدة في ساحل العاج، بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وبعثة الأمم المتحدة في السودان. وقد تعرضت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أكبر بعثة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم، حيث يصل حجمها إلى 20.000 جندي، لانتقادات قاسية من جانب المنظمات غير الحكومية الدولية لدعمها غير المشروط لعمليات الجيش النظامي في الكونغو، وعدم اتباعها لقواعد اشتباك صريحة وواضحة من أجل حماية المدنيين.

تجدر الإشارة إلى أن العديد من البلدان الأفريقية على موعد مع انتخابات خلال العام 2010، بما في ذلك بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وساحل العاج وإثيوبيا والسودان. ويؤمل أن تؤدي ظروف ونتائج تلك الانتخابات إلى التمهيد لعمليات السلام التي سيكون

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
الجزائر	غير محدّد			1.000.000 (الاتحاد الأوروبي، 2002)	ما من أرقام جديدة متوفرة
أنغولا	غير محدّد		19.566 (الأمم المتحدة – وحدة التنسيق الانتقالية، تشرين الثاني/نوفمبر 2005)		تشير أرقام الأمم المتحدة إلى عدد النازحين داخلياً في منطقة كابيندا. ما من أرقام جديدة متوفرة.
بوروندي	100.000		100.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2006)		
جمهورية أفريقيا الوسطى	162.000		162.284 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009)		
تشاد	168.000		168.467 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009)		

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
جمهورية الكونغو	حتى 7.800	7.800 (2006)	صفر – 7.800 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الأول/أكتوبر 2009)		منذ العام 2006، لم يتمّ أي تقييم جديد لعدد النازحين داخلياً، كما أن الأمم المتحدة لم تفد عن أي تغير في أرقام الحكومة ضمن تقريرها الخاص بالنازحين الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2009.
ساحل العاج	غير محدّد		حوالي 42.000 في غربي ساحل العاج (الأمم المتحدة، أيلول/ سبتمبر 2009)		لا تتوفر أي إحصائيات شاملة عن حركات العودة، لذا فما من رقم واضح يشير إلى عدد الأشخاص الذين لا يزالون نازحين داخلياً في ساحل العاج. الرقم الوحيد المتاح يتصل بالنازحين في الغرب. لا تتوفر أي بيانات حول الـ300.000 إلى 440.000 شخص الذين نزحوا إلى أبيدجان.
جمهورية الكونغو الديمقراطية	1.900.000		1.9 مليون (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2010)		قدّر حجم النزوح بحوالي 2.1 مليون نازح في أيلول/ سبتمبر 2009، لينخفض لاحقاً إلى 1.9 مليون مع نهاية العام. فقد عاد حوالي مليون شخص إلى ديارهم خلال العام 2009، غير أن هذه التقديرات تقريبية إذ أن معظم النازحين يقيمون لدى عائلات مضيفة وهم غير مسجلين، كما أنه يصعب الوصول إلى العديد من المناطق.
إريتريا	10.000			10.000 (مركز رصد النزوح الداخلي، شباط/ فبراير 2009)	بحسب وكالات الأمم المتحدة، فقد تمّت إعادة توطين كافة النازحين المقيمين في المخيمات أو عودتهم إلى ديارهم بحلول آذار/مارس 2008، غير أن البعض منهم ربما لا يزالون يعيشون ضمن المجتمعات المضيفة. لم تجر الأمم المتحدة أي تقييم جديد منذ العام 2006.
إثيوبيا	300.000 – 350.000			300000 - 350000 (مركز رصد النزوح الداخلي، تشرين الأول/أكتوبر 2009)	أجرت الأمم المتحدة عمليات تقييم في المناطق الجنوبية من البلاد وفي منطقة غامبيلا في العام 2009. أمّا رقم مركز رصد النزوح الداخلي فقد تمّ جمعه عقب عدد من المقابلات مع الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات.
كينيا	غير محدّد	3.714 أسرة نازحة بسبب أعمال العنف التي دارت عقب الانتخابات لا تزال في المخيمات (وزارة الدولة للبرامج الخاصة الخاصة كانون الثاني/يناير 2010)	200.000 – 300.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)		لم تقدّم الحكومة أي بيانات أخرى عن النزوح الداخلي.
ليبريا	غير محدّد		غير محدّد (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تموز/يوليو 2007)		قدّر عدد الأشخاص الذين كانوا لا يزالون في المخيمات السابقة للنازحين بحوالي 23.000 شخص في العام 2007. بحسب الحكومة، فقد توصّل كافة النازحين داخلياً إلى إيجاد حلول دائمة.
النيجر	6.500			11.000 (شبكة الأنباء الإنسانية – إيرين، كانون الأول/ديسمبر 2007)	يرتكز هذا الرقم على عدد تقديري لحالات العودة بحوالي 4.500 نازح إلى بلدة إيفروان.
نيجيريا	غير محدّد	1.210.000 (اللجنة الوطنية للاّجئين، أيلول/ سبتمبر 2007)؛ 80.000 (مجلس اللاجئين النرويجي، حزيران/يونيو 2009)			ما من أرقام موثوقة متوفرة. فرقم مركز اللاجئين النرويجي للعام 2007 لا يفرّق بين الأشخاص الذين لا يزالون نازحين وأولئك الذين عادوا إلى مواطنهم. أثناء فترات اندلاع أعمال العنف، يلجأ معظم النازحين للإقامة لدى العائلات المضيفة.
رواندا	غير محدّد				ليس من الواضح ما إذا كان الأشخاص الذين استوطنوا "قرى" جديدة في بدايات الألفية الثانية قد عثروا عل حلول دائمة.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
السنغال	24.000 – 40.000		24.000 (اليونيسيف، شباط/فبراير 2010)	40.000 (اللجنة الدولية للصليب الأحمر، آذار/ مارس 2010)	
الصومال	1.500.000		1.500.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009)		ترصد الأمم المتحدة النزوح الداخلي من خلال شبكة تعقب الحراك السكاني ورصد السكان.
السودان	4.900.000		4.1 مليون (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الثاني/يناير 2010)	4.9 مليون (مركز رصد النزوح الداخلي، كانون الثاني/يناير 2010)	إن رقم المفوضية غير مصنّف بحسب المناطق. يشتمل المجموع الذي يقدمه مركز رصد النزوح الداخلي على 2.7 مليون نازح في دارفور و1.7 مليون في منطقة الخرطوم الكبرى و390.000 في جنوب السودان و60.000 في جنوب كردفان. ما من أرقام متوفرة حول الولايات الشرقية والنيل الأزرق.
توغو	غير محدّد	10.000 (2008)	1.500 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2006)		
أوغندا	ما لا يقلّ عن 437.000		437.000 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009)		لا يشتمل رقم المفوضية على النازحين داخلياً في المناطق الحضرية أو في منطقة كاراموجا. بالإضافة إلى ذلك، ومع حلول كانون الأول/ديسمبر 2009، كان هنالك 963.000 عائد في قرى المنشأ في المناطق دون الإقليمية في أكولي وغرب النيل وتيسو، علماً أن العديد منهم ظلوا بحاجة إلى الحماية والمساعدة.
زمبابوي	570.000 – 1.000.000		569.685 عملية مورامباتسفينا: مبعوث الأمم المتحدة الخاص، تموز/يوليو 2005)؛ 1.000.000 (برنامج إصلاح الأراضي السريع المسار: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أيلول/سبتمبر 2008)	880.000 – 960.000 (لجنة تقييم مكامن الضعف في زمبابوي، حزيران/يونيو 2007)	لم يتمّ إجراء أي عمليات مسح شاملة للنازحين داخلياً، كما أن تقدير مجموع عدد النازحين في البلاد قد صعب أكثر بسبب اضطرار عدد كبير من النازحين إلى النزوح أكثر من مرة. 8 في المائة من المجيبين الذين شملتهم عملية المسح التي قامت بها لجنة تقييم مكامن الضعف في زمبابوي في العام 2007 صرّحوا أنه قد طُلب منهم الانتقال خلال السنوات الخمس الماضية، ممّا أدّى إلى وجود بين 880.000 و960.000 نازح قسري في البلاد خلال تلك الفترة.

جمهورية أفريقيا الوسطى

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	162.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	3.7 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2005
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	212.000 (2007)
حالات النزوح الجديدة	15.000
أسباب النزوح	صراع مسلّح دولي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	179

ارتفع عدد النازحين داخل جمهورية أفريقيا الوسطى في العام 2009 نتيجة لتجدد العنف وبروز عقبات جديدة في وجه عملية السلام في البلاد. فقد أدّت الاشتباكات بين الجيش وإحدى الجماعات المتمردة المنشقة والهجمات ضد المدنيين من قبل جيش الرب للمقاومة إلى ارتفاع عدد النازحين ليصل إلى 162.000 نسمة بحلول نهاية العام. تركّزت عمليات جيش الرب للمقاومة في بادئ الأمر في شمال أوغندا، غير أنها قد توسعت لتشمل جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، ممّا ساهم في انعدام الاستقرار على المستوى شبه الإقليمي. بالإضافة إلى ذلك، فقد لجأ بعض نازحي أفريقيا الوسطى إلى دولة تشاد المجاورة.

يعاني النازحون داخلياً في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ العام 2005، من سلسلة انتهاكات لحقوق الإنسان، بما في ذلك القتل والنهب وحرق القرى وتدمير الحقول وخسارة مصادر الرزق والعنف الجنسي وخطف الأطفال وتجنيدهم. وقد شاركت في هذه الجرائم مختلف الجماعات المسلحة. وكانت كل دفعة من النازحين تُضطرّ إلى اللجوء إلى الحقول والغابات حيث تنعدم قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية، قبل أن يسمح لها الوضع الأمني بطلب الدعم من المناطق المضيفة علماً أن هذه المناطق تعاني بدورها من الحرمان والفقر. ثمّة مخيم واحد فقط للنازحين داخلياً في جمهورية أفريقيا الوسطى، فمعظم هؤلاء يعتمدون على المجتمعات المحلية المضيفة في القرى والبلدات الريفية النائية.

وقد أدّت الأنماط المتكررة من النزوح الداخلي الناجمة عن ازدياد العنف في مناطق النزوح والعودة إلى مضاعفة معاناة النازحين، ممّا زاد من صعوبة إعادة بنائهم لحياتهم. في العام 2009، عاد أكثر من 73.000 شخص إلى قراهم، غير أنهم لم يتمكّنوا من إيجاد حلول دائمة لأوضاعهم. وبالنسبة إلى معظم النازحين داخلياً في جمهورية أفريقيا الوسطى، لم تكن العودة حلاً عملياً قابلاً للاستدامة. كان النازحون يترددون حيال العودة لدواع أمنية ولغياب الخدمات الأساسية في قراهم. فقد أحرقت بيوتهم وأصيبت المراكز الصحية والمدارس ومضخات المياه بأضرار، أو لم تعد صالحة للعمل، فقلّت الحوافز التي قد تدفع النازحين على العودة.

من جهة أخرى، كان تأثير قوات حفظ السلام الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى محدوداً من حيث توفير الأمن في مناطق النزوح والعودة، نظراً إلى محدودية انتشارها وعجزها عن التصدي لعصابات المجرمين. وفي آذار/مارس 2009، تمّ استبدال قوات الإتحاد الأوروبي المنتشرة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بتفويض من مجلس الأمن الدولي يقضي بحماية النازحين داخلياً واللاجئين والعاملين في المجال الإنساني، بقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وقد عملت تلك القوات بنصف الإمكانيات بسبب النقص في التمويل وبعض المشاكل في حيازة ونقل المعدات الحربية من جانب البلدان المساهمة.

تشكل قدرة الوصول إلى مناطق النازحين تحدياً كبيراً في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك لأسباب أمنية ولوجستية. فانهيار البنية التحتية للطرقات بين العاصمة ومناطق النزوح الداخلي ينعكس صعوبة وارتفاعاً في كلفة المواصلات والتنقل؛ كما أن انقطاع الطرق خلال موسم الأمطار يحول دون الاستجابة لاحتياجات النازحين بالسرعة الكافية. بالإضافة إلى ذلك، يتفاقم تأثير هذه الظروف القاسية على عملية توزيع المساعدات الإنسانية بسبب عدم إقامة النازحين الأكثر احتياجاً ضمن مراكز التجمّع. كما أن عدم الاستقرار الأمني يحد من قدرة وصول المساعدات الإنسانية. فقد اختطفت عصابات المجرمين خلال العام 2009 عاملين اثنين فرنسيين في مجال تقديم المعونة، مما دفع بالعديد من الوكالات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى نقل موظفيها الميدانيين إلى العاصمة.

وحتى وقت قريب، كانت الحكومة قد كلّفت وزارة الشؤون الاجتماعية بمهمة تنسيق المساعدات المقدّمة إلى النازحين داخلياً. غير أن الوزارة لم تتمتّع بالتمويل والإمكانيات اللازمة. وفي العام 2009، أنشأت لجنة حقوق الإنسان والحكم الرشيد في جمهورية أفريقيا الوسطى اللجنة الوطنية الدائمة للنازحين داخلياً لهدف تنسيق خطة الاستجابة الوطنية لمشكلة النزوح. في تشرين الأول/أكتوبر 2009، كانت جمهورية أفريقيا الوسطى من بين الدول الموقعة على اتفاقية كمبالا، ممّا يظهر مدى التزامها بحماية حقوق النازحين داخلياً وتحقيق عودتهم الدائمة أو إعادة توطينهم أو إدماجهم. كما صادقت جمهورية أفريقيا الوسطى على ميثاق البحيرات الكبرى الذي يلزم الدول الأعضاء بدمج المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي في القوانين المحلية. وعلى الرغم من أن جمهورية أفريقيا الوسطى لم تصدر بعد تشريعاً محلياً لحماية النازحين، إلا أنه من المتوقع صدور مشروع قانون خلال العام 2010.

خلال العام 2009، تولّت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية مهمّة توفير الحماية والمساعدة للمجتمعات المتضررة من النزاعات في جمهورية أفريقيا الوسطى، كما نفّذ البعض برامج للإنعاش المبكر والتنمية. ومنذ تنفيذ النهج العنقودي في جمهورية أفريقيا الوسطى في العام 2007، تم تفعيل 10 مجموعات، أهمها مجموعة الحماية. وفي نهاية العام 2009، جرى تمويل 68 في المائة من المبلغ الإجمالي الذي تمّت المطالبة به في إطار عملية النداء الموحد للعام 2009 والذي بلغ 116 مليون دولار. وقد أقرّ الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بالنقص في تمويل حالة الطوارئ في جمهورية أفريقيا الوسطى، فخصص مبلغ 2.8 مليون دولار كمساعدات لإنقاذ الحياة استفاد منها نحو 355.000 شخص. من جهتها، ساهمت لجنة الأمم المتحدة لبناء السلام بـ10 ملايين دولار لإطلاق عملية بناء السلام. غير أن الحاجة تدعو إلى المزيد من الدعم المستدام، الثنائي والمتعدد الأطراف، لإعادة بناء جمهورية أفريقيا الوسطى وتوفير الحلول الدائمة والسلام المستدام.

تشاد

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	168.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	1.5 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2006
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	185.000 (2007)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلّح دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	175

في نهاية العام 2009، وصل عدد النازحين داخلياً في شرق تشاد إلى نحو 170.000 شخص نتيجة للنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان المتصلة بالتوترات بين تشاد والسودان والنزاع المسلح الداخلي وأعمال العنف بين المجموعات الإثنية. فقد شهد هذا العدد تراجعاً ضئيلاً بعد أن وصل خلال العام 2008 إلى 185.000 شخص، أي حوالي خمس سكان شرق تشاد. وقد توزّع هؤلاء النازحون إمّا على المخيمات الـ38، حيث أمكنهم الحصول على مقدار معيّن من المعونات الدولية، أو على المجتمعات المضيفة في المناطق النائية التي تعاني من محدودية أو حتى انعدام المساعدات الإنسانية فيها. ولم تسجل أي حالات نزوح داخلي جديدة خلال العام 2009.

بالنسبة إلى معظم النازحين داخلياً في شرق تشاد، لم تشكّل العودة حلاً عملياً قابلاً للاستدامة خلال العام 2009. وقد عزا البعض ذلك إلى استمرار عدم الاستقرار الأمني في حين ردّ البعض الآخر السبب إلى غياب الخدمات الأساسية في قراهم. أما النازحون الذين قرروا العودة، فقد اضطرّوا إلى مواجهة ظروف غير مستقرة وتوجب عليهم أحياناً حلّ النزاعات الإثنية التي تسببت بنزوحهم في الأصل من دون دعم الزعماء التقليديين. أمّا الأسباب التي دفعتهم إلى العودة فتراوحت بين انعدام الأمن الغذائي والنقص في فرص الحصول على الأراضي أو مصادر الدخل في مناطق النزوح. تشاد بلد منتج للنفط، إلا أن الحكومة استخدمت الموارد النفطية لشراء الأسلحة من أجل قتال جماعات المتمردين بدلاً من استثمارها في الخدمات الاجتماعية والتخفيف من الفقر وتحسين نوعية الحكم، أي في العناصر الأساسية لحماية ومساعدة النازحين داخلياً ولتحقيق الحلول الدائمة.

لقد تمثلت مخاطر الحماية الرئيسية التي واجهها معظم النازحين داخلياً بعدم الأمان وانتشار الأسلحة الصغيرة في المخيمات والاعتقالات التعسفية والإجراءات العقابية ونهب الممتلكات والعنف ضد النساء، بما في ذلك العنف الأسري، والزواج المبكر والقسري وختان الإناث. كما واجه الأطفال بدورهم تهديدات عدة. ففي مواقع تجمّع النازحين داخلياً، لم تتوفّر فرص التعليم الابتدائي إلا بشكل محدود، كما حُرم الأطفال من فرص متابعة الدراسة. واستمرت القوى الحكومية المسلحة بتجنيد الأطفال، على الرغم من الاتفاقية الموقّعة مع اليونسيف في العام 2007 المتعلقة بتسريح الأطفال من الجيش وجماعات المتمردين.

لقد تدنى معدل العنف العرقي بشكل ملحوظ منذ العام 2007، لتحل محله هجمات واسعة النطاق ضد المدنيين على يد قطّاع الطرق وعصابات المجرمين المتفلتين من أي عقاب. وقد تضاعفت هذه الهجمات الإجرامية على الرغم من وجود وحدات من القوات العسكرية الدولية والشرطة التشادية. وفي آذار/مارس 2009، تم استبدال قوات الإتحاد الأوروبي المنتشرة في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى بتفويض من مجلس الأمن الدولي لحماية النازحين داخلياً واللاجئين والعاملين في المجال الإنساني، بقوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، تعرف باسم بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

من جهة أخرى، فقد ارتفعت نسبة استهداف المنظمات الإنسانية في شرقي تشاد. ففي الأشهر التسعة الأولى من العام 2009، سجّل حوالي 192 هجوماً خطيراً ضد العاملين في الحقل الإنساني، بما في ذلك عمليات قتل وخطف، إلى جانب تضاعف الحوادث الأمنية بين العامين 2008 و2009. وشهدت بلدة أبيشي، التي شكّلت مركز نشاط المنظمات الإنسانية في تشاد، أكبر معدلات للجريمة ضد وكالات الإغاثة. نتيجة لذلك، تمّ تعليق عملية توزيع المساعدات بشكل متكرر، ممّا ترك النازحين الذين يعيشون في الأصل ظروفاً خطيرة، من دون مساعدة. بالإضافة إلى ذلك، فقد منع ارتفاع معدل التسيب الأمني المنظمات الإنسانية من الوصول إلى النازحين داخلياً المقيمين لدى المجتمعات المحلية المضيفة في المناطق المجاورة للحدود مع السودان، مما زاد من صعوبة عملية تقييم الاحتياجات وتوزيع المساعدات.

اتخذت حكومة تشاد عدداً من الخطوات للاستجابة لوضع النازحين داخلياً، إلا أن تأثيرها بقي محدوداً. ففي العام 2007، أنشأت الحكومة لجنة وطنية لمساعدة النازحين، غير أن موارد هذه اللجنة وعدد موظفيها كان محدوداً، فلم تقدم إلا مساعدات متقطعة. في العام 2008، شكلت الحكومة لجنة التنسيق الوطني لدعم نشر القوات الدولية في شرق تشاد من أجل تنسيق الأنشطة الإنسانية مع عملية الاتحاد الأوروبي العسكرية المنتشرة في تشاد وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ومختلف المنظمات الإنسانية العاملة هناك وما زال على الحكومة التشادية إقرار تشريعات وطنية لحماية النازحين داخلياً. يُذكر أنه في العام 2009، لم تكن تشاد بين الدول الأطراف في اتفاقية كمبالا، علماً بأن التصديق على هذه المعاهدة يظهر مدى التزام البلد بحماية حقوق النازحين داخلياً وتحقيق عودتهم الدائمة أو إعادة توطينهم أو دمجهم.

تقوم أكثر من 70 منظمة إنسانية دولية بتوفير المساعدات لمجتمعات النازحين في شرقي تشاد، بمن فيهم النازحون داخلياً واللاجئون من دارفور. أطلق نظام العمل العنقودي في تشاد في العام 2007 لهدف تحسين الحماية والمساعدة المقدّمة إلى النازحين داخلياً من قبل الوكالات الإنسانية. ثمّة 13 مجموعة عنقودية ناشطة حالياً في تشاد، بما في ذلك مجموعة الحماية. ومع حلول نهاية العام 2009، جرى تمويل 68 في المائة من المبلغ الإجمالي الذي تمّت المطالبة به في إطار عملية النداء الموحد للعام 2009 والذي بلغ 400 مليون دولار. وقد أقرّ الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ بالنقص في تمويل حالة الطوارئ في تشاد، فخصص مبلغ 5.5 مليون دولار كمساعدات لإنقاذ الحياة تستهدف النازحين داخلياً.

مع التزام الحكومة بالاستثمار في المجال العسكري عوضاً عن التنمية الاجتماعية، وفي ظلّ العجز الذي تعاني منه وكالات الحماية المحلية والدولية بسبب محدودية قدرة الوصول والإمكانيات المتوفرة لها، من المرجح ألا تسمح الظروف السائدة في شرقي تشاد بإيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً في المستقبل المنظور.

ساحل العاج

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	غير محدّد
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	-
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2002
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2003) 1.100.000
حالات النزوح الجديدة	500
أسباب النزوح	صراع مسلّح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	163

بعد مرور سبع سنوات على اندلاع الحرب الأهلية في ساحل العاج، لم يعرف بالتحديد عدد الأشخاص الذين كانوا لا يزالون نازحين في نهاية العام 2009 من أصل الـ700.000 شخص الذين اضطرّوا إلى الفرار من ديارهم. فمعظم النازحين داخلياً لجأوا إلى الإقامة لدى الأصدقاء أو الأهل، كما أن آليات رصد حالات العودة على مستوى البلد كانت غائبة. في أواسط العام 2009، اعتمد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عدداً تقريبياً للنازحين داخلياً، قدّر بحوالي 42.000 شخص في غرب البلاد حيث توفرت آليات الرصد.

تسبب تسييس الخلاف الإثني خلال فترة التدهور الاقتصادي في التسعينيات بازدياد التوتر واندلاع النزاعات المسلحة التي أدّت إلى انقسام البلاد بين جنوب خاضع لسيطرة الحكومة، وشمال تحت سيطرة المتمردين من جماعة "القوات الجديدة". فغادر آلاف المدنيين، خاصة من موظفي الحكومة والقطاع العام، شمال البلاد ولجأوا إلى الجنوب، مع تركز معظمهم في أبيدجان، العاصمة الاقتصادية للبلاد. في تلك الأثناء، ارتفعت حدة التوتر والخلافات على الأراضي في "حزام الكاكاو" الغربي، بين منطقة كافالي الوسطى ومنطقة الجبال الثمانية عشر، وذلك بين السكان الأصليين والمهاجرين الاقتصاديين، مما تسبب بحركة نزوح واسعة النطاق.

منحت اتفاقية أوغادوغو للسلام في العام 2007 النازحين داخلياً الأمل بانتهاء أزمتهم. لكن منذ ذلك الحين، تأجل تنفيذ عملية السلام عدة مرات، بما في ذلك التأجيل المتكرر لموعد الانتخابات الوطنية. وفي العام 2009، كانت البلاد لا تزال منقسمة بين جنوب خاضع لسيطرة الدولة وشمال أوسط خاضع لهيمنة القوات الجديدة التي ظلّت تمارس المهمات الإدارية على الرغم من عملية إعادة نشر الموظفين الإداريين الحكوميين. وفي نهاية العام، لم يكن قد اتضح بعد ما إذا كانت المنافع الناجمة عن تطبيق اتفاقية أوغادوغو قد تفوّقت على الحوافز القائمة بالنسبة إلى كافة الأطراف لإبقاء الوضع على ما هو عليه، أي "لا حرب ولا سلام".

خلال العام 2009، سجّلت حالات نزوح جديدة في غربي البلاد بسبب النزاعات على الأراضي والتوترات بين الطوائف التي أعقبت في بعض الأحيان عودة النازحين داخلياً. كما أن تواصل التوتّرات بشأن الأراضي والممتلكات قد حال دون عودة العديد من السكان. استمرت الهجمات وعمليات النهب المسلحة في العام 2009، خاصة على الطرقات السريعة في الغرب، على الرغم من انتشار دوريات مشتركة لكلّ من القوات الحكومية والقوات الجديدة. كما أن النساء والفتيات كنّ عرضة بشكل خاص لخطر العنف الجنسي الواسع الانتشار.

أمّا قدرة الوصول إلى الاحتياجات الحياتية الأساسية، فاتسمت بالصعوبة في كلّ من مناطق النزوح والعودة، وذلك بالنسبة إلى النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة على حدّ سواء. فالخدمات الاجتماعية غير كافية أو حتى معدومة، خاصة في شمالي وغربي البلاد، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة انعدام الأمن الغذائي نتيجة لحركة النزوح التي أدت إلى انقطاع دورة المواسم الزراعية. كما أن نسبة النساء والفتيات النازحات اللواتي اضطررن إلى اللجوء للبغاء لضمان دخل متواضع لهن ولأسرهن قد ارتفعت.

كانت العودة هي الخيار الأوحد الذي شجّعته الحكومة حتى الآن. ومعظم حركات العودة قد تمّت بشكل تلقائي، إلا أن بعض النازحين داخلياً تلقوا الدعم من كل من الحكومة والمنظمات المحلية والدولية للتمكن من العودة. لا تتوفر أي بيانات حول النازحين داخلياً الذين من الممكن أن يكونوا قد اندمجوا في المجتمعات التي نزحوا إليها أو استوطنوا بنجاح في مناطق أخرى. وإلى حين إيجاد حلول تضمن المساواة في قدرة الوصول إلى الأراضي وامتلاكها وتعالج تفشي الإجرام وانتهاكات حقوق الإنسان وتفلت الجناة من العقاب، يظل احتمال تحقيق الحلول الدائمة بعيدة المنال.

لا تزال مسألة استرداد النازحين داخلياً لممتلكاتهم وقدرتم على الوصول إلى أراضيهم رهناً بالوضع السياسي. ففي الشمال، ثمّة خوف من عدم التمكن من استرداد الأملاك المحتلة بطرق غير قانونية أو المصادرة من قبل القوات الجديدة. أما في الغرب، فقد جرى احتلال الأراضي من قبل السكان الذين لازموا قراهم أو من قبل النازحين داخلياً الآخرين أو العمال المهاجرين الوافدين حديثاً. ومع تصميم الحكومة على تطبيق قانون العام 1997 للأراضي في المناطق الريفية بصفته الإطار القانوني الوحيد القائم لحل النزاعات في المناطق الريفية، لا بد من مراعاة التأثير الخاص على النازحين داخلياً لتفادي التمييز غير المتعمّد.

خلال العام 2009، قرر المجتمع الدولي الإنساني التركيز على حماية وإعادة توطين النازحين داخلياً في غربي البلاد، وعلى التغذية والأمن الغذائي في الشمال. وبدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا العام الانسحاب من منطقتي "مان" و"زو" في غرب ساحل العاج كجزء من استراتيجيته الرامية إلى التقليص تدريجياً من برنامجه القطري. في غضون ذلك، أعطت الجهات المانحة الدولية الأولوية للمساعدات الإنمائية، تماشياً مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي وضعتها الحكومة. كما أنشأ منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية صندوقاً انتقالياً محلياً لسدّ الفجوة بين انخفاض التمويل الإنساني والتمويل الإنمائي المتوقع؛ غير أنه بحلول نهاية العام 2009، لم تكن أي جهات مانحة قد ساهمت في هذا الصندوق.

تشكل وزارة التضامن وضحايا الحرب جهة التنسيق الحكومية في ما يتعلق بقضايا النازحين داخلياً. لكن يبقى تأثيرها محدوداً بسبب النقص في التنسيق الحكومي ومحدودية الدعم والتمويل المؤسسي. وعلى الرغم من عدم إنجاز أي إطار قانوني محلي لحفظ حقوق النازحين داخلياً خلال العام 2009، فقد كانت دولة ساحل العاج بين

جمهورية الكونغو الديمقراطية

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	1.900.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	2.9 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1996
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	3.400.000 (2003)
حالات النزوح الجديدة	1.000.000
أسباب النزوح	صراع مسلّح ذو طابع دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	176

بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2009، بلغ عدد النازحين من جرّاء النزاعات المختلفة التي أسفرت عن مقتل ملايين من الأشخاص منذ أواسط التسعينيات وما زالت تؤثر في القسم الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، حوالي 1.9 مليون شخص. أكثر من مليون شخص نزحوا خلال العام 2009 وحده، معظمهم من سكان إقليم شمال كيفو، مع الإشارة إلى أن معدّل النزوح بلغ في نهاية العام أعلى مستوياته منذ العام 2004. في الوقت نفسه، قدّر عدد العائدين إلى منازلهم بحوالي مليون شخص، نصفهم في إقليم شمال كيفو.

نجمت حركة النزوح الجديدة التي شهدها العام 2009 عن المعارك بين الميليشيات والقوات المسلحة الكونغولية المدعومة من قبل الأمم المتحدة، كما عن الهجمات وأعمال العنف التي شنتها مختلف الأطراف المتناحرة ضد المدنيين. وإثر تحسن العلاقات بين حكومتي الكونغو ورواندا في أوائل العام 2009، قاد البلدان عمليات مشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا التابعة للهوتو في شمال كيفو. وبعد انتهاء العمليات المشتركة، شن الجيش الكونغولي في شمال وجنوب كيفو عملية "كيميا الثانية" ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، بدعم لوجستي من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. كما اشتبك الجيش أيضاً مع ميليشيا الماي ماي، ممّا أدى بكلّ من هذه الميليشيا والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا إلى توسيع نطاق هجماتها، كرد انتقامي، ضد الأهالي والمدنيين. وفي نهاية العام، قدّر عدد النازحين بحوالي 990.000 شخص في شمال كيفو و690.000 شخص في جنوب كيفو.

في الوقت نفسه، تسببت الهجمات التي قام بها جيش الرب للمقاومة في أويلي السفلى والعليا، وتلك التي قامت بها الميليشيات المحلية في إيتوري، بنزوح بضع مئات الآلاف من السكان خلال العام 2009، مما رفع عدد النازحين داخلياً في المقاطعة الشرقية إلى 450.000 شخص في كانون الأول/ديسمبر. إلى جانب ذلك، اضطرّ أكثر من 140.000 شخص إلى الفرار في نهاية العام 2009 من الاشتباكات الطائفية في مقاطعة إكواتور التي كان أعضاء الميليشيات المسرّحين يشعلونها. كما نزح 35.000 شخص على الأقلّ في أنحاء أخرى من المقاطعة، في حين لجأ أكثر من 100.000 آخرين إلى جمهورية الكونغو.

استمرت عمليات القتل والاغتصاب التي استهدفت النازحين داخلياً وغيرهم من المدنيين بمعدل مخيف في شرقي جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام 2009، كما ظلّت مسألة حماية هؤلاء النازحين والمدنيين مصدر قلق كبير. فالقوات الحكومية تفتقر إلى العتاد والتدريب الكافيين، فضلاً عن الأجور الزهيدة التي يتقاضاها الجنود. كما أن كلاً من القوات الحكومية وجماعات المتمردين قد شنّت الهجمات ضد المدنيين لهدف قهر أي أعداء تاريخيين لها أو السيطرة على الأراضي للاستفادة من الموارد الطبيعية. كما جرى أيضاً نهب لممتلكات الكثير من النازحين داخلياً.

ظلّت النساء والأطفال عرضة إلى حد كبير لخطر العنف الجنسي. فبحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، تعرّضت نحو 8.300 امرأة في مقاطعتي كيفو للاغتصاب خلال العام 2009. كما عمدت الميليشيات إلى خطف الأطفال لهدف تجنيدهم. وتجدر الإشارة إلى أن أفراد المجموعات الإثنية التي تُعتبر من الأقليات في مناطق النزوح كانوا على درجة عالية من الضعف.

يعيش معظم النازحين داخلياً ضمن مجتمعات مضيفة، حيث يعيلون أنفسهم أو يعتمدون بالكامل على الموارد المحدودة لتلك المجتمعات، خاصة مع محدودية قدرة وصول المساعدات الإنسانية بسبب المعارك. وفي شمال كيفو، لجأ آلاف الأشخاص إلى المخيمات.

لقد عانى النازحون داخلياً والعائدون في غالبيتهم من عدم القدرة على الوصول إلى البنى التحتية الأساسية، مثل المراكز الصحية والمدارس والطرقات والمياه النظيفة والغذاء والبذور والأدوات والملابس ومواد البناء. وتسبب النزاع أيضا باختلال التعليم لكثير من الأطفال.

من جهة أخرى، لم تكن العودة دائمة في كافة الأوقات، إذ أن خفض الحصص الغذائية في المخيمات والحاجة إلى بدء الموسم الزراعي الجديد، وليس تحسن الوضع الأمني، كانا هما العاملين الأساسيين للعودة. لقد عاد الكثيرون إلى ديارهم ليجدوا منازلهم وأملاكهم محتلّة. كما أن تجدد المعارك في مناطق العودة أرغم السكان على الهرب من جديد بعد وقت قصير من عودتهم.

لقد أوكلت الحكومة مسؤولية متابعة أوضاع النازحين داخلياً إلى وزارة التضامن والشؤون الإنسانية، وذلك من دون تحقيق آثار تُذكر أو إصدار تشريعات لتوفير الحماية لهم. من جهتها، تعرضت بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي أكبر بعثة تابعة للأمم المتحدة لحفظ السلام في العالم، حيث يصل حجمها إلى 20.000 جندي، لانتقادات قاسية من جانب المنظمات غير الحكومية الدولية لدعمها غير المشروط لعمليات الجيش النظامي في الكونغو، وعدم اتباعها لقواعد اشتباك صريحة وواضحة من أجل حماية المدنيين. تمّ اعتماد النهج العنقودي في العام 2006، إلا أن الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية المحلية عملت جاهدة على تلبية الاحتياجات الطارئة للنازحين داخلياً وسواهم من الفئات الضعيفة، في ظل استمرار العمليات العسكرية وازدياد الهجمات ضد العاملين في الحقل الإنساني.

صادقت جمهورية الكونغو الديمقراطية على معاهدة البحيرات الكبرى، كما وقّعت على اتفاقية كمبالا في العام 2009.

إثيوبيا

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	350.000 – 300.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.4 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2006
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	غير محدّد
حالات النزوح الجديدة	200.000
أسباب النزوح	صراع مسلّح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	171

لقد عانت إثيوبيا من صراعات داخلية ودولية على مدى عقود عديدة. وكان للصراعات مع الصومال، في حقبة الحرب الباردة، ومع إريتريا، خلال الفترة الممتدة بين العام 1998 والعام 2000، تأثير طويل الأمد على الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي. في العام 2009، استمرّ الصراع العرقي والصراع بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المتمرّدة في بعض مناطق البلاد. وقدّرت مصادر مختلفة عدد النازحين بسبب الصراعات بحوالي 300.000 شخص بحلول نهاية العام 2009.

أدخلت الحكومة الحالية برئاسة ملس زيناوي تغييرات جذرية على الدستور في بدايات التسعينيات، حوّلت الدولة، التي كانت حتى ذلك التاريخ مركزية، إلى اتحاد ولايات قائم على أساس الأعراق، وذلك من أجل تقريب المسافة بين الحكومة والجماعات العرقية الإثيوبية المتنوعة وتأمين كابح ضد الاختلالات الإقليمية. على الرغم من ذلك، فشلت عملية التحويل هذه في تحقيق لامركزية السلطة المنشودة، إذ احتفظت الحكومة المركزية بقبضتها على السلطة من خلال الرعاية السياسية.

عقب إنشاء الفيدرالية العرقية، اجتاحت البلاد موجة من الصراعات المحلية إذ أن الجماعات تشجّعت على تسوية النزاعات القديمة أو المطالبة بأقاليم وأراض كانت تشعر بأنها من حقها عقب عملية ترسيم متنازع عليها للحدود العرقية. كما أن الآليات الدستورية وإدارة الحكومة الفيدرالية لم تكن كافية لحلّ هذه النزاعات ممّا دفع لجنة القضاء على التمييز العنصري إلى رفع توصية في آب/أغسطس 2009 ببذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات العرقية.

في شباط/فبراير 2009، أدّى الصراع العرقي بين بورينا في منطقة أوروميا وغاري في منطقة صومالي إلى نزوح حوالي 160.000 شخص. وكان الصراع قد اندلع بسبب التنازع على بئر أراد المسؤولون عن منطقة بورينا بناءها في أرض متنازع عليها على الحدود بين المنطقتين. وقد اتهم المسؤولون من كلتا المنطقتين الحكومة المركزية بالتقاعس، وأظهرت عملية التقييم الدولية المشتركة بين الوكالات التي أجريت في المناطق التي نزح إليها السكان أن الحكومة لم تكن تقدم أي مساعدة للنازحين داخلياً الذين فروا إلى المناطق الحرجية أو إلى ضواحي المدن.

في منطقة غامبيلا، حيث ارتبطت الصراعات بالتنافس على الموارد الطبيعية والسياسية، أدى الاقتتال العرقي إلى نزوح عشرات الآلاف من الأشخاص في العام 2009. كما أن الصراع بين الجماعات العرقية في جنوب السودان قد امتد بدوره إلى غامبيلا، وذلك من ناحية بسبب الروابط العرقية العابرة للحدود.

في العام 2009، واصل الجيش محاربة الجماعات الانفصالية، بما في ذلك الجبهة الوطنية لتحرير أوغادين في منطقة صومالي وجبهة تحرير أورومو في أوروميا، من دون احتمال إيجاد حل لأي من الصراعين. لقد تسبب كلٌ من الاقتتال بين القوات الحكومية والجبهة الوطنية لتحرير أوغادين وانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها كلا الفريقين في حركة نزوح منذ العام 2007. وقد اتهمت الحكومة بحرق القرى وإرغام السكان على إخلاء أراضيهم بحجة وجود مخاوف أمنية، في حين أفيد أيضاً عن لجوء الجبهة إلى التجنيد القسري للسكان وإرغام غيرها من العشائر غير الأوغادينية على دعم تمردها. لم تتمكن الوكالات الإنسانية من تقييم الوضع بسبب منعها من الوصول إلى المنطقة.

وكانت إثيوبيا من بين البلدان التي وقعت على اتفاقية كمبالا، غير أنها لم تتخذ بعد أي خطوات جادة لحماية حقوق السكان الذين اضطروا إلى النزوح بسبب الصراعات. فنادراً ما كانت الحكومة تقرّ بوجود صراع داخل أراضيها، كما أن قدرة الوصول إلى النازحين التي كانت تتيحها للمنظمات الإنسانية كانت محدودة للغاية. نتيجة لذلك، لم يتلق النازحون داخلياً المساعدة من أجل الحصول على المستلزمات الأساسية مثل المأوى والتعليم والرعاية الصحية، ممّا اضطرهم، في معظم الحالات، إلى الاعتماد على دعم المجتمعات المضيفة. ففي هذا البلد الذي يكافح لضمان الأمن الغذائي، وحيث كانت الحكومة تعمد، وفقاً لبعض الجهات المانحة، إلى تسييس عملية توزيع الغذاء وعرقلة تسليم المساعدات، عانى النازحون داخلياً بشكل خاص من انعدام الأمن الغذائي.

ومن القضايا التي أثارتها لجنة القضاء على التمييز العنصري في آب/أغسطس 2009، ضرورة قيام الحكومة بتوفير معلومات مفصلة عن حالة حقوق الإنسان للاجئين والنازحين داخلياً المتواجدين داخل أراضيها. غير أن القانون الذي صدر في كانون الثاني/يناير 2009 فرض المزيد من القيود على أنشطة منظمات حقوق الإنسان وغيرها من المنظمات التي تقوم برصد الصراع، ممّا زاد من صعوبة رصد حركة النزوح الناجمة عن الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان. فعجزت وكالات الأمم المتحدة عن القيام بأي عملية توصيف وتحديد لخصائص النازحين داخلياً، في حين اضطرّت بعض وكالات المساعدة الإنسانية، بما في ذلك منظمة أطباء بلا حدود، إلى مغادرة منطقة صومالي في العام 2009 بسبب تدخل الحكومة في أنشطتها وعرقلتها.

كينيا

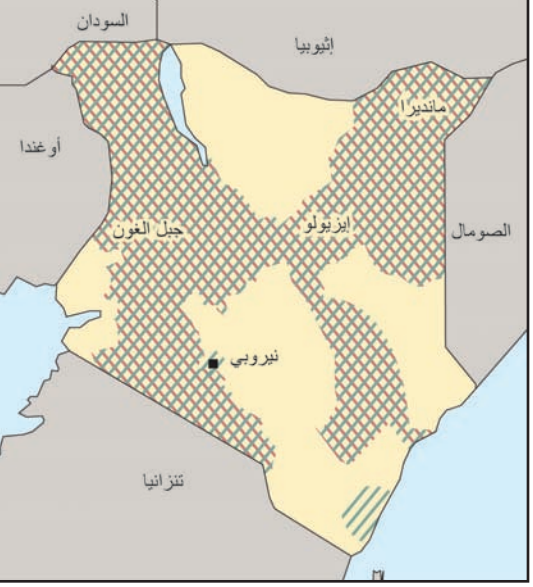

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	غير محدّد
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	-
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2007 (عنف متصل بالانتخابات)
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	600.000 (2008)
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	147

لا تزال كينيا تتعافى من العنف الذي أعقب انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2007 والذي أدى إلى تقسيم البلاد على خلفية عرقية ونزوح عدد كبير جداً من السكان. وقد أسفر هذا العنف عن مقتل ما يُقدّر بنحو 1.300 مواطن ونزوح حوالي 600.000 عن ديارهم. أمّا برنامج العودة الذي نفّذته الحكومة خلال العامين 2008 و2009، فقد شابته عدّة مخالفات، إذ اتهم النازحون داخلياً ومنظمات المجتمع المدني الحكومة بلجوئها إلى فرض عمليات عودة غير آمنة وبالفساد في صرف التعويضات. وعلى الرغم من مزاعم الحكومة بأن معظم النازحين قد أعيد توطينهم، كان عدد كبير منهم لا يزالون يعيشون في المخيمات ولدى المجتمعات المضيفة بحلول نهاية العام 2009. كما اتُّهمت الحكومة أيضاً بتجاهلها طلبات إعادة التوطين والتعويض المقدّمة من قبل جماعات من السكان كانوا قد اضطرّوا إلى النزوح بسبب أعمال عنف سابقة.

لا تزال كينيا بحاجة إلى بذل جهود كبيرة في سبيل إيجاد حلول دائمة للنازحين داخلياً، على الرغم من تصديقها على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وتوقيعها على اتفاقية كمبالا في العام 2009. على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة لوضع سياسة وطنية وإعادة توطين النازحين بسبب أعمال العنف التي اندلعت في العام 2007، لا يزال عدد كبير من السكان يفتقرون إلى المأوى وسبل الرزق. وخلال هذا العام، لم تبذل الحكومة أي جهد يذكر لتحديد خصائص السكان النازحين بسبب النزاع أو العنف أو تقييم احتياجاتهم.

النزوح الداخلي ليس ظاهرة جديدة في كينيا. فقد شهدت البلاد أعمال عنف ذات دوافع سياسية في العام 1991، ثم في العام 1997 ومؤخراً أعمال عنف وانتهاكات لحقوق الإنسان تسببت في حركة نزوح في كل من جبل الغون وشمال كينيا. وفي العام 2009، أدّت الصراعات بين العشائر في المناطق الرعوية في شمال غرب وشمال شرق كينيا إلى نزوح الآلاف من السكان ومقتل أكثر من 400 شخص. في منطقتي إيزيولو ومنديرا، اتهمت منظمات حقوق الإنسان المحلية قوات الأمن الحكومية بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان أدت بدورها إلى النزوح.

لم تؤدّ الجهود المبذولة لمقاضاة مرتكبي أعمال العنف والتهجير إلى أي ملاحقات قضائية في العام 2009. وقد أوصت اللجنة الحكومية للتحقيق في أعمال العنف ما بعد الانتخابات بإنشاء محاكم محلية لتحديد وملاحقة المشتبه بتورطهم في التحريض والمشاركة في أعمال العنف، غير أن البرلمان رفض هذا الاقتراح. قامت اللجنة بتسليم أسماء المتورطين في أعمال العنف إلى المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، ولكن في نهاية العام 2009، لم تكن المحكمة الدولية قد أجرت بعد أي تحقيقات في هذا الصدد.

ولمواجهة حركة النزوح التي عقبت الانتخابات، أنشأت الحكومة الصندوق الإنساني الوطني للتخفيف من معاناة ضحايا أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات وإعادة توطينهم في مطلع العام 2008، وذلك لمساعدة الأسر على العودة إلى المناطق التي كانوا قد نزحوا منها. وكان الهدف من الصندوق تقديم منح نقدية للمساعدة في الجوانب اللوجستية للعودة ودعم العائدين في الاستحصال على الأدوات المنزلية الأساسية وإعادة بناء منازلهم.

منذ العام 2008، ساعدت الحكومة عدداً كبيراً من النازحين على العودة، ولكن حتى بعد فرضها إغلاق المخيمات في العام 2009، كان العديد من النازحين لا يزالون يعيشون في مخيمات مؤقتة أو مع أسر مضيفة بحلول نهاية العام. ووفقاً لوزارة الدولة للبرامج الخاصة، أكثر من 3.700 أسرة نازحة من جراء أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات كانت لا تزال تعيش في 25 مركز عبور في كل من مولو وأواسين جيشو وترانس نزويا غرب/كوانزا.

وأفاد أحد المدققين المكلّف من قبل فريق الشخصيات الأفريقية البارزة بقيادة كوفي عنان أن حوالي 19.000 شخص من السكان الذين نزحوا بسبب أعمال العنف التي أعقبت انتخابات العام 2007 كانوا لا يزالون في انتظار إعادة التوطين، وأن 62 في المائة من النازحين لم يحصلوا على الأموال اللازمة لبناء منازلهم. وكانت بعض هذه الأسر لا تزال تنتظر المنح الحكومية من أجل العودة إلى مزارعهم، على الرغم من أن الحكومة كانت تقدّم المساعدات الغذائية من خلال وزارة الدولة للبرامج الخاصة. كما أن أكثر من 6.800 أسرة من النازحين داخلياً كانوا بحاجة إلى دعم الحكومة من أجل الوصول إلى الأراضي وفرص كسب العيش. وكانت الحكومة قد التزمت بشراء الأراضي وتخصيص 2.25 فدان لكل أسرة وإعادة توطين هذه الأسر في قرية بيئية.

وقد أفاد كلّ من ممثلي منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والنازحين داخلياً أنفسهم خلال العام 2009 عن سوء الإدارة الجسيم للأموال المخصصة للعودة من جانب المسؤولين الحكوميين الذين اختلسوا مبالغ كبيرة من هذه الأموال وحرموا النازحين من حقهم فيها. كما أن الوعود بتأمين الأراضي لإعادة توطين النازحين داخلياً لم تكن قد تحققت بحلول نهاية العام، ولم تتمكن الحكومة من تبرير صرف مبلغ تفوق قيمته 19 مليون دولار أميركي، كان قد خصص لشراء الأراضي.

نيجيريا

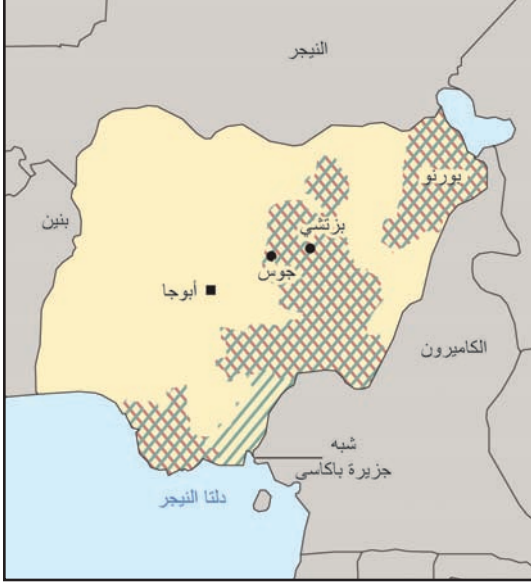

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	غير محدّد
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	-
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1999
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	غير محدّد
حالات النزوح الجديدة	على الأقل 5.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	158

لقد أُجبر السكان على النزوح في مختلف أنحاء نيجيريا، لفترات قصيرة أو طويلة، منذ نهاية الحكم العسكري في العام 1999. لا تتوفر سوى تقديرات تقريبية لعدد النازحين داخلياً ومكانهم إذ ما من إحصاءات موثوقة حول النزوح الداخلي في البلاد. الأرقام المقدّمة من الحكومة والمنظمات غير الحكومية ما هي بشكل عام سوى تقديرات تشير إلى بعض الحالات الموضعية. في معظم الحالات، تشير الأرقام إلى الأشخاص الذين لجأوا إلى مخيمات النازحين المؤقتة.

وعلى خلفية من أنماط منتظمة من عدم المساواة والتنافس الشديد على الموارد، لم يحقق هذا البلد الأكثر كثافة سكانية في القارة الأفريقية أي نجاح يذكر في الجمع بين مختلف الجماعات العرقية والدينية واللغوية. وقد تسبب النزاع المسلح بين قوات الأمن وحركة تحرير دلتا النيجر المتمردة بنزوح السكان في منطقة دلتا النيجر، في حين تمثّل أهم سبب للعنف في بقية أنحاء البلاد بالانقسام الراسخ بين الأشخاص الذين يُعتبرون السكان الأصليين لمنطقة معينة والأشخاص الذين يعتبرون كمستوطنين فيها. كما أن جماعات السكان الأصليين غالباً ما كانوا يمنعون المستوطنين من امتلاك الأراضي أو مشاريع الأعمال، أو من الوصول إلى الوظائف والتعليم، مما يؤدي حتماً إلى قيام التوترات.

شهد العام 2009 حالات نزوح جديدة وعودة للنازحين. ففي شهر أيار/مايو، اضطر آلاف الأشخاص إلى الفرار من الاشتباكات التي اندلعت في منطقة دلتا النيجر بين مقاتلي حركة تحرير دلتا النيجر وفرقة العمل المشتركة الحكومية المكلفة إعادة النظام في منطقة دلتا النيجر. وفي المناطق الوسطى والشمالية، التي يشار إليها باسم "حزام الوسط"، اضطرّ حوالي 4.500 إلى 5.000 شخص إلى النزوح في شهر شباط/فبراير عقب أعمال العنف الطائفية في مدينة بوتشي، في حين أدت الاشتباكات التي اندلعت في شهر تموز/يوليو بين إحدى الجماعات المسلحة والجيش في ولاية بورنو إلى نزوح حوالي 4.000 شخص. وعلى مدار العام، أفيد عن بدء عودة الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا بسبب العنف الذي أعقب الانتخابات في جوس، في نهاية العام 2008، إلى ديارهم حيثما كان ذلك ممكناً.

تلقى معظم النازحين داخلياً الدعم من عائلاتهم أو أصدقائهم أو الجمعيات الدينية المحلية، ووحدها بعض الجماعات القليلة تلقت المساعدة من الهيئات الحكومية المحلية أو الصليب الأحمر النيجيري. إلاّ أن حاجة هؤلاء النازحين للحماية كانت على ما يبدو كبيرة. اتهمت منظمات حقوق الإنسان مراراً وتكراراً قوات الأمن بعدم توفير الحماية أثناء اندلاع أعمال العنف بين الطوائف؛ كما أن النازحين المقيمين في المخيمات المؤقتة في المدارس أو ثكنات الجيش كانوا يضطرون إلى العيش في ظل اكتظاظ خانق وظروف غير صحية.

لم يتمكن العديد من الأطفال النازحين بسبب هذه الأحداث من ارتياد المدرسة، كما كانت النساء والفتيات النازحات عرضة لخطر العنف والاستغلال الجنسي والقائم على نوع الجنس. وفي دلتا النيجر، أفيد عن بعض الاختلالات في الحياة الأسرية إذ أن العديد من النساء والأطفال اضطروا إلى الانفصال عن الرجال في معرض بحثهم عن مأوى.

كانت نيجيريا من بين البلدان التي وقعت على اتفاقية كمبالا.

في ظلّ غياب أي سياسة وطنية بشأن النازحين داخلياً، كانت الاستجابات عموماً ناقصة وخاضعة لولايات متنافسة مع ما ترتب عن ذلك من ازدواجية في تقديم بعض الخدمات أو تقاعس في تقديم خدمات أخرى. تمّ تفويض المسؤولية الوطنية للتصدي لمشكلة النزوح إلى الحكومات المحلية، فلم تكن حكومات الولايات تتدخل إلا في حال عجز هذه الأخيرة عن معالجة الوضع. تواجدت الوكالات الحكومية لإدارة الطوارئ في بعض الولايات غير أن قدراتها كانت متفاوتة. وفقط عند فشل هذا المستوى الثاني من الاستجابة، كانت حكومة الولاية تطلب دعم الحكومة الفيدرالية. أمّا الرئيس، فهو الذي يتخذ القرار النهائي بشأن ما إذا كان يتوجب على الحكومة الفيدرالية التدخل.

على المستوى الفيدرالي، تتولى الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ مهمة تنسيق عمليات الإغاثة الطارئة والمساعدة على إعادة تأهيل الضحايا عند الضرورة. غير أن جمعية الصليب الأحمر النيجيري غالباً ما كانت الهيئة الأولى لتقديم المساعدة نظراً إلى امتلاكها للهيكلية والقدرات اللازمة للاستجابة في وقت قصير. وقد اضطلعت اللجنة الوطنية لشؤون اللاجئين بمسؤولية تنفيذ برامج ما بعد حالات الطوارئ والبرامج الطويلة الأجل للنازحين داخلياً.

لم يكن هنالك مساع متسقة لإيجاد الحلول الدائمة؛ وفي كثير من الحالات، لم يكن هنالك دعم لإعادة بناء المنازل وسبل الرزق في مناطق العودة كما أن النازحين الذين اختاروا الاندماج محلياً أو الاستيطان في مناطق أخرى من البلاد لم يتلقوا إلاّ دعماً مادياً شحيحاً، تفاوت من ولاية إلى أخرى. وبصرف النظر عن ضرورة معالجة أسباب العنف الطائفي، ثمّة حاجة إلى آليات تعويض ورد شاملة، بالإضافة إلى جهود لإعادة الإعمار في مناطق العودة، الأمر الذي يستلزم ولايات أكثر وضوحاً ومزيداً من الدعم المؤسسي لمراكز تنسيق شؤون النازحين وتمويلاً أفضل وأكثر فعالية وزيادة في قدرات الموظفين.

لقد ركزت الأمم المتحدة في نيجيريا على التنمية بدلاً من القضايا الإنسانية إذ ارتأت أنها قد تكون ذات تأثير أكبر على إنهاء الصراعات المتكررة. أمّا التنسيق بين الوكالات الإنسانية فلم يكن متسقاً على كافة المستويات.

الصومال

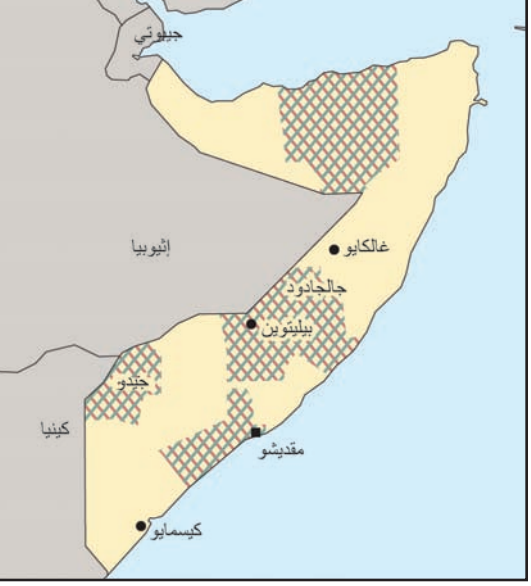

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	1.500.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	16.5 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1991
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2009) 1.500.000
حالات النزوح الجديدة	400.000
أسباب النزوح	صراع مسلح ذو طابع دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	-

بدا التفاؤل حليف النازحين داخلياً في الصومال في بداية العام 2009؛ فبعد انسحاب القوات الإثيوبية من الصومال في كانون الثاني/يناير، سادت حالة من التهدئة سمحت بعودة ما يُقدّر بحوالي 70.000 شخص إلى مقديشو حتى نيسان/أبريل. ومن جهة أخرى، تم انتخاب رئيس جديد في معرض محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة في جيبوتي.

غير أنه في أيار/مايو 2009، دارت معارك عنيفة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وحلفائها، بما في ذلك قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وبعض الجماعات المتمردة، مثل حركة الشباب وحزب الإسلام، وفي ما بين جماعات المتمردين أنفسهم، ممّا أدى إلى عكس هذا الاتجاه، فتجددت حركة النزوح من مقديشو وغيرها من البلدات. كما امتد القتال أيضاً إلى بلدات أخرى مع تنازع جماعات المتمردين وحلفاء الحكومة على الأراضي في جنوب ووسط الصومال، وإجبار سكان البلدات والقرى المحيطة ببيليتوين وكيسمايو وجالجادود وجيدو على الفرار إلى قرى أخرى وإلى الأدغال.

في نهاية العام 2009، نزح ما يقدر بنحو 1.5 مليون شخص داخل الصومال نتيجة لاستمرار القتال. كما أن الاقتتال القبلي في الأجزاء الآمنة نسبياً من الصومال أدى أيضاً إلى نزوح مئات الأشخاص خلال العام 2009.

أدّى النزاع إلى مزيد من التدهور في الوضع الإنساني الخطير والحد بشدة من قدرة وصول الوكالات الإنسانية إلى السكان النازحين داخلياً، لا سيما مع ازدياد استهداف العاملين في مجال تقديم المعونة وممتلكاتهم، خاصة من جانب حركة الشباب التي تسيطر على معظم الأراضي في جنوب ووسط الصومال. كما أن هذه الحركة قد حظرت علناً عمل بعض وكالات الأمم المتحدة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مما اضطر برنامج الأغذية العالمي ومنظمة اليونيسيف إلى تعليق مساعداتهما للسكان النازحين. وفي تموز/يوليو 2009، اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى قطع مساعداته عن أحد المخيمات في جوهر الذي كان يضمّ حوالي 49.000 نازح داخلياً.

كما أفيد أيضاً عن حدوث انتهاكات للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في المناطق التي تضمّ نازحين داخلياً. فقد سلّطت منظمات حقوق الإنسان المحلية ومصادر في الأمم المتحدة الضوء على بعض الحالات التي عمد فيها المتمردون إلى تجنيد أطفال من مخيمات النازحين داخلياً. وأفيد أيضاً عن وقوع القتال بالقرب من المناطق التي يقطنها المدنيون ومخيمات النازحين داخلياً. كما شكّلت مسألة الأمن الجسدي للنساء النازحات مصدر قلق في كافة المخيمات، إذ أفيد عن حالات اغتصاب، بالإضافة إلى غيرها من الهجمات على سكان المخيم، لا سيما في غالكايو.

أمّا الأوضاع في مستوطنات النازحين داخلياً خلال العام 2009، فكانت أدنى بكثير من المعايير الدولية. ففي منطقة ممر أفغوي خارج مقديشو، إحدى أكبر تجمعات النازحين داخلياً في العالم، أدّى الاكتظاظ وانعدام الخدمات الأساسية والمرافق الصحية إلى خلق حالة طارئة تمسّ الصحة العامة. خلال العام 2009، لم تتمكن المجموعة الإنسانية بقيادة الأمم المتحدة، المسؤولة عن تأمين المياه وخدمات الصرف الصحي، من تقديم إلاّ ثمانية لترات من المياه للشخص الواحد في اليوم؛ علماً أنه في بعض المناطق من الممر، لم يتجاوز هذا المعدّل اللترين في اليوم.

أمّا الصرف الصحي في ممر أفغوي، كما في المواقع الأخرى المخصصة للنازحين داخل الصومال، فلم يكن كافياً بدوره. فقد بينت عملية التقييم المشتركة بين الوكالات التي نفّذت في العام 2009 توفّر مرحاض واحد لكل 212 نازحاً في المنطقة، على الرغم من أن المعايير التي وضعها مشروع "سفير" توصي بتأمين مرحاض لكل 20 شخصاً. ونتيجة لذلك، أفيد عن حالات من الإسهال المائي الحاد في مخيمات النازحين داخلياً.

كانت الأوضاع الإنسانية في الصومال خلال العام 2009 حرجة. فقد عانى حوالي نصف السكان الصوماليين، حسبما أفيد، من انعدام الأمن الغذائي، بمن فيهم النازحون داخلياً. على الرغم من ذلك، فقد أوقفت بعض الجهات المانحة تمويل الوكالات في العام 2009 خوفاً من وصول المساعدات في نهاية المطاف في أيدي المتمردين. وقد حذرت منظمة اليونيسيف من أن وقف التمويل قد يضطرها إلى تخفيض برامجها.

كانت قدرة الحصول على التعليم والرعاية الصحية للأطفال النازحين داخلياً خلال العام 2009 من بين الأسوأ في العالم. فواحد من أصل كل خمسة أطفال كان يعاني من سوء التغذية الحاد، وظلّ مئات الآلاف عرضة لخطر الموت. وقد تفاقم هذا الوضع بسبب استمرار القتال والعوائق التي تحول دون تقديم المساعدة الإنسانية. كما تبين من التقييم المشترك بين الوكالات أن المستويات الطارئة لسوء التغذية الحاد قد استمرت بلا هوادة في العام 2009، إذ أن طفلاً من أصل كل أربعة أطفال نازحين داخلياً كان يعاني من سوء التغذية.

شهدت الفترة الممتدة من العام 2008 حتى شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2009 مقتل أكثر من 40 عامل إغاثة وخطف أكثر من 30. كما أن استمرار انعدام الأمن قد أجبر العديد من الوكالات على نقل الموظفين القلائل الذين كانوا لا يزالون في الصومال إلى نيروبي. وكان لهذا الانخفاض في قدرة العمل الميداني تأثير كبير على توفير المعونات الغذائية والمساعدات الطبية والرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي للنازحين. حاولت المنظمات المحلية سدّ الثغرات التي خلفتها المنظمات الدولية، غير أن قدراتها ومواردها لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات.

السودان

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	4.900.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	11.6 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1983
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	2.700.000 في دارفور (2008) 4.000.000 في جنوب السودان (2004)
حالات النزوح الجديدة	530.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، عنف معمم
مؤشر التنمية البشرية	150

في العام 2009، ظلّ عدد النازحين داخلياً في السودان هو الأكبر في العالم. فبحلول نهاية العام، كان هنالك حوالي 4.9 مليون نازح في دارفور ومنطقة الخرطوم الكبرى وجنوب كردفان والولايات العشر في جنوب السودان، بالإضافة إلى عدد غير محدّد من النازحين داخلياً في ولايات أخرى شمالية وشرقية. وقد تفاوتت ظروف هؤلاء إلى حد كبير: فقد ظلّ البعض في حالة النزوح لأكثر من عقدين من الزمن، في حين كان آخرون قد نزحوا حديثاً خلال العام 2009.

لطالما شكّل السودان مسرحاً للصراعات الداخلية الناجمة عن تحريض جماعات متمردة مختلفة كرد على التوزيع غير المتكافئ للموارد وتركيز السلطة في الخرطوم. ففي جنوب السودان، اندلعت الصراعات المسلحة بعد فترة وجيزة من استقلال السودان في العام 1956. انتهى هذا الصراع في العام 1972؛ لكن في العام 1983، عادت الحرب الأهلية لتندلع من جديد بين الحكومة في الخرطوم والجيش الشعبي لتحرير السودان. في كانون الثاني/يناير 2005، أدّى اتفاق السلام الشامل إلى إرساء قواعد الحكم الذاتي للولايات العشر الجنوبية في ظل حكومة الحكم الذاتي في جنوب السودان، كما نص الاتفاق على إجراء استفتاء بشأن الانفصال في العام 2011.

لم يحلّ اتفاق السلام الشامل تماماً مسألة ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، وإنما اعترف بوجود ثلاث مناطق انتقالية (جنوب كردفان وأبيي والنيل الأزرق)، على أن يتمّ تحديد وضعها النهائي كجزء من الشمال أو الجنوب بموجب بروتوكول منفصل يُلحق باتفاق السلام الشامل. فظلّ التوتر سائداً، خاصة في المنطقة الغنية بالنفط في أبيي.

استمر الصراع في شرق السودان بين الجيش وتحالف للمتمردين، بات يعرف باسم الجبهة الشرقية، من العام 1997 حتى العام 2006، عندما تم التوقيع على اتفاق سلام شرق السودان. اتسم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق بالبطء ولا تزال المنطقة تُعدّ بين أفقر مناطق السودان.

اندلع الصراع المسلح في دارفور في العام 2003، مع دخول جماعتين متمردتين، هما حركة العدل والمساواة وحركة/جيش تحرير السودان، في مواجهة مسلّحة مع الحكومة. وكما هي الحال مع النزاعات الأخرى في السودان، تكمن أسباب الحرب في دارفور في تاريخ من الإهمال من قبل الحكومة المركزية وعدم تقاسم الموارد والثروات. غير أن ديناميات الصراع قد تغيّرت على مرّ الزمن، مع انقسام حركة التمرد إلى عدد كبير من الفصائل المتناحرة. وقعت الحكومة السودانية مع إحدى الجماعات المتمردة الرئيسية، وهي حركة العدل والمساواة، إعلاناً مشتركاً للنوايا الحسنة في شباط/فبراير 2009، غير أن مفاوضات السلام قد مرارا خلال هذه السنة.

لجأ بعض السكان الذين اضطرّوا إلى النزوح من جرّاء هذه الصراعات إلى أحياء أكثر أماناً ضمن حدود مناطقهم في حين فرّ آخرون باتجاه التجمعات التي سرعان ما انتشرت في ضواحي الخرطوم وغيرها من المدن في ولايات السودان الشمالية. أمّا في جنوب السودان، فقد توزّع معظم النازحين داخلياً على المجتمعات المضيفة، كما احتمى عدد كبير منهم في البلدات. وقد أدى الصراع إلى تعزيز عملية حضرنة دارفور حيث تضاعفت نسبة سكان المدن والبلدات من 18 إلى 35 في المائة بين عامي 2003 و2009، وحيث تحوّل العديد من مخيمات النازحين إلى مستوطنات ومواقع حضرية وإن لم يتم الاعتراف رسمياً بذلك. كما عاش النازحون في شرق السودان ضمن مخيمات وفي مناطق حضرية وشبه حضرية، لا سيما في بور سودان وكسلا.

تتفاوت التقديرات المتصلة بعدد النازحين (من الجنوب ودارفور والشرق) إلى حد كبير في منطقة الخرطوم الكبرى. بحلول نهاية العام 2009، أشارت تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى وجود حوالي 1.7 مليون نازح في الخرطوم، بما في ذلك في المناطق الأربع المحددة رسمياً كمخيمات للنازحين داخلياً من جانب السلطات. أمّا الحركة الشعبية لتحرير السودان، فأكدت على أن ما لا يقلّ عن مليوني شخص من جنوب السودان كانوا لا يزالون نازحين في الخرطوم خلال العام 2009، غير أن التعداد الخامس للسكان والمساكن في السودان (الذي أعلنت نتائجه في أيار/مايو 2009، بعد مرور عام على تنفيذه) أشار إلى عدد أقل بكثير، يكاد لا يزيد عن الـ500.000. يكمن جزء من الصعوبة في حقيقة أن العديد من النازحين الجنوبيين ظلوا نازحين لسنوات أو عقود من الزمن (فقد ولد أطفالهم وهم في النزوح)، فاندمجوا اقتصادياً وحتى اجتماعياً في مناطق نزوحهم. منذ العام 2005، عاد عدد كبير من النازحين الجنوبيين من الخرطوم إلى جنوب السودان، غير أن بعضهم قد عادوا إلى الخرطوم بعد أن فشلوا في إعادة بناء حياتهم في مناطقهم الأصلية نظراً إلى محدودية قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية وسبل الرزق هناك.

في كانون الثاني 2009، اعتمدت الحكومة سياسة وطنية بشأن النازحين داخلياً حددت حقوق النازحين خلال مختلف مراحل النزوح وآليات الاستجابة اللازمة لتلبية احتياجاتهم. كما صادق السودان أيضاً

على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، بما في ذلك البروتوكولات الملحقة بها بشأن حماية ومساعدة النازحين داخلياً وحقوق الملكية للسكان العائدين، غير أن الحكومة لم تبدأ بتنفيذ هذه الصكوك في العام 2009. وبحلول نهاية العام، لم يكن السودان قد وقّع بعد على اتفاقية كمبالا.

يشهد السودان أكبر عملية إنسانية في العالم، مع احتياجات قدّرت قيمتها بحوالي 2.18 مليار دولار في بداية العام 2009 وبحوالي 1.88 مليار دولار في بداية العام 2010. وهو البلد الوحيد في العالم الذي يتضمن مجموعتين من قوات حفظ السلام الدولية: بعثة الأمم المتحدة في السودان في جنوب السودان والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور.

في آذار/مارس 2009، عقب إعلان اللائحة الاتهامية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس عمر البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، تمّ طرد 13 منظمة غير حكومية دولية من شمال السودان (بما في ذلك من دارفور والولايات الشرقية والمناطق الانتقالية) إلى جانب حلّ ثلاث منظمات إنسانية سودانية. وكانت هذه الوكالات الـ16 قد نشرت 40 في المائة من عاملي الإغاثة في شمال السودان ووزّعت أكثر من نصف المساعدات.

ظلّت إمكانيات التوصل إلى حلول دائمة لأعداد النازحين داخلياً الكبيرة مرهونة أولاً، وقبل كل شيء، بتحقق السلام الدائم في مختلف أنحاء السودان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمناطق المهملة منذ فترات طويلة ومن ثم المدمرة بسبب سنوات الصراع العديدة.

دارفور

في أعقاب الاشتباكات التي دارت بين المتمردين والقوات الحكومية، اضطرّ ما يصل إلى 140.000 شخص إلى النزوح مؤخراً في دارفور، خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام 2009، ليصل العدد الإجمالي للنازحين في دارفور إلى نحو 2.7 مليون شخص. ومع فرار 270.000 شخص إضافي من دارفور إلى مخيمات اللاجئين في تشاد، بات حوالي نصف مجموع سكان دارفور في حالة نزوح. بالإضافة إلى ذلك، بلغ عدد الأشخاص الآخرين المتضررين بشكل مباشر من جراء النزاع في دارفور والذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية حوالي مليوني شخص.

لقد أثّر طرد المنظمات غير الحكومية الدولية الـ13 وحلّ منظمات الإغاثة السودانية الثلاث في مئات الآلاف من الأشخاص المتضررين في دارفور، إذ أكثر القطاعات تأثراً كان توفير المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة العامة والدعم الغذائي. فقد أدّت عمليات الطرد التي اقترنت بالمخاوف الأمنية إلى الحد من وصول المساعدات الإنسانية خارج عواصم ولايات شمال وجنوب وغرب دارفور الثلاث.

في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أقرّت اللجنة الرفيعة المستوى، وهي عبارة عن منتدى أنشئ لتمكين الحكومة والمجتمع الإنساني من مناقشة القضايا المتصلة بالعمل الإنساني في دارفور، آلية التحقق المشتركة المعنية بالعائدين الرامية إلى التأكد من طوعية أي حركة عودة في دارفور وامتلاك مناطق العودة للبنية التحتية الأساسية والإمدادات الغذائية اللازمة لاستقبال العائدين.

شهد العام 2009 تحسناً كبيراً في الآفاق المحتملة للنازحين داخلياً في دارفور. لم تكلل المساعي للتوصل إلى اتفاق سلام في دارفور بالنجاح، وظل غالبية النازحين داخلياً تعتمد على المساعدات. فعانى 45 في المائة من سكان دارفور من انعدام الأمن الغذائي، وهو معدل أعلى بكثير من أي مكان آخر من البلاد.

جنوب السودان

لقد أدّى الصراع في الجنوب إلى نزوح حوالي أربعة ملايين شخص داخلياً وفرار نصف مليون خارج البلاد. وبحسب تقديرات بعثة الأمم المتحدة في السودان، بلغ عدد النازحين داخلياً واللاجئين الذين عادوا إلى ديارهم في جنوب السودان، بحلول شهر حزيران/يونيو 2009، حوالي 2.5 مليون شخص. غير أن إيجاد الحلول الدائمة من قبل هؤلاء العائدين ظلّ صعباً. فجنوب السودان هو من أفقر المناطق في العالم، مع قدرة وصول محدودة للغاية إلى المياه النظيفة والخدمات الأساسية وفرص كسب العيش وانتشار سوء التغذية. وفي كثير من الحالات، كان أفراد المجتمعات المضيفة، الذين غالباً ما كانوا قد شرّدوا هم أيضاً في مرحلة ما خلال الحرب، على درجة موازية من الضعف مثل العائدين، من دون قدرة تُذكر لمساعدة هؤلاء على إعادة بناء حياتهم. وبحسب تقديرات المنظمة الدولية للهجرة، عشرة في المائة من حالات العودة لم تستمرّ بل أدّت إلى حالات نزوح ثانوية.

تسببت الهجمات المستمرة التي نفذها جيش الرب للمقاومة، إلى جانب الزيادة الكبيرة في العنف العرقي والطائفي، بتدهور كبير في الأوضاع الأمنية في جنوب السودان خلال العام 2009، ممّا أدى إلى نزوح 390.000 شخص خلال العام. كما أن الصراعات في الجنوب قد أدت إلى تقويض استراتيجيات البقاء الهشة لدى أعداد كبيرة من الأشخاص. ففي ولاية جونغلي الأكثر تضرراً، أكثر من 100.000 شخص لم يتمكنوا من زراعة المحاصيل خلال موسم العام 2009 بسبب نزوحهم عنها؛ ونتيجة لذلك، سيعانون إلى حد كبير من انعدام الأمن الغذائي خلال العام 2010. وحتى بالنسبة إلى الأسر التي لم تضطرّ إلى النزوح، فقد أدّى الصراع إلى تراجع المساحة المزروعة وتقييد تدفق المنتجات إلى الأسواق، مما أدى بدوره إلى زيادة أسعار المواد الغذائية الأساسية. كما أن النزاعات بشأن المراعي قد حدّت أيضاً من قدرات هذا القطاع وقدرة الوصول إلى المنتجات الحيوانية. بالإضافة إلى ذلك، تسببت الصراعات أيضاً بتعطيل وصول المساعدات الإنسانية في بعض الحالات.

عقب توقيع اتفاق السلام الشامل، تعهدت الحكومات المانحة بما يصل إلى ملياري دولار أميركي من المساعدات لإعادة إعمار جنوب السودان. لكن بحلول نهاية العام 2009، لم تكن هذه الحكومات قد قدّمت سوى ربع هذا المبلغ إلى الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين، أنفق منها 181 مليون دولار فقط من قبل البنك الدولي الذي يدير الصندوق. وقد أعيق أداء الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين بسبب قواعد المشتريات المعتمدة من قبل البنك الدولي والنقص في قدرات حكومة جنوب السودان على اتباع إجراءات البنك الدولي.

أوغندا

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	على الأقلّ 437.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	1.3 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1988
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	1.800.000 (2005)
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	157

بدأ الصراع في شمال أوغندا بين الحكومة وجيش الرب للمقاومة في العام 1988، غير أن الحكومة لم تجبر السكان على النزوح بشكل جماعي إلى المخيمات في إطار سياسة "القرى المحمية" التي اتبعتها قبل العام 1996. وهي قد كررت هذا الإجراء في العامين 2002 و2004، خلال العمليات العسكرية الكثيفة التي شنتها ضد جيش الرب للمقاومة. كما أن عدداً غير محدد من السكان قد فروا أيضاً إلى بلدات ومدن في مناطق أخرى من أوغندا.

لم تسجل أي هجمات لجيش الرب للمقاومة في أوغندا منذ العام 2006، بعدما تم توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية بينه وبين الحكومة. لم يوقع جيش الرب للمقاومة أبداً على اتفاق السلام النهائي، وإنما قام بنقل مناطق عملياته إلى جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وكنتيجة لتحسن الوضع الأمني في شمال أوغندا، عاد بحلول نهاية العام 2009 حوالي 1.4 مليون شخص من أصل الـ1.8 مليون نازح داخلياً إلى مناطقهم الأصلية من المخيمات في كل من أكولي ولانجو وتيسو في شمال أوغندا؛ فسجّل العام 2009 وحده عودة أكثر من 400.000 شخص.

غير أن العنف قد استمرّ في منطقة كاراموجا المجاورة. فواصل الكاريموجونغ المسلحون بصورة غير شرعية في العام 2009 شنّ الهجمات على الماشية والقرى، في حين أدى استمرار الجيش بتنفيذ برنامج نزع السلاح بالقوة إلى إثارة المخاوف بشأن حقوق الإنسان. ونظراً إلى أن معظم سكان كاراموجا هم من البدو الرحل، يصعب جداً التمييز بين أنماط الهجرة العادية وحالات النزوح القسرية الناجمة عن النزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان. غير أن مئات وربما آلاف النساء والأطفال قد غادروا كاراموجا بحثاً عن الأمان وسبل الرزق.

وعلى الرغم من أن عودة الاستقرار في منطقة أكولي هو موضع ترحيب، إلاّ أن الوضع خلال العام 2009 أثار نوعين من المخاوف. أولاً، واجه النازحون داخلياً الذين عادوا إلى قراهم الأصلية تحديات كبيرة، كما أن استدامة حركات العودة الواسعة النطاق لم تكن مضمونة بأي شكل من الأشكال. وقد اندرجت العقبات التي اعترضت العائدين ضمن فئتين رئيسيتين: عدم توفر أو ملاءمة الخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة والصرف الصحي والرعاية الصحية والتعليم؛ ومحدودية الفرص المتاحة لإعادة بناء سبل الرزق. وقد أدّت محدودية قدرة الوصول إلى البذور والأسمدة، بالإضافة إلى سوء عملية رصد الأحوال الجوية والتنبؤ بها إلى تراجع حصاد العام 2009 إلى نصف ما كان متوقعاً. فنشأت أزمة غذاء في مختلف أنحاء الشمال بسبب وقف المساعدات الغذائية العامة بشكل سابق لأوانه.

إن النزاعات على الأراضي في مناطق العودة وضعف الآليات المتاحة لحلّها قد زاد من تفاقم ضعف العائدين، خاصة الأرامل والأمهات العازبات والأيتام والأطفال الجنود السابقين منهم.

كما استمرّت معاناة المدارس في مناطق العودة من جرّاء النقص في المعلمين وقاعات الصفوف ومساكن المعلمين والمراحيض ونقاط المياه. أمّا عدد التلاميذ نسبة لعدد الصفوف والمعلمين، فقد ظلّ أعلى بكثير من العدد الذي توصي به المعايير الوطنية.

ثانياً، بحلول نهاية العام 2009، كان حوالي 235.000 نازح لا يزالون في المخيمات و200.000 في مراكز العبور. نسبة كبيرة من هؤلاء النازحين كانوا من المسنين والمعوقين والمرضى، بما في ذلك أشخاص مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكانت السلطات المحلية تعمد إلى الإقفال التدريجي للمخيمات من دون توفير أي خيارات تسوية دائمة لهؤلاء النازحين الضعفاء. لم يتمكن العديد منهم من العودة إلى ديارهم بسبب عجزهم عن بناء الأكواخ أو الحصول على الرعاية الصحية هناك. غير أن العديد منهم عجزوا أيضاً عن الاستيطان بشكل دائم في المناطق التي نزحوا إليها بسبب الخلافات مع مالكي الأرض التي كانت المخيمات مشيّدة عليها؛ وقد تعرض بعض النازحين للتهديد بالطرد من أكواخهم في المخيمات. أمّا الأطفال الذين كانوا قد تركوا في المخيمات عقب عودة ذويهم إلى قراهم الأصلية للتمكن من الوصول إلى الخدمات الأساسية المتاحة هناك، بما في ذلك التعليم، فظلوا عرضة لإساءة المعاملة.

وقعت الحكومة على اتفاقية كمبالا في العام 2009. كما أنها باشرت بتنفيذ خطتها الوطنية من أجل السلام والإنعاش والتنمية في شمال أوغندا في تموز/يوليو. ومن شأن التنفيذ الكامل لهذه الخطة المساعدة على تعزيز التنمية في الشمال لتبلغ المستوى نفسه مثل بقية أنحاء البلاد، و بالتالي معالجة واحداً من الأسباب الرئيسية للصراع مع جيش الرب للمقاومة. على الرغم من أن المجتمع الدولي يساهم مالياً في هذه الخطة، إلا أن مسؤولية قيادتها تقع بشكل عام على عاتق حكومة أوغندا. غير أن ثمّة مخاوف بشأن قدرات الهيئات الحكومية المحلية، خاصة في ما يتصل بإدارة الأموال المخصصة لخطة السلام والإنعاش والتنمية وصرفها، فضلاً عن آليات الرصد.

تراجع حجم تمويل النداءات الإنسانية الموحدة في أوغندا من 86 في المائة في العام 2006 إلى 67 في المائة في العام 2009. ويكمن التحدي الرئيسي في تسليم المساعدات الدولية في إيجاد التوازن المناسب بين المساعدة الإنسانية ودعم عملية الإنعاش والتنمية. فتخفيض الأنشطة الإنسانية من دون زيادة مقابلة في برامج الإنعاش والتنمية يهدد بخسارة بعض المكاسب التي تم تحقيقها منذ توقيع اتفاق وقف الأعمال العدائية ويقوض عملية البحث عن الحلول الدائمة.

زمبابوي

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	1.000.000 – 570.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	4.6 – 8.0 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2000
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	غير محدّد
حالات النزوح الجديدة	15.000
أسباب النزوح	عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	-

نسبة كبيرة من سكان زمبابوي هم نازحون داخلياً؛ لكن، نظراً إلى غياب أي مسح شامل، لا يسعنا تحديد عدد الأشخاص المتضررين من هذه الظاهرة بثقة. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى وجود 570.000 شخص بلا مأوى بسبب هدم التجمعات الحضرية ضمن إطار عملية "موراماباتسفينا" (أو "إعادة النظام") في العام 2005، في حين قامت الحكومة بتدمير منازل الآلاف من عمال المناجم غير النظاميين في إطار عملية تشيكوروكوزا شابيرا في أواخر العام 2006 وأوائل العام 2007. وفي العام 2008، أشارت تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن حوالي مليون شخص من عمال المزارع وعائلاتهم قد فقدوا منازلهم وموارد رزقهم نتيجة لبرنامج المسار السريع للإصلاح الزراعي الذي أدى إلى انهيار شبه كامل للزراعة التجارية في زمبابوي منذ اعتماده في العام 2000. وتراوحت التقديرات المتصلة بعدد النازحين بسبب أعمال العنف الانتخابية في العام 2008 بين 36.000 و200.000.

استمرت الهجمات على المزارع خلال العام 2009، مما أدى إلى نزوح 15.000 مزارع مع أسرهم. كما تواصلت عمليات الإخلاء في المناطق الحضرية، لا سيما في منطقة شلالات فيكتوريا حيث دمرت منازل 157 أسرة بسبب عدم امتثالها لتنظيمات البناء. وكانت هذه الأسر قد سبق واضطرّت إلى النزوح بسبب عملية موراماباتسفينا، وحصلت منذ ذلك الحين على إذن من السلطات بالإقامة في أكواخ. بالإضافة إلى ذلك، وبحلول نهاية العام 2009، تعرّضت المجتمعات المحلية في منطقة مارانج الغنية بالألماس لخطر الترحيل التعسفي بشكل مخالف للقانون، من أجل إفساح المجال لعمليات التعدين. وبحلول نهاية العام، تمكنت غالبية النازحين بسبب أعمال العنف المتصلة بالانتخابات التي جرت في العام 2008 من العودة إلى ديارهم؛ غير أن بعضهم عجز عن ذلك لأن منازلهم كانت قد أحرقت أو بسبب خشيتهم من التعرّض لمزيد من العنف.

وقد اضطرّ عدد كبير من الأشخاص إلى النزوح بشكل متكرر من جرّاء عمليات متعاقبة، مما زاد من صعوبة وضع تقديرات موثوقة لمجموع عدد النازحين داخلياً. فقد وجد العديد من المزارعين الذين كانوا قد نزحوا إلى المدن والبلدات أنفسهم لاحقاً ضحايا لعملية موراماباتسفينا. كما أن العديد من النازحين داخلياً قد يكونون من بين الثلاثة إلى الأربعة ملايين مواطن الذين غادروا البلاد بسبب أعمال العنف والصعوبات الاقتصادية.

أدى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية في شباط/فبراير 2009 إلى بعض التغييرات في السياسات المتصلة بالنزوح الداخلي. فالحكومات السابقة بقيادة الرئيس موغابي كانت قد رفضت الاعتراف بأن السياسات والإجراءات الحكومية قد أدت إلى النزوح الداخلي، واعترضت على استخدام مصطلح "النازحون داخلياً" بالإشارة إلى مواطني زمبابوي المشردين. نتيجة لذلك، استحال تحديد مواصفات وخصائص السكان النازحين أو تقدير احتياجاتهم، إذ اعتبرتهم المنظمات الإنسانية كجزء من فئة أكبر وهي فئة "السكان المتنقلين والضعفاء". على الرغم من ذلك، أجرت حكومة الوحدة الوطنية مع وكالات الأمم المتحدة، في آب/أغسطس 2009، وللمرة الأولى، تقييماً سريعاً صغير النطاق للنازحين داخلياً، استُخدم فيه تعريف النازحين داخلياً كما هو وارد في المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، وأشار صراحة إلى النازحين بسبب الكوارث الطبيعية وأعمال العنف ذات الدوافع السياسية وعملية موراماباتسفينا. أمّا النزوح الناجم عن برنامج المسار السريع للإصلاح الزراعي، فظلّ يشكل مسألة حساسة، وأشارت المرجعيات بدلاً من ذلك إلى "الأشخاص الذين فقدوا منازلهم نتيجة لفقدانهم سبل رزقهم". اتفقت الحكومة مع الأمم المتحدة على ضرورة إجراء تقييم على الصعيد الوطني من أجل تحديد حجم مشكلة النزوح في البلد ومدى احتياجات النازحين داخلياً.

بصفة عامة، سمحت التطورات السياسية بتعزيز وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الضعفاء والمعرضين للخطر في العام 2009، كما أدّت إلى تعزيز مشاركة الحكومة مع المجتمع الإنساني الدولي. ومن مظاهر هذا المناخ الجديد، تفعيل مجموعة الحماية في العام 2009، بعد أن كانت قد بقيت كفريق عامل عندما تم تنشيط المجموعات الأخرى في العام 2008. فأصبح الفريق العامل المعني بالسكان المتنقلين والضعفاء مجموعة فرعية ضمن مجموعة الحماية. غير أن المخاوف تبقى حيال النقص في التنسيق في ما يتعلق بقضايا النزوح والحماية.

وعلى الرغم من استقرار الوضع الاقتصادي خلال العام 2009، ظلت الاحتياجات الإنسانية على حدتها ولم يستفد السكان عموماً إلاّ بشكل هامشي من التحسن الذي شهده الوضع الاقتصادي والاجتماعي. ففي نواح كثيرة، ظلّ النازحون داخلياً من بين أكثر الفئات ضعفاً، إذ كانوا على سبيل المثال يفتقرون إلى قدرة الوصول إلى المياه والصرف الصحي مما جعلهم أكثر عرضة من باقي السكان لخطر الإصابة بالكوليرا والأمراض الأخرى المنقولة بواسطة الماء. بشكل عام، ينطلق النازحون داخلياً من قاعدة أدنى بكثير من السكان غير النازحين، مما يصعب عليهم أكثر إعادة بناء حياتهم بعد شبه الانهيار الاقتصادي الذي شهده العام 2008. كما أن استدامة أي خيارات تسوية لسكان زمبابوي النازحين إنما هي رهن بالتخطيط الحضري الفعال والتغيرات في تنظيمات البناء في البلدات والمدن، فضلاً عن اعتماد نهج جديد لتوزيع الأراضي الزراعية.

الجزائر

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	غير محدّد
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	غير محدّد
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1992
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	1.500.000 (2002)
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	104

يعيش عدد غير محدد من الأشخاص – تتراوح التقديرات بين 500.000 و1.5 مليون – في حالة نزوح في الجزائر منذ العام 1992 بسبب الصراع الدائر بين الجماعات الإسلامية المتمردة والحكومة. وعلى وجه الخصوص، أدّت المذابح الواسعة النطاق التي ارتكبتها الجماعة الإسلامية المسلحة بحق المدنيين بين العامين 1996 و1998 إلى فرار العديد من الجزائريين من المناطق المتضررة. وأشارت وسائل الإعلام، بما في ذلك صحيفة الوطن، أن عدد النازحين داخلياً قد بلغ حوالي 500.000 شخص في العام 2004.

تحسن الوضع الأمني بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، غير أن المجموعة المعروفة باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي كانت لا تزال ناشطة في العام 2009. وفي حين أن هذا التنظيم كان ينشط في السابق في الشمال وفي مناطق جبال الأوراس وجيجل، شهد العام 2009 توسعاً لنشاطه ليشمل أيضاً الجنوب، عند الحدود الصحراوية مع الصحراء ومالي والنيجر وموريتانيا.

بدأ الرئيس عهده الرئاسي الثالث في العام 2009 إثر تعديل الدستور للسماح بإعادة انتخابه. وغالباً ما كانت الحكومة تنكر وجود أي نزوح داخلي في الجزائر، كما أن محدودية قدرة الوصول إلى المناطق المتضررة من جرّاء النزوح قد صعب عملية الحصول على أرقام موثوقة بهذا الشأن. لم تكن الجزائر بين الدول الموقعة على اتفاقية كمبالا.

تبيّن الأرقام الحكومية المتصلة بمعدلات النمو الحضري أن توسع المدن قد تباطأ مع الوقت، وتبدو وكأنها تؤيد التصاريح التي تفيد بأن قلة من النازحين داخلياً أو المهاجرين لا يزالون يتوافدون إلى المدن. غير أن الحكومة لا تكشف بشكل منهجي عن مؤشرات كاملة، وأرقامها لا تأخذ بعين الاعتبار مجموعات الأشخاص الذين يعيشون بشكل غير شرعي في الأحياء الفقيرة حول المدن. وقد تكاثرت هذه المستوطنات غير الرسمية بشكل كبير في الجزائر العاصمة والبليدة والمدية والشلف وتيارت وسيدي بلعباس وغليزان ووهران.

من غير المرجح أن يكون عدد كبير من النازحين داخلياً قد توصل إلى حل دائم بحلول العام 2009 نظراً إلى وضع النزوح. وما زال استمرار حالة الطوارئ في البلاد منذ العام 1992 يشكل مصدر قلق.

بوروندي

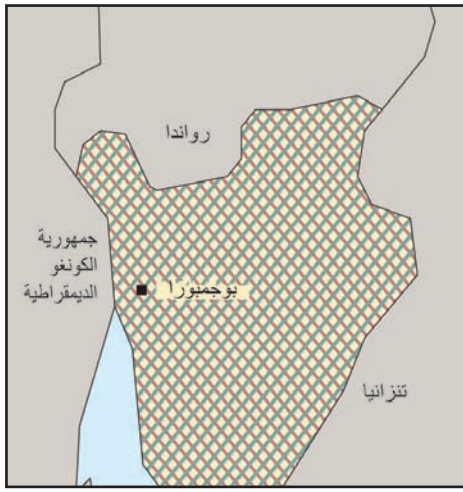

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	100.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	1.2 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1993
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	800.000 (1999)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلّح ذو طابع دولي وداخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	174

ما زال حوالي 100.000 شخص يعيشون في عدد من مواقع النازحين داخلياً في شمال ووسط بوروندي. وكان هؤلاء قد نزحوا بسبب أعمال العنف العرقي والحرب الأهلية التي اندلعت إثر انقلاب العام 1993، والاقتتال بين الحكومة والجماعات المتمردة التي أعقبت ذلك. تحسن الوضع الأمني بعد أن سلمت آخر جماعة متمردة في البلد سلاحها في العام 2008، ولم يتم الإبلاغ عن أي حالات نزوح جديدة بسبب الصراعات في العام 2009. يكافح معظم النازحين من أجل إعالة أنفسهم، والعديد من الصعوبات التي يواجهونها إنما هي مشتركة مع بقية سكان هذا البلد الذي يعد بين الدول العشر الأقل نمواً في العالم. غالباً ما تكون حقوق النساء والأطفال معرضة للخطر، كما أن العنف الجنسي لا يزال واسع الانتشار.

تفيد التقارير بأن معظم النازحين داخلياً لا ينوون العودة إلى مواطنهم الأصلية، وذلك، بشكل رئيسي، بسبب توفر الفرص الاقتصادية في مواقع النزوح، لا لأسباب أمنية. يتحول العديد من هذه المواقع بشكل تدريجي إلى قرى دائمة. كما أن الحكومة عمدت، بدعم دولي، إلى إدماج الأفراد الضعفاء من المجتمعات المحلية المضيفة والعائدين الذين لا يملكون أرضاً في بعض المواقع القائمة التي تعرف اليوم باسم "قرى السلام".

لا يملك غالبية النازحين داخلياً منازلهم أو أراضيهم ضمن هذه المواقع، وإنما يعيشون إما في ممتلكات عامة، مملوكة من الدولة، أو في مواقع خاصة أو في أملاك الكنيسة، ممّا تسبب في خلافات مع مالكيها الأصليين. في الوقت نفسه، لا يزال حوالي 70 في المائة من النازحين داخلياً قادرين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية الأصلية.

في العام 2009، وضعت الوزارة المسؤولة عن دعم إعادة إدماج النازحين داخلياً والعائدين الاستراتيجية الوطنية لإعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأشخاص المتضررين من جرّاء النزاع.

في العام 2009، صادقت بوروندي على ميثاق منطقة البحيرات الكبرى كما أنها وقعت على اتفاقية كمبالا.

إريتريا

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	10.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.2 في المائة
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1998
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	1.000.000 (2000)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلّح دولي
مؤشر التنمية البشرية	165

وفقاً لتقرير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية حول السكان النازحين الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2009، لم يكن هنالك نازحون داخلياً في إريتريا. غير أن مصادر الأمم المتحدة وحقوق الإنسان أفادت بوجود حوالي 10.000 شخص لا يزالون في انتظار إعادة التوطين بعد أن كانوا قد نزحوا خلال الحرب الحدودية (1998 – 2000) بين إثيوبيا وإريتريا بسبب منطقة بادمي المتنازع عليها.

لم تنشب أي صراعات كبيرة بين إريتريا والدول المجاورة لها خلال العام 2009، على الرغم من أن التوترات بشأن المناطق على الحدود مع إثيوبيا وجيبوتي لا تزال قائمة وهي قد تؤدي إلى أزمات أمنية وإنسانية إذا ما تركت من دون حلّ.

تسببت الحرب مع إثيوبيا في نزوح نحو مليون شخص داخل إريتريا. بعد انتهاء النزاع، بذلت الحكومة مع شركائها الدوليين الجهود لمساعدة أسر النازحين على العودة إلى مناطقهم الأصلية، كما ساعدت غيرهم من السكان الذين كانوا يرغبون في إعادة التوطين في مناطق أخرى من البلاد. استثمرت الحكومة مع شركائها في برامج ترمي إلى توفير الخدمات الأساسية وسبل الرزق للأسر التي عادت أو استقرت في قرى أخرى.

أفادت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر 2009 أن أسر النازحين داخلياً الذين أعيد توطينهم كانوا يعيشون حياة فضلى بسبب برامج التنمية وسبل الرزق التي نفذتها.

لكن، وعلى الرغم من هذه الجهود، يصعب تحديد ما إذا كان النازحون داخلياً قد وجدوا حلولاً دائمة في مناطق العودة أو إعادة التوطين. لم توافق الحكومة على المقترحات التي قدمها الفريق القطري للأمم المتحدة والقاضية بإجراء تقييم مشترك على الرغم من أن التقييم الأخير يعود إلى العام 2006.

كما أفادت منظمات حقوق الإنسان أيضاً أن الحكومة ارتكبت في العام 2009 بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان، مثل التجنيد الإلزامي وعمليات الإعدام بغير محاكمة والاعتقال التعسفي، بالإضافة إلى تقييد حرية وسائل الإعلام المستقلة والمنظمات الإنسانية. وقد أفيد في العام 2009 عن فرار الآلاف من الإريتريين من البلاد. لم تكن إريتريا قد وقعت بعد على اتفاقية كمبالا بحلول نهاية العام 2009.

النيجر

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	6.500
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما يصل إلى 0.1%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2007
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	11.000 (2007)
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	182

في العام 2007، نزح نحو 11.000 شخص في شمال النيجر، كنتيجة لتفاقم النزاع بين الحكومة وجماعات الطوارق عقب إنشاء حركة النيجر من أجل العدالة بعد فشل اتفاق السلام الشامل الذي وقع في العام 1995 في تهدئة المظالم الاقتصادية والسياسية التي ترتكبها جماعات الطوارق. تراجعت حدّة الصراع في العام 2009 مع إعلان كلا الطرفين عن نيته في إجراء محادثات. من جهة أخرى، تسببت الاشتباكات الطائفية بين الرعاة والمزارعين بحركة نزوح واسعة النطاق في مختلف أنحاء البلاد، خاصة على طول الحدود الغربية مع مالي، غير أنه لم يبلغ عنها بالقدر الكافي.

واجه كلّ من النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية في المناطق المتضررة من تمرد حركة النيجر من أجل العدالة مجموعة متنوعة من المخاطر التي هددت حياتهم وأمنهم خلال العام 2009. تسببت الألغام الأرضية بإصابات في صفوف المدنيين، كما أنها حالت دون حرية تنقل المدنيين وعودة النازحين. وقد منع الصراع أيضاً جماعات البدو من الوصول إلى مراعيهم التقليدية.

بدأ حوالي 4.500 نازح بالعودة إلى ديارهم خلال الفترة الممتدة بين نهاية العام 2008 وبداية العام 2009. فعاد الكثيرون من تلقاء أنفسهم، بينما طلبت السلطات المحلية، في بعض الحالات، مساعدة المنظمات غير الحكومية لتأمين تكاليف النقل وإعادة الاستقرار. مع ذلك، وفي ظل حالة الطوارئ المعمول بها في المنطقة كلها، نادراً ما كانت المعلومات المتوفرة تقدم تقييماً شاملاً لأوضاع النازحين داخلياً أو العائدين.

في العام 2009، لم تكن النيجر بين الدول التي وقعت على اتفاقية كمبالا. تم تعزيز الاستجابة الدولية الإنسانية من خلال التنفيذ التدريجي للنهج العنقودي في العام 2009. على الرغم من ذلك، فقد اصطدمت الاستجابة بعدم قدرة الوصول واستحالة القيام بعمليات تقييم شاملة للاحتياجات.

السنغال

تشهد منطقة كازامانس في السنغال منذ العام 1982 صراعاً منخفض الحدة بين القوات الحكومية وحركة القوى الديمقراطية في كازامانس الانفصالية. وقد تمّ رفض اتفاق السلام في العام 2004 من قبل إحدى فصائل الحركة. شهد العام 2009 تصعيداً في أعمال العنف مع وقوع اشتباكات عنيفة بين الجيش السنغالي ومقاتلي حركة القوى الديمقراطية.

لا يزال العدد الفعلي للأشخاص النازحين داخلياً في أنحاء كازامانس غير معروف، إذ لم يتم إجراء أي عملية توصيف خلال العام 2009. تتراوح التقديرات بين 24.000 و40.000 نازح. في أيلول/سبتمبر، أدى هجوم شنته جماعة من المتمردين على قاعدة للجيش بالقرب من زيغينشور إلى نزوح نحو 600 شخص.

ويعتقد أن العنف القائم على نوع الجنس واسع الانتشار غير أنه لا يتم الإبلاغ عنه بالقدر الكافي. أمّا بالنسبة إلى الأطفال، فقد أدت أعمال العنف وحالة النزوح إلى عرقلة حصولهم على التعليم إذ أن المدارس قد أغلقت في بعض أجزاء المنطقة وكان المعلّمون يفضلون عدم العودة إلى المناطق غير الآمنة.

في بعض الحالات، لم يستمر النزوح إلاّ لبضعة أيام. وفي حالات أخرى، حظي النازحون بدعم أقربائهم أو سكان المجتمعات المضيفة الذي أمنوا لهم المأوى، في حين كانوا يقصدون مناطقهم الأصلية في النهار للعمل في بساتينهم.

ووفقاً للمعلومات المتوفرة، تمّت معظم حالات عودة النازحين داخلياً بشكل عفوي ومن دون مساعدة.

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	40.000 – 24.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	% 0.3 – 0.2
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1982
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2007) 70.000
حالات النزوح الجديدة	1.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي
مؤشر التنمية البشرية	166

ونظراً إلى الألغام الأرضية التي زرعتها حركة القوى الديمقراطية، ظلّت حرية التنقل محدودة بشكل عام. خلال العام 2009، أدى انعدام الأمن إلى عرقلة الجهود الإنسانية الرامية إلى إزالة الألغام وتعليق خطط البناء التي وضعتها الحكومة في كافة أنحاء المناطق الحدودية، ممّا زاد من العراقيل التي حالت دون تحقيق الحلول الدائمة.

لا تمتلك السنغال هيئات ذات ولاية خاصة بحماية النازحين داخلياً، كما أنها لم تضع أي تشريعات أو سياسات بشأنهم. في العام 2009، لم تكن السنغال بين الدول التي وقعت على اتفاقية كمبالا. استهدفت خطط التنمية الإقليمية النازحين داخلياً مع غيرهم من المجموعات السكانية، بما في ذلك الأشخاص الذين كانوا قد بقوا في مناطق الصراع. وقد استعانت المنظمات الدولية بالمنظمات غير الحكومية المحلية من أجل تنفيذ القسم الأكبر من برنامجها نظراً إلى محدودية قدرة الوصول التي تواجهها.

ليبيريا

نزح حوالي 500.000 شخص في ليبيريا بسبب الحرب الأهلية التي دامت 14 عاماً وانتهت في العام 2003 بموجب اتفاق سلام أكرا. أغلقت مخيمات النازحين داخلياً بشكل رسمي في العام 2006 واكتملت عودة النازحين واللاجئين في منتصف العام 2007.

في العام 2009، تعاملت كل من الحكومة وشركائها الدوليين مع مسألة النزوح الداخلي في ليبيريا كمسألة منتهية. غير أن الشواغل الخاصة بالنازحين داخلياً غير المسجلين الذين كانوا قد لجأوا إلى بعض المباني العامة في العاصمة مونروفيا خلال الحرب ظلّت غير موثقة.

تواجه ليبيريا تحديات ضخمة في معرض جهودها الرامية إلى إعادة الإعمار، والعديد من نقاط الضعف التي أبداها العائدون إنما كانت مشتركة مع بقية السكان. غير أن إحدى عمليات المسح التي نشرت في العام 2009 كشفت عن مدى ثقل الآثار المترتبة عن النزوح بالنسبة إلى الليبيريين إذ أن النزوح ظل يمثل أكبر المخاوف لدى أكثر من ثلث الأشخاص الذين شملهم المسح. استمر انعدام الأمن في مناطق العودة، مع وقوع اشتباكات متكررة بين الجماعات العرقية المتنافسة بسبب الخلاف على ملكية الأراضي. كما أن العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس لا يزال يشكل مصدر قلق كبير. أمّا الحلول الدائمة، فهي رهن بتحسن الخدمات والبنية التحتية والحل السلمي

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	غير محدد
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	-
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1989
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2003) 500.000
حالات النزوح الجديدة	غير محدد
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق الإنسان
مؤشر التنمية البشرية	169

للنزاعات على الأراضي وتعزيز أمن الحيازة بالنسبة إلى الأشخاص الذين اختاروا الاندماج في مناطق النزوح أو الاستيطان في مكان آخر في البلاد.

اعتمدت المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي في التشريعات الوطنية في العام 2004 غير أن المجال لا يزال مفتوحاً لتحسين الحكم وتعزيز قدرة الوصول إلى العدالة لضمان تحقيق الحلول الدائمة. خلال العام 2009، كانت ليبيريا من البلدان التي وقعت على اتفاقية كمبالا. أمّا التحدي الراهن الذي يواجهه هذا البلد، فيتمثل بالتخلص التدريجي من مجموعات العمل الإنساني للسماح بالانتقال إلى مرحلة الإنعاش والتنمية، لكن مع ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية المتبقية.

فتاة نازحة داخلياً في إقليم نارينيو، في كولومبيا. (الصورة: مجلس اللاجئين النرويجي/ترولس بريكي، شباط/فبراير 2009)

النزوح الداخلي في الأمريكتين

بيرو ص. 50؛ كولومبيا ص. 51؛ غواتيمالا ص. 52؛ المكسيك ص. 52

بحلول نهاية العام 2009، كان هنالك نحو خمسة ملايين نازح داخلياً في الأمريكتين. وكما في السنوات السابقة، نتج العدد المتزايد من النازحين داخلياً في المنطقة بمعظمه عن استمرار حالات النزوح في كولومبيا التي باتت تتضمن، إلى جانب السودان، أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم. كما أن الآثار الإقليمية لأزمة النزوح في كولومبيا استمرّت بدورها خلال العام 2009، مع اضطرار الكولومبيين إلى مغادرة البلاد باتجاه دول إكوادور وفنزويلا وباناما المجاورة. وأفيد أيضاً عن حالات نزوح جديدة في كلّ من المكسيك وغواتيمالا خلال العام 2009، نتيجة للإجراءات المتخذة من جانب اتحاد تجار المخدرات وأعمال العنف المرتكبة من قبل العصابات. في العام 2009، تعرضت الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة الكولومبية ضد مختلف الجماعات المسلحة في البلاد لعدد من النكسات عقب بعض النجاحات التي كانت قد أحرزتها في العام 2008، ممّا أدى إلى المزيد من النزوح القسري. وكما في العام 2008، اكتسبت الجماعات المسلحة التي نشأت عقب تسريح المنظمات شبه العسكرية في العام 2006 المزيد من القوة، وشكّلت انتهاكات حقوق الإنسان الواسعة النطاق التي ارتكبتها هذه الجماعات أحد الأسباب الرئيسية للنزوح في العام 2009. بالإضافة إلى ذلك، زادت حدة العنف في المناطق الحضرية التي بدت على ارتباط بهذه الجماعات خلال العام 2009 بعد أن كانت قد تراجعت في العام 2008.

استمر النزوح بسبب الاشتباكات بين القوات الحكومية والجماعة المتمردة الرئيسية في المنطقة، القوات المسلحة الثورية لكولومبيا، وبين هذه القوات وجماعة أصغر من المتمردين، هي جيش التحرير الوطني؛ وبين هذه الجماعات مجتمعة والجماعات المسلحة الجديدة التي نشأت في مرحلة ما بعد التسريح. كما أن سكان المناطق الريفية لم يُضطرّوا إلى النزوح بسبب القتال فحسب، وإنما أيضاً بسبب قيام الجماعات المسلحة غير الشرعية بالاستيلاء على أراضيهم كوسيلة للسيطرة على الأقاليم وزراعة الكوكا.

نظراً إلى هذه الأنماط المستمرة والجديدة من العنف، من المحتمل أن يكون عدد النازحين داخلياً في كولومبيا قد وصل في العام 2009 إلى 4.9 مليون نازح. اتخذت الحكومة بعض الخطوات لتشجيع عودة هؤلاء النازحين، وأفادت عن عودة حوالي 30.000 شخص خلال السنة؛ غير أن هذا الرقم مثل أقلّ من واحد في المائة من مجموع النازحين. من ناحية أخرى، تمّ حلّ التوترات مع إكوادور في العام 2009، غير أن العلاقات مع فنزويلا ساءت بدورها. اختلف الدعم المقدّم إلى ملتمسي اللجوء السياسي الكولومبيين في هذه البلدان المجاورة: فقد نفذت إكوادور برامج تسجيل شاملة، في حين تمّ تجاهل ملتمسي اللجوء السياسي في فنزويلا في أحسن الأحوال.

أمّا في المكسيك، فأفيد في العام 2009 عن فرار آلاف الأشخاص من مدينة سيوداد خواريز في ولاية تشيهواهوا هرباً من العنف الواسع النطاق المرتكب من قبل عصابات المخدرات. لم يتضح بعد عدد الأشخاص الذين نزحوا أو أولئك الذين بقوا في البلد، إذ أن العديد منهم قد عبروا الحدود متوجهين إلى الولايات المتحدة. لم يتم تقييم أوضاع الأشخاص الذين اضطروا إلى النزوح داخل البلد.

في غواتيمالا، خلّف الصراع الذي كان قد انتهى منذ أكثر من عشر سنوات آلافاً من النازحين داخلياً، معظمهم من الشعوب الأصلية أو الجماعات الريفية المهمشة. وقد ازدادت صعوبة ملاحظة هذه المجموعات السكانية عند عودتهم إذ استقروا في مواقع جديدة أو اختلطوا مع غيرهم من المجموعات الفقيرة من غير النازحين. ولم يتضح في العام 2009 ما إذا كانوا قد توصلوا إلى حلول دائمة تسمح لهم بالتمتع بحقوق متساوية مثل باقي السكان. بعد مرور 12 عاماً على انتهاء النزاع، لم يتم إحراز سوى تقدم ضئيل في تنفيذ التدابير المنصوص عليها في اتفاقات السلام في ما يتصل بتقديم التعويضات إلى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان خلال النزاع.

وقد اجتاحت غواتيمالا أزمة غذاء لم يسبق لها مثيل في أواخر العام 2009، فسجلت البلاد أعلى نسبة سوء تغذية بين الأطفال دون سن الخامسة في أميركا اللاتينية. وقد تضرر بشكل خاص الأطفال المستضعفين من جرّاء النزوح الذي كانوا قد تعرضوا له في السنوات السابقة. علاوة على ذلك، استمرّ تعرّض سكان الأحياء الفقيرة لأعمال العنف الشديدة على يد العصابات التي أجبرت بعضهم على مغادرة منازلهم.

أما في بيرو، حيث كان النزاع المسلح بين القوات الحكومية وجماعة الدرب المضيء وحركة توباك أمارو الثورية قد انتهى منذ العام 2000، كان النازحون داخلياً لا يزالون، على غرار العديد من ضحايا العنف الآخرين، ينتظرون في العام 2009 التعويضات عن انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات التي تعرضوا لها أثناء الصراع. لم يتمّ إحراز أي تقدم خلال العام 2009 من جهة تنفيذ النظام الأساسي بشأن النزوح الداخلي الذي وضع في العام 2004، والذي كلف وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية بتسجيل النازحين المتبقين لكي يتمكنوا من الحصول على التعويضات. لم يُسجّل سوى 5.000 شخص من أصل الـ150.000 نازح الذين تمّ تحديدهم في العام 2007. في الوقت نفسه، نفذت إحدى الفصائل المتمردة من جماعة الدرب المضيء في العام 2009 عدداً من الهجمات كما تواجهت مع القوات الحكومية في المنطقة الشمالية من أياكوشو، غير أنه لم يفد عن أي نزوح مرتبط بهذه المواجهات.

لقد اشتملت منطقة الأمريكتين بالتالي على حالات تراوحت بين حركات نزوح جديدة وأوضاع نزوح مطولة. فالنازحون من جرّاء الصراعات التي كانت قد انتهت قبل سنوات، مثل تلك في غواتيمالا وبيرو، كانوا لا يزالون في انتظار التعويضات، غير أنه لم يتضح ما إذا كان بعضهم قد وجدوا حلولاً دائمة لأوضاعهم؛ في الوقت نفسه، اضطرّ العديد من النازحين إلى مواصلة العيش في ظل أوضاع غير مستقرة أو النزوح من جديد بسبب الصراعات الدائرة في كولومبيا وأعمال العنف التي نفذتها العصابات الإجرامية.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
كولومبيا	3.300.000 – 4.900.000	3.303.979 (كانون الأول/ ديسمبر، 2009)		4.915.579 (المكتب الاستشاري لحقوق الإنسان والنزوح، كانون الأول/ ديسمبر 2009)	إن رقم المكتب الاستشاري لحقوق الإنسان والنزوح هو رقم تراكمي منذ العام 1985، في حين أن رقم الحكومة تراكمي منذ العام 2000 فقط. لا يشمل هذا الأخير النزوح داخل المناطق الحضرية والنزوح الناجم عن تبخير المحاصيل. لا تشمل الأرقام الحكومية إلا النازحين المسجلين في السجل الوطني للنازحين داخلياً.
غواتيمالا	غير محدّد		242.000 (صندوق الأمم المتحدة للسكان، أيار/مايو، 1997)		ليس من المعلوم ما إذا كان النازحون الذين اضطروا إلى مغادرة مناطقهم في الثمانينيات وأوائل التسعينيات قد عثروا على حلول دائمة لأوضاعهم.
المكسيك	5.000 – 8.000			5.000 – 8.000 (مركز فراي بارتولومي دي لاس كاساس لحقوق الإنسان، 2007)	لا تشمل هذه الأرقام حالات النزوح الناجمة عن أعمال العنف المرتكبة من قبل اتحاد تجار المخدرات. وقد أفادت المصادر الإعلامية عن فرار 200.000 شخص من سيوداد خواريز هرباً من العنف الواسع الانتشار. أما نسبة السكان الذين بقوا في المكسيك، فهي غير معروفة.
بيرو	150.000	150.000 (وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، أيار/ مايو 2007)			

بيرو

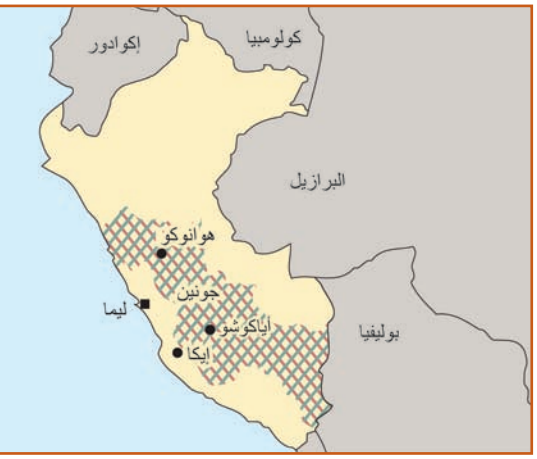

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	150.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	% 0.5
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1980
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	غير محدّد
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	78

تسبب النزاع المسلح بين القوات الحكومية وجماعة الدرب المضيء وحركة توباك أمارو الثورية، والذي استمر من العام 1980 إلى العام 2000، بنزوح ما يصل إلى مليون شخص في ذروة الصراع في التسعينيات. وفي العام 2007، بلغ عدد النازحين الذين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم أو من إعادة الاستيطان، بحسب تقديرات وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية، فظلوا في المراكز الحضرية، بما في ذلك أياكوشو وليما وجونين وإيكا وهوانوكو، 150.000 شخص.

وقد مثل قانون بشأن النزوح الداخلي أقرّ في العام 2004 خطوة إيجابية باتجاه حماية حقوق النازحين داخلياً. وهو قد دمج المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي في التشريعات المحلية، كما نص على إنشاء مركز تنسيق ضمن وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية من أجل تنسيق الاستجابة حيال النزوح الداخلي. فتمكنت شعبة النازحين في الوزارة من تحسين ظروف بعض النازحين من خلال البدء بتسجيلهم لشملهم بأي تعويضات قد تُدفع وتنفيذ بعض برامج سبل الرزق.

غير أن العام 2009 لم يشهد أي تقدم في تسجيل النازحين داخلياً وفقاً للنظام الأساسي للعام 2004؛ فقد ظلّ عدد المسجلين ثابتاً على 5.000، من دون أن يتلقى أي منهم تعويضات بحلول نهاية العام. لقد أدى النقص في التنسيق بين السجل الخاص بالنازحين والسجل العام لضحايا الصراع والتركيز على التعويضات المقدّمة إلى المجموعات السكانية إلى استبعاد النازحين الأفراد. أخيراً، فقد تم تأطير التعويضات المقدمة إلى النازحين داخلياً وغيرهم من ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان كتدابير إنمائية أو مكافحة للفقر بدلاً من اعتبارها حقوق أساسية تحظى بدعم القانون الدولي.

بعد مرور تسع سنوات على انتهاء النزاع، ما من بيانات متاحة لتقييم أوضاع النازحين، سواء بشكل مستقل أو في مقارنة مع غيرهم من السكان غير النازحين. على الرغم من ذلك، ثمّة مؤشرات تدل على أنهم لا يزالون يواجهون المشقات من أجل الوصول إلى فرص العمل والتعليم والرعاية الصحية.

وتعزيز التدخلات في مجال تأمين سبل الرزق وتطوير الخدمات الأساسية في المناطق التي نزح إليها السكان. كما أنه لا يتوقع عودة أو إعادة توطين المزيد من النازحين.

كولومبيا

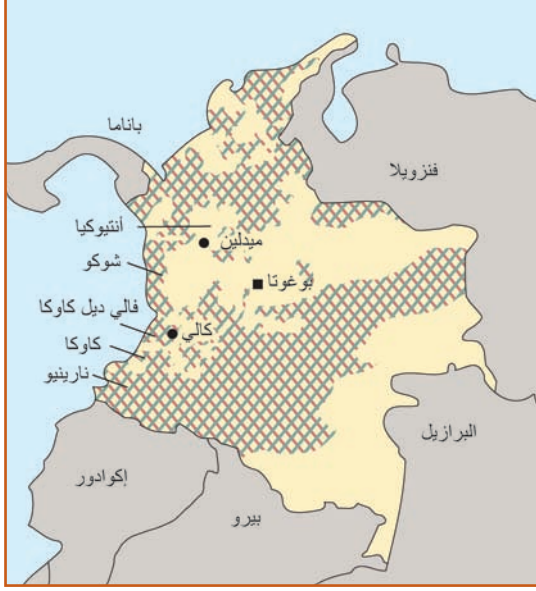

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	4.900.000 – 3.300.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	% 10.8 - % 7.2
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1960
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2009) 4.900.000 – 3.300.000
حالات النزوح الجديدة	286.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	77

في أواخر العام 2009، وصل عدد النازحين داخلياً في كولومبيا إلى 4.9 مليون شخص، مما جعلها، إلى جانب السودان، ثاني بلد من حيث عدد النازحين داخلياً في العالم. فقد شهد العام 2009 بروز جبهات جديدة في الصراع المسلح داخل كولومبيا. وفي العام 2008، كانت استراتيجية الحكومة الهادفة إلى ضبط ومكافحة الجماعات المسلحة غير الشرعية قد أثمرت سلسلة من النتائج الإيجابية، بما في ذلك الوهن الملحوظ للقوات المسلحة الثورية لكولومبيا. إلا أن الاشتباكات مع هذه القوات ازدادت حدة خلال العام 2009، فأعادت المجموعات شبه العسكرية المسرّحة تجميع قواتها، وارتكبت عدداً أكبر من الانتهاكات لحقوق الإنسان. فعاد انعدام الأمن في المناطق الحضرية، خاصة في المدن الكبرى، الذي كان قد تراجع في العام 2008، ليرتفع من جديد خلال العام 2009.

واستمر النزوح القسري للسكان من الريف باتجاه البلدات والمدن خلال العام 2009. وشكّل ما يسمى بـ"النزوح بالتنقيط"، وهو أقل شيوعاً من النزوح الجماعي، الجزء الأكبر من حالات النزوح الداخلي كما في السنوات السابقة. ومع ذلك، فقد تسبب نحو 80 حدثاً واسع النطاق بنزوح ما لا يقل عن 19.000 شخص. معظم المتضررين كانوا من السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي، كما تجمع غالبيتهم في مقاطعات نارينيو وشوكو وكاوكا وفالي ديل كاوكا وأنتيوكيا. وتركزت نصف هذه الأحداث المؤدية إلى النزوح تقريباً في نارينو حيث أفيد عن عدة عمليات قتل واغتيال للسكان الأصليين خلال العام 2009.

وكانت مدن ميديلين وكالي وبوغوتا الكبرى بين تلك التي استقبلت معظم النازحين داخلياً. تواصلت خلال العام 2009 عملية تحسين استجابات البلديات المضيفة، غير أنها لم تأت بنتائج تُذكر بسبب النقص في التنسيق والموازنة. وقد أدى انعدام الأمن في المدن والبلدات التي استقر فيها معظم النازحين داخلياً إلى زيادة في نسبة النزوح داخل المناطق الحضرية. كما شهد العام 2009 أيضاً مغادرة آلاف الكولومبيين بلادهم في اتجاه البلدان المجاورة مثل إكوادور وفنزويلا وباناما.

ازداد التفاوت بين الأرقام التي قدمتها الحكومة وتلك الصادرة عن منظمات المجتمع المدني حول العدد الإجمالي للنازحين داخلياً. ففي كانون الأول/ديسمبر، أفادت الحكومة عن نزوح حوالي 120.000 شخص خلال العام 2009، في حين سجلت إحدى هيئات الرصد الوطنية الموثوقة ما يقارب الـ290.000 نازح داخلي. واستمر النقص في تسجيل النازحين داخلياً من قبل الحكومة نظراً إلى عدم تصريح النازحين عن أوضاعهم، وذلك إما بسبب الخوف أو عدم امتلاكهم المعلومات الكافية أو أيضاً بسبب الرفض المتزايد للطلبات. في العام 2009، أقرّت المحكمة الدستورية حق النازحين داخلياً في الاندراج في السجلات الرسمية وطالبت الحكومة بمعالجة هذا النقص في التسجيل عبر إطلاق الحملات الإعلامية؛ وتسجيل الأفراد الذين نزحوا خلال السنوات الماضية والذين رفضت طلباتهم؛ وتبادل المعلومات بين سجلّات النازحين داخلياً وغيرها من قواعد البيانات الحكومية؛ وأخيراً، عن طريق تسجيل الأطفال المولودين لعائلات نازحة بعد موعد تسجيل الأسرة.

أما تمتع النازحين داخلياً بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، فظلّ متقلباً. شهد العام 2009 نقصاً خطيراً في سبل الرزق المتاحة فظلّ النازحون أشد فقراً مقارنة بغير النازحين. فقد استبعد معظمهم من سوق العمل النظامية: 11% منهم كانوا يتقاضون الحد الأدنى للدخل، أي 260 دولاراً في الشهر، خلال العام 2009، في حين اضطر الآخرون إلى الاعتماد على العمل غير النظامي. نتيجة لذلك، استمر كفاح الأسر النازحة من أجل تأمين ضرورات الحياة، واستطاعت قلة منها فقط توفير الحلول الدائمة لمشكلتها.

في العام 2009، واصلت الحكومة تشجيعها للعودة الجماعية من خلال برنامج يوفر المسكن وفرص العمل. بضعة الآلاف من النازحين عادوا إلى ديارهم في إطار هذا البرنامج، غير أنهم لم يشكلوا سوى أقل من واحد في المائة من مجموع النازحين داخلياً. ونظراً إلى مدة النزوح الطويلة للعديد من الأشخاص، لا بد من دعم الإدماج المحلي في أماكن النزوح إذا ما أريد احترام خيارات التسوية التي يتخذها النازحون. بشكل عام، كلما طالت فترة بقاء النازحين في بلدات أو مدن أو حتى قرى النزوح، خفّ اهتمامهم بالعودة إلى مناطقهم الأصلية.

وفي وقت مبكر من السنة، أكدت المحكمة الدستورية حكمها للعام 2004 الذي اعتبر أن عدم ملاءمة الاستجابة يشكل حالة غير دستورية. كما أصدرت المحكمة 12 قراراً متلاحقاً خلال السنة أجبرت بموجبها الحكومة على اتخاذ إجراءات قابلة للقياس بشأن قضية النازحين داخلياً. وكجزء من هذه العملية، وضعت مجموعة من الهيئات الحكومية مسودة إصلاح شامل لسياسة الأراضي وطرحتها للمناقشة خلال العام 2010. لذا، فمن المتوقع أن تتم معالجة مسألة استعادة الأراضي ومنع عمليات انتزاع الملكية في المستقبل في ظل الصراع المستمر عبر التشريعات خلال العام 2010.

من جهة أخرى، استمر تنفيذ عملية الإصلاح الإنساني للأمم المتحدة خلال العام 2009، مع ظهور نتائج إيجابية، أبرزها تحسين مستوى تبادل المعلومات والاتصال بين مختلف الوكالات الدولية. في الوقت نفسه، برزت ضرورة تواجد دولي أكبر على الأرض لمنع الانتهاكات والتجاوزات ولتطبيق الحماية. أخيراً، شكل غياب أي عملية نداء موحد في كولومبيا عائقا أمام تسريع حشد الدعم الدولي.

المكسيك

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	8.000 – 5.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما يصل إلى 0.1 %
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1994
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	60.000 (1995)
حالات النزوح الجديدة	غير محدد
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	53

بلغ عدد النازحين في التسعينيات، في ولاية تشياباس المكسيكية حوالي 40.000 شخص، وذلك خلال انتفاضة نفذها جيش التحرير الوطني الزاباتي والمواجهات اللاحقة بين هذا الجيش والقوات الحكومية. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن 3.000 إلى 60.000 شخص كانوا لا يزالون في حالة نزوح في العام 2003، في حين تراوح هذا العدد بين 5.000 و8.000 في العام 2007 بحسب المنظمات غير الحكومية المحلية. لم يتم تقديم أي معلومات جديدة بشأن النزوح في ولاية تشياباس خلال العام 2009.

وفي حين أن اتفاقات سان أندريس وضعت حداً لهذه الانتفاضة في العام 1996، استمرّت الانقسامات داخل مجتمعات السكان الأصليين في كل من ولاية تشياباس وولايتي غيريرو وأواكساكا، القائمة بمعظمها على أساس الانتماء الديني، بالتسبب بالعنف والنزوح. وقد أفادت اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية، وهي عبارة عن هيئة أنشئت من قبل الحكومة، بأن أكثر من 1.000 شخص من السكان الأصليين من الأقليات البروتستانتية قد اضطروا إلى النزوح من تسع مناطق خلال العام 2009.

وقد أجرت اللجنة الوطنية للنهوض بالشعوب الأصلية عمليات تقييم لأوضاع النازحين داخلياً في ولايات تشياباس وغيريرو وهيدالغو ونايارِيت وأواكساكا في العام 2009، غير أنها لم تكن قد نشرت تقريرها بحلول نهاية العام.

من جهة أخرى، تصاعدت وتيرة العنف الناجم عن التنافس بين عصابات تجارة المخدرات في سيوداد خواريز في ولاية تشيهواهوا الشمالية بشكل كبير خلال العام 2009، مما تسبب بفرار عشرات الآلاف من الأشخاص من المدينة. فأفيد بأن ما يصل إلى 200.000 شخص قد غادروا سيوداد خواريز خلال الفترة الممتدة بين العامين 2007 و2009 هرباً من العنف الذي عجزت الحكومة المحلية عن كبحه.

ما من معلومات متاحة حول أوضاع هذه الفئة من السكان: فلم يتم بعد تحديد الأشخاص المتضررين كنازحين داخلياً ولم يحصلوا بالتالي على الدعم الذي يحتاجونه. وقد يعود ذلك إلى أن نزوحهم قد نجم عن عنف معمم، غير مرتبط بأيديولوجية أو عملية مسلحة ضد الدولة، وإنما لهدف السيطرة على طرق تهريب المخدرات من جانب جماعات إجرامية. معظم هؤلاء النازحين كانوا عمالاً من الطبقة المتوسطة، وكانوا قد انتقلوا إلى المدن الأكثر أماناً، مثل مونتيري وغوادالاخارا (وادي الحجارة)، ووجدوا ربما فرصاً فضلى في أماكن النزوح من خلال الشبكات الأسرية.

لدى الأطفال دون سن الخامسة هو الأعلى في أميركا اللاتينية.

بعد مرور 13 سنة على انتهاء الصراع، لم يحرز تقدم كبير في تنفيذ التدابير المتعلقة بالتعويضات المنصوص عليها في اتفاقات السلام. لكن، في العام 2009، أفيد عن ارتفاع في نسبة الإنفاق على التعويضات وحصول أكثر من 10.000 ناج من النزاعات المسلحة على التعويضات عن الانتهاكات التي تعرضوا لها. وقد قامت مجموعات النازحين داخلياً بالتفاوض بشأن تدابير تعويضات جماعية، بما في ذلك إقامة النصب التذكارية وتقديم الأموال لشراء الأراضي.

وقد أفيد مؤخراً عن حوادث عنف ارتكبتها بعض العصابات الإجرامية، أجبرت السكان على مغادرة منازلهم، خاصة في الأحياء الفقيرة من المراكز الحضرية التي كان النازحون داخلياً قد استقروا فيها أثناء النزاعات. ففي سيوداد كيتزال، وهو حي معدم من أحياء العاصمة، أفيد عن فرار بعض أصحاب المنازل هرباً من أعمال العنف والتهديدات المرتكبة من قبل هذه العصابات. وبحسب تقديرات قادة المجتمع المحلي في فيلا نوفا بالقرب من العاصمة غواتيمالا سيتي، فقد اضطر حوالي 5 في المائة من العائلات إلى الانتقال بسبب عجزهم عن دفع الضرائب غير القانونية المفروضة من قبل هذه العصابات. وقد ثبت أن الحكومة غير قادرة على توفير الأمن والمساءلة وقدرة الوصول إلى العدالة. من جهتها، واصلت لجنة الأمم المتحدة الدولية لمناهضة الإفلات من العقاب في غواتيمالا، وهي الأولى من نوعها، عملها في سبيل التصدي لهذه المشاكل خلال العام 2009.

غواتيمالا

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	غير محدد
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	-
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1980
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	1.500.000 (1983)
حالات النزوح الجديدة	غير محدد
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	122

تراوح عدد النازحين داخلياً من جراء الصراعات الداخلية المسلحة في غواتيمالا في بداية الثمانينات بين 500.000 و1.5 مليون شخص. وقد انتهى الصراع بين القوات الحكومية والفصائل المتمردة المنضوية تحت لواء الاتحاد الثوري الوطني الغواتيمالي في العام 1996، لكن ليس قبل أن تشن القوات المسلحة حملات ضارية من سياسة الأرض المحروقة من أجل سحق المتمردين.

وقد خلّف هذا النزاع أعداداً كبيرة من النازحين الذين توزعوا في مختلف أنحاء البلاد، مع تجمع العديد منهم في مدن الصفيح المنتشرة في العاصمة غواتيمالا سيتي، منضمين إلى صفوف المواطنين الأشد فقراً. ونظراً إلى انتشار الفقر المدقع في البلاد، المقرون بالصعوبات التي تترافق عادة مع النزوح القسري، لا شك أن الكثير من الأشخاص لم يكونوا ليتمكنوا من إعادة بناء حياتهم الطبيعية. وفي أواخر العام 2009، اجتاحت البلاد أزمة غذاء غير مسبوقة، فبات معدل سوء التغذية فيها

امرأة مسنة من النازحين داخلياً في مركز جماعي في كوسوفو، تحمل صورة شقيقها الذي تمّ مؤخراً التعرّف عليه.
(الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/ باربرا ماكالين، أيار/مايو 2009)

النزوح الداخلي في
أوروبا وآسيا الوسطى

أذربيجان ص. 58؛ البوسنة والهرسك ص. 59؛ قبرص ص. 60؛ جورجيا ص. 61؛ الاتحاد الروسي ص. 62؛ تركيا ص. 63؛ أرمينيا ص. 64؛ كرواتيا ص. 64؛ صربيا ص. 65؛ كوسوفو ص. 65

بلغ عدد الأشخاص الذين كانوا لا يزالون نازحين داخلياً في أوروبا في العام 2009 نحو 2.4 مليون، مع أكثر من 40 في المائة منهم في تركيا، فرّ معظمهم منذ أكثر من 15 عاماً من منازلهم هرباً من أعمال العنف وانتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات المسلحة في كلٍ من تركيا والبلقان والقوقاز. وقد سجّل عدد النازحين في المنطقة تراجعاً ضئيلاً خلال السنة مع عودة البعض إلى ديارهم أو اندماجهم محلياً - خاصة في جورجيا، ولكن أيضاً في روسيا والبلقان. لم تتوفر أي معلومات جديدة حول عدد النازحين داخلياً في أرمينيا أو قبرص أو تركيا.

لا تزال الحكومات تعطي الأولوية إلى حد كبير لعودة النازحين داخلياً إلى مناطقهم الأصلية. غير أن العودة ظلّت مستحيلة بالنسبة إلى معظم النازحين في أذربيجان وجورجيا وقبرص في ظلّ غياب اتفاقيات السلام. ومن العقبات التي حالت دون عودة النازحين في البلدان الأخرى، انعدام الأمن والتمييز العرقي ومحدودية الدعم الحكومي والبنية التحتية والخدمات الاجتماعية في مناطق المنشأ، فضلاً عن المشاكل التي تعترض عملية استرداد الممتلكات وترميمها وكسب الدخل وزراعة الأراضي وتلقي معاش تقاعدي كامل والحصول على الوثائق.

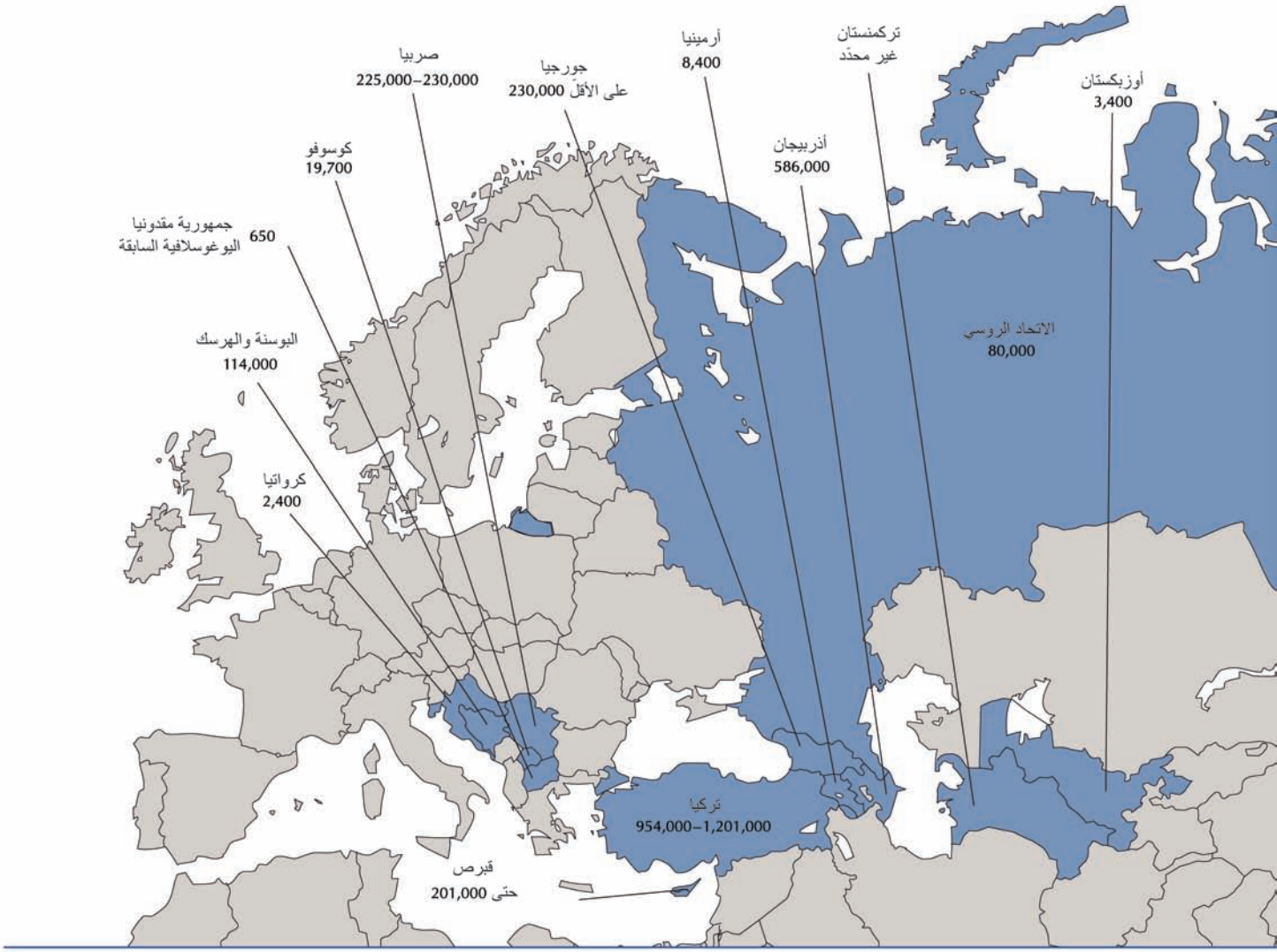

على الرغم من تركيز الحكومات على عودة النازحين، اتخذ العديد منها تدابير في العام 2009 من أجل تحسين الظروف المعيشية للنازحين داخلياً في أماكن إقامتهم الحالية وفي كافة المناطق الأخرى. ففي تركيا، تم وضع خطط عمل للنازحين داخلياً في مناطق النزوح التي لم تتلق أي دعم. كما تم نقل بعض النازحين، بشكل رئيسي من المراكز الجماعية في كل من أذربيجان والبوسنة والهرسك وجورجيا وكوسوفو وصربيا وروسيا إلى مساكن فضلى. وتملّك بعض النازحين في جورجيا وروسيا وقبرص المساكن المؤقتة التي كانوا يعيشون فيها، وفي جورجيا وروسيا، تم ترميم مراكز الإيواء الجماعية للنازحين وإصلاحها.

غير أن غالبية النازحين داخلياً في المنطقة ظلّوا بحاجة إلى منازل دائمة وملائمة خلال العام 2009. لم تنجح آليات استرداد الممتلكات، مثل تلك التي اعتمدت في البوسنة وكرواتيا وكوسوفو وروسيا، وآليات التعويض، مثل تلك التي اعتمدت في تركيا وروسيا بشكل كبير بحلّ مشاكل السكن التي يعاني منها النازحون؛ فقد استمر العديد منهم بالعيش في ظلّ نقص في ضمان الحيازة، وذلك ضمن مراكز جماعية مكتظة ومتداعية أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن مؤقتة مع محدودية في فرص الوصول إلى الكهرباء والتدفئة والمياه والصرف الصحي. أمّا الظروف المعيشية للنازحين المقيمين في مساكن خاصة في المدن، فظلت مجهولة إلى حد كبير.

ظلّ النازحون أيضاً يكافحون في سبيل كسب دخل منتظم. ففي المناطق الريفية، كانت قطع الأراضي المخصصة لهم لا تكفي إلاّ لتأمين الغذاء للأسرة بسبب سوء نوعية التربة وقدم الآلات المستخدمة وتقنيات الزراعة ومحدودية قدرة الوصول إلى الأسواق واستمرار وجود الألغام الأرضية. وفي ظلّ الانعدام العام للاستثمارات في المناطق الريفية، انخفض عدد الوظائف المتاحة فبقي النازحون داخلياً عاطلين عن العمل مما اضطرهم إلى الاعتماد على المعونة والمساعدة. أمّا النازحون في المدن، فقد كانوا يعثرون على الوظائف بسهولة أكبر، باستثناء أعضاء الأقليات الذين عانوا من التهميش الاجتماعي والاقتصادي والتمييز.

ظلّ النازحون يواجهون عدداً من التحديات الأخرى. فبعضهم واجهه صعوبة في استصدار وتجديد الوثائق اللازمة للحصول على الوظائف والخدمات والمنافع والمعاشات التقاعدية الكاملة. وقد انطبق ذلك بشكل خاص على النازحين من طائفة غجر "الروما" في منطقة البلقان الذين كانوا يتعرضون لتمييز واسع النطاق. وقد واجه العديد من النازحين عقبات إدارية في محاولتهم الوصول إلى الخدمات الطبية؛ كما أن البعض لم يتمكن من تحمّل نفقات هذه الخدمات مما اضطره إلى الاستدانة أو تحمّل تراجع وضعه الصحي.

في كثير من الحالات، لم تكن المصالحة بين الطوائف قد تمّت بعد، فظل النازحون داخلياً في انتظار المعلومات حول مصير أقربائهم المفقودين أو مكان وجودهم.

في العام 2009، عمل العديد من الحكومات على وضع أو تنفيذ خطط للنازحين داخلياً. فقد اعتمدت حكومة جورجيا خطة عمل منقحة من أجل تطبيق استراتيجيتها الوطنية الخاصة بالنازحين داخلياً وباشرت بتنفيذ هذه الخطة؛ أما وزارة حقوق الإنسان واللاجئين البوسنية، فقد قامت بتنقيح الاستراتيجية من أجل إيجاد الحلول الدائمة للاجئين والنازحين والعائدين التي ستحال إلى البرلمان في العام 2010 للحصول على الموافقة؛ وفي أرمينيا، سعت الحكومة إلى الحصول على تمويل أجنبي لآخر برامجها الرامية إلى مساعدة النازحين داخلياً من جرّاء النزاعات على العودة. وبحلول نهاية العام، كانت الحكومة التركية لا تزال تعمل على صياغة خطة عمل وطنية للنازحين داخلياً.

تراجع دور المنظمات الإنسانية الدولية في المنطقة تدريجياً بسبب انخفاض التمويل والتحول من الأنشطة الإنسانية إلى تلك الإنمائية. فقد تركّزت مشاركة الأمم المتحدة في معظم البلدان على المفوضية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً الذي زار البوسنة والهرسك وصربيا وأوسيتيا الجنوبية وجورجيا خلال العام.

استعرضت الهيئات المنشأة بموجب معاهدات الأمم المتحدة والدول الأعضاء مدى امتثال عدد من الحكومات في المنطقة للقانون الدولي لحقوق الإنسان خلال العام. لم تُطرح مسألة أوضاع النازحين داخلياً كشاغل خلال الاستعراضات في روسيا وتركيا، غير أن العديد من المخاوف المتصلة بالنازحين قد أثيرت خلال استعراض الوضع في أذربيجان والبوسنة والهرسك وقبرص. فحثت اللجان الحكومات على ضمان المساواة والمشاركة للنازحين داخلياً وتعزيز قدرة وصولهم إلى الخدمات الاجتماعية والوظائف والمسكن ومساعدة النازحين الأكثر ضعفاً غير القادرين أو الراغبين في العودة وتوفير حلول إيواء بديلة ملائمة ودائمة.

لقد أولى مجلس أوروبا اهتماماً خاصاً بالنازحين داخلياً في المنطقة خلال العام 2009. واعتمدت اللجنة المعنية بالهجرة واللاجئين والسكان تقريراً وقراراً بشأن أوضاع النزوح المطوّلة في أوروبا، دعت فيه إلى تجديد وتحسين عملية التصدي للنزوح الداخلي، كما أعرب مفوض حقوق الإنسان عن قلقه إزاء استمرار النزوح في تركيا وروسيا، وحث حكومتي البلدين على معالجة احتياجات النازحين بشكل كامل وتسهيل عودتهم الطوعية وإدماجهم المحلي وإعادة توطينهم.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات والمنظمات الوطنية والدولية والإقليمية، لا تزال مسألة حماية النازحين داخلياً تعاني من ثغرات عديدة في أوروبا. خلافاً للنازحين الذين تمكنوا من العثور على حلول لنزوحهم، فأولئك الذين ما زالوا نازحين هم في كثير من الحالات من بين الفئات الأكثر ضعفاً الذين تعرّضوا للتهميش والذين هم بحاجة إلى مساعدات معيّنة. وهم لن يتمكنوا من إيجاد أي حلول دائمة لأوضاعهم ما لم يتم تحديد احتياجاتهم الخاصة وتلبيتها ورصد أوضاعهم بشكل منتظم، فضلاً عن إحقاق اتفاقيات السلام وإرساء مبادرات المصالحة.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
أرمينيا	8.400			8.399 (مجلس اللاجئين النرويجي، 2005)	ما من أرقام جديدة متاحة.
أذربيجان	586.000	586.013 (كانون الأول/ ديسمبر 2009)			تشمل هذه الأرقام حوالي 200.000 طفل مولودين لآباء نازحين.
البوسنة والهرسك	114.000	113.642 (كانون الأول/ ديسمبر 2009)			تستخدم وكالات الأمم المتحدة الأرقام المقدمة من الحكومة.
كرواتيا	2.400	2.285 (كانون الأول/ديسمبر 2009)			تستخدم وكالات الأمم المتحدة الأرقام المقدمة من الحكومة. تفيد التقارير عن عدد معين من النازحين غير المسجلين.
قبرص	ما يصل إلى 201.000	200.457 (آذار/ مارس 2009)		لا شيء ("الجمهورية التركية لشمال قبرص"، تشرين الأول/أكتوبر 2007)	يشمل الرقم المقدّم من قبل الحكومة القبرصية الأشخاص الذين نزحوا إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها منذ العام 1974، وحوالي 54.000 طفل مولودين لآباء نازحين. (أما "الجمهورية التركية لشمال قبرص" فتعتبر أن النزوح قد انتهى مع اتفاقية فيينا الثالثة في العام 1975.
جورجيا	ما لا يقل عن 230.000	249.365 (الحكومة، كانون الأول/ديسمبر 2009)	230.006 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشرين الثاني/نوفمبر 2009)		تشمل الأرقام الأشخاص الذين نزحوا في العام 2008 والتسعينيات والأطفال المولودين منذ ذلك الحين.
كوسوفو	19.700		19.670 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009)		
الاتحاد الروسي	80.000		79.950 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009)		لا يشمل هذا الرقم سوى النازحين في شمال القوقاز.
صربيا	225.00 – 230.000	230.000 (تشرين الثاني/ نوفمبر 2009)	205.211 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كانون الأول/ديسمبر 2009)		يشمل الرقم التقديري 20.000 نازح غير مسجل من طائفة غجر "الروما".

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة	650	644 (كانون الأول/ديسمبر 2009)			تستخدم وكالات الأمم المتحدة الأرقام المقدمة من الحكومة.
تركيا	954.000 – 1.201.000	953.680 – 1.201.200 (جامعة حاجت تبة، كانون الأول/ ديسمبر 2006)		أكثر من 1.000.000 (منظمات غير حكومية، آب/ أغسطس 2005)	لقد قامت جامعة حاجت تبة بعملية مسح بتكليف من الحكومة. بحسب تقديرات الحكومة، فقد بلغ عدد النازحين العائدين حوالي 150.000 شخص وذلك بحلول تموز/ يوليو 2009، غير أنه لم يتم تأكيد هذا الرقم بعد.
تركمنستان	غير محدد				ما من تقديرات متاحة.
أوزبكستان	3.400			3.400 (المنظمة الدولية للهجرة، أيار/مايو 2005)	ما من أرقام جديدة متاحة.

أذربيجان

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	586.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	6.7%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1988
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	600.000 (1990)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	86

بلغ عدد النازحين داخلياً حوالي 590.000 شخص في أذربيجان بحلول نهاية العام 2009، أي بعد نحو 20 عاماً على انتهاء الصراع المتصل بناغورني كاراباخ. وشهد العام 2009 لقاءات متكررة بين الرئيسين الأذربيجاني والأرمني لهدف إجراء مفاوضات من أجل حل النزاع، وذلك برعاية مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، غير أن التوصل إلى اتفاق سلام بقي بعيد المنال. في الوقت نفسه، بقي وقف إطلاق النار الذي تم إعلانه في العام 1994 هشاً مع مواصلة كلا الطرفين بزيادة ميزانيات الدفاع لديهما واستمرار المناوشات.

استمرّت الحكومة بتحسين الظروف السكنية للنازحين داخلياً في العام 2009، وأعيد توطين نحو 1.400 أسرة في قرى ومبان سكنية جديدة. وعلى الرغم من إيجابية هذه المبادرة، فقد أفاد النازحون داخلياً المعاد توطينهم عن عدم مشاركتهم في عملية التخطيط، فلم تكن مساكن الفئات الضعيفة مكيفة بحسب احتياجاتهم، كما أن القرى الجديدة كانت بعيدة جداً عن الوظائف والخدمات وأحياناً قريبة من خط التماس. وكانت ضمانات الحيازة لهذه المساكن غير آمنة، وهي مشكلة مشتركة، واجهها النازحون داخلياً مع كافة أنواع المساكن الأخرى.

غير أن غالبية النازحين لا تزال تعيش في ظل ظروف أليمة في أنواع مختلفة من المساكن، بما في ذلك المراكز الجماعية والأكواخ الطينية والشقق المهجورة والمستوطنات غير الرسمية وفي منازل الأقارب المكتظة. في العام 2009، حاول عدد متزايد من المالكين إجلاء النازحين من ممتلكاتهم من خلال المحاكم، وفي هذه الحالات، غالباً ما كانت المحاكم تستشهد بقرار صادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العام 2007، يعطي الأولوية لحق المالك في استعادة ممتلكاته المشغولة من قبل نازحين داخلياً. في غالبية الأحيان، لم يكن النازحون يحصلون على أي مساكن بديلة أو تعويضات.

لا يزال النازحون داخلياً يصارعون من أجل كسب دخل ثابت. ففي المناطق الريفية، يتم توظيف البعض في حين يمتلك آخرون الأراضي والماشية والأصول اللازمة لممارسة أنشطة زراعية مربحة. ونظراً إلى انعدام الاستثمارات في المناطق الريفية، باتت الحدائق المنزلية مصدرهم الرئيسي للغذاء فظلوا يعتمدون على المساعدات الحكومية والتحويلات المالية من الأقارب. أمّا النازحون في المدن، فيبدو أنهم يعثرون على الوظائف بسهولة أكبر، ولكن بشكل رئيسي في السوق غير النظامية ذات الأجور المتدنية.

لم يتمكن الكثير من النازحين الذين انتقلوا إلى العاصمة باكو من تسجيل مكان إقامتهم الجديد، وذلك بسبب العمليات البيروقراطية والمطالبات بدفع مبالغ غير رسمية وبسبب سياسة الحكومة الرامية إلى الحد من الهجرة إلى المدن. فمن دون تسجيل مكان الإقامة، عجز النازحون عن الوصول إلى العمالة النظامية أو المساعدات الحكومية أو خدمات الرعاية الصحية أو التعليم أو المعاشات التقاعدية. نتيجة لذلك، انفصل أعضاء الأسر بعضهم عن بعض مع انتقال أحدهم إلى باكو للعمل في حين ظلّ بقية أفراد الأسرة في مناطقهم للحصول على مستحقاتهم. كما واجه النازحون داخلياً صعوبة أيضاً في شراء العقارات بسبب وضع إقامتهم المؤقتة، وفي الحصول على معاشاتهم التقاعدية المستحقة بسبب فقدانهم سجلاتهم أثناء النزوح كما في الترشح لمناصب عامة في أماكن إقامتهم الحالية.

وقد أجرت وزارة التربية والتعليم خلال العام 2009 دراسة حول نوعية ومستوى التعليم للأطفال النازحين داخلياً. يتلقى حوالي 60 في المائة من الأطفال النازحين تعليمهم بشكل منفصل عن الأطفال المحليين، ولكن الأهالي يستطيعون إرسال أبنائهم إلى صفوف مختلطة. أما المدارس، فتحتاج إلى الترميم والتجديد والمزيد من المعلّمين المؤهلين، لا سيما في المناطق الريفية. لا يستطيع الأهل دائماً تحمّل نفقات النقل والملابس واللوازم لأطفالهم، ممّا حدّ من نسبة حضورهم إلى المدارس، كما الزواج المبكر للفتيات وهجرة الأسر لغرض العمل. يعتبر النازحون أنهم لا يستطيعون تحمّل نفقات التعليم العالي على الرغم من تمتعهم بحق الإعفاء من الأقساط الدراسية.

يبدو أن صحة النازحين داخلياً لا تزال تتأثر بنزوحهم. فبحسب إحدى الدراسات التي أجريت خلال العام 2009، عانى غالبية النازحين من اضطرابات في الصحة العقلية، كما أن أطفالهم قد تعرضوا للصدمات من جرّاء النزوح، على الرغم من عدم اختبارهم لأي عمليات عسكرية مباشرة. لم يتقدم معظم هؤلاء النازحين بطلبات للحصول على خدمات صحية عقلية بسبب عدم معرفتهم بها أو خوفاً من تعرضهم للوصم أو بسبب عجزهم عن تحمل تكاليفها أو بسبب النقص في الخدمات والموظفين المؤهلين. تتوفر بعض الخدمات الصحية والأدوية مجاناً للنازحين داخلياً، غير أنه لا يسهل الوصول إلى المعلومات بشأنها، وعلى غرار غيرهم من المواطنين، يتوجب عليهم دفع بعض التكاليف الرسمية إلى جانب المدفوعات غير الرسمية.

تواصل الحكومة تفضيلها لعودة النازحين داخلياً على خيارات التسوية الأخرى. ولتحسين الاستجابة الوطنية، لا بد من بذل الجهود لإشراك النازحين في اتخاذ القرارات التي تؤثر فيهم والإقرار بحقهم في الاختيار بحرية بين العودة والاستيطان في منطقة أخرى واتخاذ التدابير لتعزيز استقلالية النازحين في أماكن إقامتهم الحالية.

في العام 2009، رفعت ثلاث لجان منبثقة عن هيئات منشأة بموجب معاهدات للأمم المتحدة توصيات إلى الحكومة بشأن النازحين داخلياً. وشملت هذه التوصيات ضمان تكافؤ الفرص وتبسيط إجراءات تسجيل العنوان ومواصلة تحسين قدرة وصول النساء والفتيات إلى التعليم والعمالة والصحة والسكن وضمان التشاور خلال إعادة تأهيل المراكز الجماعية. كما رفعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة توصياتها إلى الحكومة بشأن النازحين داخلياً خلال الاستعراض الدوري الشامل لأذربيجان الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان في وقت مبكر من هذا العام.

البوسنة والهرسك

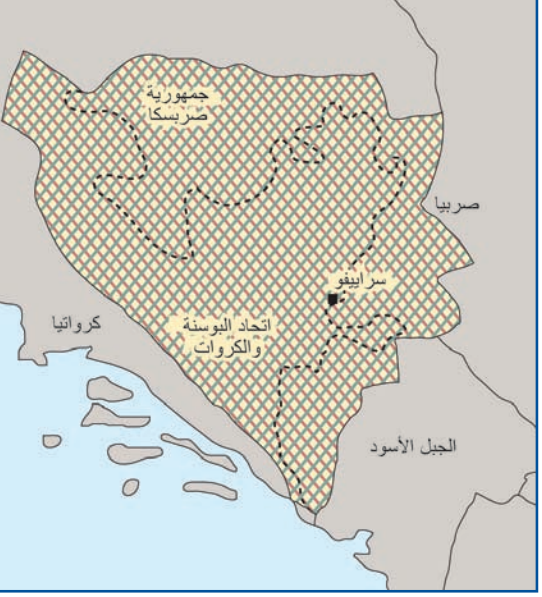

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	114.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	3.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1992
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	1.000.000 (1993)
حالات النزوح الجديدة	غير محدد
أسباب النزوح	صراع مسلح ذو طابع دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	76

في بدايات التسعينيات، أدت أعمال العنف المعمم والصراعات المسلحة بين القوات المسلحة والميليشيات اليوغوسلافية والكرواتية والبوسنية، مع ما رافقها من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، إلى نزوح أكثر من مليون شخص وخلق مناطق متجانسة عرقياً داخل دولة البوسنة والهرسك المستقلة حديثاً. وبحلول نهاية العام 2009، كان حوالي 580.000 نازح قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، في حين أفادت الحكومة أن حوالي 114.000 شخص ظلوا نازحين.

انتقلت غالبية النازحين إلى المناطق التي يشكلون فيها الأكثرية العرقية، ولا يتعرضون بالتالي للتمييز. غير أن التمييز الذي يواجهه العائدون من الأقليات العرقية المحلية في مناطق العودة استمر بالتأثير على فرص كسب الرزق المتاحة أمامهم وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات. 98 في المائة من النازحين الذين عادوا إلى ديارهم خلال العام 2009 إنما رجعوا إلى المناطق التي كانوا يعيشون فيها كجزء من الأقلية.

العديد من الأشخاص الذين ظلوا نازحين هم من المسنين والسكان الضعفاء الذين لا يزالون بحاجة إلى مساعدة خاصة لكي يتمكنوا من الوصول إلى المسكن اللائق والدخل والرعاية النفسية والاجتماعية والعلاج للأمراض المزمنة. ترتفع نسبة تمثيل هؤلاء الأشخاص بين الـ7.000 نازح الذين استمروا بالعيش في ظل ظروف صعبة للغاية داخل المراكز الجماعية. خلال العام 2009، لم يتجاوز عدد العائدين الـ1.000 شخص، في حين قلت احتمالات التحسينات بالنسبة إلى النازحين داخلياً المتبقين نظراً إلى غياب التدابير الرامية إلى تسهيل اندماجهم في أماكن النزوح. وظلت الحكومة مترددة حيال وضع أي مشروع من هذا القبيل، على الرغم من بعض المبادرات المتخذة من قبل كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس أوروبا.

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى تفكك نظام الرعاية الاجتماعية في البوسنة إلى خفض معاشات التقاعد وغيرها من المنافع الاجتماعية في مناطق معينة، ممّا يحد بشكل كبير من قدرة المسنين على اختيار مكان إقامتهم، في حين أن انعدام التعاون بين برامج التأمين الصحي في الكيانين السياسيين البوسنيين - اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا - يصعب على المتقاعدين والعائدين بشكل عام الحصول على الرعاية الصحية.

بموجب الملحق السابع من اتفاق دايتون للسلام (1995)، تركز دعم الحلول الدائمة بشكل شبه حصري على عودة النازحين واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية. ممّا أدى إلى استبعاد خيارات التسوية الأخرى، إذ أن دعم الإدماج المحلي كان ينظر إليه على أنه محاولة لترسيخ تأثير الحرب و"التطهير العرقي" الذي كان الدافع وراء النزوح. ظل هذا التصور يوجه النهج الذي تعتمده الحكومة لتسهيل التوصل إلى حلول دائمة خلال العام 2009: وضعت وزارة حقوق الإنسان واللاجئين مسودة نسخة منقحة من الاستراتيجية الوطنية لتنفيذ الملحق السابع، تقرّ، مع الاستمرار بالتركيز على العودة، بالحاجة إلى تعويض الأشخاص عن الممتلكات المفقودة (بدلاً من مجرد التركيز على الاسترداد) ومساعدة الأشخاص الضعفاء غير القادرين أو الراغبين في العودة، وبالتالي توفير دعم بحكم الأمر الواقع للاندماج المحلي؛ لكن بحلول نهاية العام 2009، وعلى الرغم من الدعم القوي من جانب المجتمع الدولي، لم تكن الاستراتيجية المنقحة قد اعتمدت بعد من قبل مجلس الشعوب التابع للبرلمان، وذلك بسبب الخلافات حول ما إذا كان ينبغي تخصيص الموارد لمشاريع العودة فقط، الأمر الذي يحظى بتأييد الأطراف البوسنية، أو توزيعها بين مبادرات العودة والاندماج المحلي.

وقد زادت الوزارة الدعم المالي لحالات العودة خلال السنوات الثلاث الماضية، كما عزّزت نطاق المساعدة المقدمة، وذلك من خلال إضافة أنشطة مدرة للدخل وإعادة تأهيل البنية التحتية للمساعدات في مجال إعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، تمّ إقران هذه البرامج الأكثر شمولاً بالمزيد من الدعم لعملية الإدماج المحلي، إذ أن ذلك قد يؤدي على الأرجح إلى استجابة أكثر فعالية.

على الرغم من الالتزام الدولي الإنساني المثير للإعجاب الذي أعقب الحرب في البوسنة والهرسك، لم تستمرّ سوى بعض المنظمات القليلة بتقديم الدعم للنازحين داخلياً، لا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما كان للاتحاد الأوروبي دور رئيسي أيضاً في التأثير على سياسة الحكومة لصالح النازحين داخلياً من خلال عملية الانضمام. وقدّم مصرف التنمية لمجلس أوروبا قروضاً كبيرة إلى كل من المفوضية والسلطات البوسنية لتسهيل عودة وإعادة إدماج النازحين واللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في مراكز جماعية.

قبرص

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	ما يصل إلى 201.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما يصل إلى 22.3%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1974
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	210.000 (1975)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح ذو طابع دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	32

في العام 1974، عمدت جماعات مدعومة من قبل الحكومة العسكرية في اليونان إلى خلع الزعيم القبرصي، وأرسلت تركيا قوات إلى الجزيرة رداً على ذلك. فاضطر مئات الآلاف من الأشخاص إلى مغادرة منازلهم: فرّ القبارصة اليونانيون إلى الجنوب، في حين لجأ القبارصة الأتراك إلى الشمال. وقد عانى كلا الفريقان من خسائر كبيرة وكانا بحاجة إلى مساعدات واسعة النطاق. فشلت المساعي لإيجاد حل دبلوماسي؛ وفي العام 1975، أعلن القبارصة الأتراك قيام دولتهم الخاصة التي عرفت في العام 1983 باسم "الجمهورية التركية لشمال قبرص" (شمال قبرص)، غير أنها لم تحظ باعتراف أي دولة أخرى غير تركيا. فقامت منطقة عازلة خاضعة لمراقبة الأمم المتحدة منذ ذلك الحين وقسمت الجزيرة في ظلّ غياب الحلول السياسية.

وقد أفادت حكومة جمهورية قبرص في العام 2009 بأن حوالي 201.000 شخص من القبارصة اليونانيين لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بسبب الاجتياح العسكري والاحتلال التركي. أمّا الإدارة القبرصية التركية، فقد أكّدت أن التدخل التركي قد حرر القبارصة الأتراك من سيطرة القبارصة اليونانيين بعد تعرضهم لحركات عديدة من النزوح حتى العام 1974، وأن النزوح الداخلي قد انتهى في العام 1975، مع اتفاقية فيينا الثالثة التي مكنت السكان من الانتقال أو البقاء في المناطق التي كانوا يعيشون فيها مع تزويدهم بالمساعدة الضرورية وضمانات الحماية. وفي حين أن العديد من القبارصة اليونانيين ظلوا يرتقبون العودة وتلقي التعويضات عن الممتلكات التي فقدوها، فمعظم القبارصة الأتراك اعتبروا نزوحهم إلى الشمال كخطوة دائمة، وانصب اهتمامهم خلال العام 2009 على مصير الممتلكات التي كانوا يعيشون فيها في حال تم وضع حد لتقسيم الجزيرة.

بحلول العام 2009، كان النازحون على جانبي المنطقة العازلة يعيشون في ظلّ ظروف جيدة نسبياً، على غرار غيرهم من السكان غير النازحين. استمرّت حكومة جمهورية قبرص بتوفير المساكن مجاناً لحاملي بطاقات التعريف عن اللاجئين، وكان من المقرّر أن تتلقى حوالي 15.000 أسرة سندات الملكية لهذه المساكن بحلول نهاية العام 2009. غير أن النازحين داخلياً ظلوا يواجهون مشاكل خاصة تتعلق بنزوحهم، مثل استحالة العودة والنقص في المعلومات حول مصير ومكان وجود أقاربهم المفقودين ومحدودية السيولة المالية بسبب خسارة الممتلكات. وكانت 11 عائلة من القبارصة اليونانيين الذين طالبوا بالعودة نهائياً إلى الشمال لا تزال في انتظار القرار بهذا الشأن في العام 2009 إذ لم يكن هنالك معايير متفق عليها للعودة. بحلول نهاية السنة، كانت اللجنة المشتركة المعنية بالمفقودين قد أعادت رفات 196 مفقود تم تحديد هويتهم إلى أسرهم، غير أن حوالي 2.000 شخص كانوا لا يزالون مفقودين.

ما من آلية تعويض متبادلة ومعترف بها عن الممتلكات المفقودة؛ فالقبارصة اليونانيون والأتراك قد لجأوا إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان من أجل ضمان حقوقهم في الملكية، فضلاً عن المؤسسات ذات الصلة من كلا الطرفين. بحلول نهاية العام 2009، كانت لجنة الأموال غير المنقولة في شمال قبرص قد أصدرت 139 قراراً بشأن ادعاءات تتعلق بالملكية من خلال منح تعويضات بشكل رئيسي، غير أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لم تتمكن بعد من الحكم على فعالية تعويضاتها. وفي العام 2009، استعاد أحد النازحين القبارصة اليونانيين ملكيته في الشمال بعد أن حكمت محكمة العدل الأوروبية بأن أي حكم قضائي يصدر في دولة من الاتحاد الأوروبي يكون واجب النفاذ في كافة الدول الأعضاء الأخرى، وهكذا ينبغي على محكمة الاستئناف في المملكة المتحدة التقيّد بقرار محكمة جمهورية قبرص الصادر في العام 2004 والذي يقضي بتسليم البريطانيين للأراضي.

لا يزال النازحون وأطفالهم يعانون من عدم المساواة بموجب قانون جمهورية قبرص. فالأطفال المولودون لرجال يتمتعون بصفة "النازحين" لهم الحق في البطاقات الخاصة باللاجئين والمنافع المتصلة بها، في حين أن أطفال النساء اللواتي يتمتعن بالصفة نفسها لا يحق لهم سوى الحصول على شهادة تحديد النسب التي لا تسمح لهم بالوصول إلى المنافع نفسها. وقد بلغ عدد الأشخاص الذين تأثروا من جرّاء هذا التمييز خلال العام 2009 حوالي 51.000 شخص. خلال العام، حثت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحكومة على وضع حد لهذا التمييز، على غرار العديد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال الاستعراض الدوري الشامل الذي أجراه مجلس حقوق الإنسان. وفي ظل غياب أي تعويض أو سبيل انتصاف محلي، لجأت حوالي 100 أم نازحة مع أطفالهن إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لحلّ هذه المسألة.

تضاعفت جهود إحقاق السلام في العام 2009، مع تكثيف المحادثات المدعومة من قبل الأمم المتحدة بين قادة القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك وفتح معبر سابع لمنطقة "الخط الأخضر" العازلة كجزء من إجراءات بناء الثقة. خلال العام، التقى خبراء دوليون في مجال شؤون الحكم وتقاسم السلطة والملكية مع فرق التفاوض من الطرفين. غير أن مجالات الاختلاف لا تزال قائمة إذ أن عملية تحضير المجتمعات المحلية لإيجاد الحلول لم تكن كافية، كما لم يتم إشراك النازحين داخلياً في عملية السلام. ينوي القادة إطلاق مرحلة جديدة ومكثفة من المحادثات المتصلة بإعادة توحيد البلاد خلال العام 2010.

جورجيا

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	ما لا يقل عن 230.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما لا يقلّ عن 5.3%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1992، 2008 (أوسيتيا الجنوبية)؛ 1994 (أبخازيا) ؛ 2008 (أبخازيا)
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	غير محدّد
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان

لقد اضطرّ السكان في جورجيا إلى النزوح بسبب عدة موجات من الصراع. فالقتال الذي كان قد اندلع في أوائل التسعينيات في أوسيتيا الجنوبية سرعان ما أعقبه صراع في أبخازيا. ومؤخراً، في العام 2008، اندلع صراع بين جورجيا وروسيا بشأن منطقة أوسيتيا الجنوبية. ومع استمرار المفاوضات، لا تزال الصراعات من دون حلّ ولا تزال تسوية أوضاع النازحين بعيدة المنال.

في نهاية العام 2009، كان هنالك ما لا يقلّ عن 220.000 نازح في جورجيا، بما في ذلك ما يصل إلى 22.000 كانوا قد نزحوا خلال العام 2008. كما كان هنالك أيضاً حوالي 10.000 نازح في أوسيتيا الجنوبية وعدد غير محدّد في أبخازيا. بحلول نهاية السنة، عاد أكثر من 100.000 شخص كانوا قد نزحوا خلال العام 2008 إلى كلّ من أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية والمناطق المتاخمة لها. وحوالي 45.000 من الأشخاص الذين نزحوا خلال التسعينيات، والذين كانت جورجيا لا تزال تعتبرهم كنازحين داخلياً، قد عادوا على مرّ السنوات إلى مقاطعة غالي في أبخازيا.

بدأت في ربيع 2009 عملية تسجيل الأشخاص الذين نزحوا خلال العام 2008. وبحلول نهاية هذا العام، كان قد تم تسجيل نحو 16.000 نازح جديد وظلت العملية مستمرة. وقد تلقى هؤلاء النازحون مساعدات مالية لمرة واحدة، كما تم إدراجهم تلقائياً في البرنامج الوطني الرسمي للمساعدة الاجتماعية. لم يتمكن بعض النازحين الذين كانوا قد فقدوا وثائقهم أو خلّفوها وراءهم من تسجيل أنفسهم بحلول نهاية السنة، فواجهوا صعوبة خاصة في الحصول على المعاشات المخصصة لذوي الإعاقة وعلى الدعم الاجتماعي.

خلال العام 2009، أعيد توطين حوالي 7.000 عائلة كانت قد اضطرت إلى النزوح في العام 2008 وذلك في قرى جديدة وشقق مرممة. تفاوتت الظروف المعيشية والمساعدات المقدمة في هذه القرى الجديدة، غير أن المنازل المشيّدة كانت بشكل عام سيئة، مع أنظمة مياه وصرف صحي غير ملائمة. لم يكن هنالك عدد كاف من الوظائف المحلية كما أن بعض القرى كانت تفتقر إلى المدارس والعيادات الطبية، غير أن بنيتها التحتية كانت تشهد نمواً بطيئاً.

اضطرّ معظم النازحين داخلياً والعائدين إلى تحمّل ظروف معيشية غير ملائمة. في العام 2009، كان حوالي نصف مجموع النازحين يعيشون في مساكن خاصة وكانت المعلومات المتوفرة حول أوضاعهم نادرة؛ أمّا النصف الآخر، فكانوا يعيشون في مراكز جماعية، كانت عبارة عن مبان غير سكنية، متهالكة ومكتظة. وكان العديد من العائدين يعيشون في منازل متضررة لا يستطيعون تحمل نفقات إصلاحها، أو لا يزالون يعتمدون على استضافة الأقارب أو الأصدقاء.

في العام 2009، عرضت الحكومة على النازحين في بعض المراكز الجماعية الفرصة لتملّك الحيّز المخصص لهم. وقد شملت عملية الخصخصة هذه أيضاً ترميم عدد من المراكز الجماعية. بحلول نهاية العام، كانت نحو 7.000 عائلة قد وقّعت على اتفاقات شراء. غير أن الإجراءات قد اختلفت والمعلومات كانت محدودة فلم تتلق كافة الأسر الحيّز المعيشي الكافي أو المعلومات حول البدائل المتاحة.

كان العديد من النازحين عاطلين عن العمل خلال العام 2009 ممّا اضطرّهم إلى مواصلة الاعتماد على الإعانات والمساعدات. كما أن قدرة النازحين على الوصول إلى الوظائف الرسمية كانت أقلّ من غيرهم، بسبب استمرار استبعادهم عن الشبكات المحلية وافتقارهم، في غالبية الأحيان، إلى المهارات المطلوبة. كما أن البعض كانوا قد تلقّوا قطع أرض، صغيرة بمعظمها، وغير خصبة بغالبيتها وأحياناً بعيدة عن منازلهم. اضطرّ العديد من العائدين في أبخازيا والمناطق المجاورة من أوسيتيا الجنوبية الذين كانوا قد استردّوا أراضيهم الأصلية إلى مواصلة كفاحهم في سبيل إعادة بناء سبل رزقهم الزراعية في ظلّ انعدام الأمن وتفشي الإجرام الذي كان سائداً، وذلك نظراً إلى قدم الآلات المستخدمة ومحدودية قدرة الوصول إلى الأسواق.

يرتاد الأطفال النازحون المدارس بانتظام، على الرغم من تردي مستوى التعليم عموماً في جورجيا. ومن المشاكل في هذا المجال، النقص في المعلمين المؤهلين، قدم المدارس وسوء تجهيزها، تكلفة الكتب واللوازم المدرسية، والنقص في وسائل النقل في بعض المناطق. استمر التعليم المنفصل لحوالي 4.000 طفل توزعوا على 15 مدرسة للنازحين داخلياً في جورجيا. معظم الأطفال الذين عادوا إلى أبخازيا كانوا يتلقون تعليمهم باللغة الجورجية، علماً أن فرص العمل المتاحة لأولئك الذين يتخرجون من دون مهارات جيدة في اللغة الروسية غالباً ما تكون محدودة.

صعب على النازحين الوصول إلى الرعاية الصحية، إذ أن المدفوعات من الأموال الخاصة لقاء الأدوية والعلاجات الخاصة التي لا يغطيها التأمين الصحي الحكومي قد أدّت إلى ترك العديد من الأمراض من دون علاج اجتناباً لتراكم الديون. لم يكن هنالك عدد كاف من العيادات والعاملين الصحيين في المستوطنات الجديدة، كما أن الحاجة المستمرّة للمساعدة النفسية والاجتماعية لم تكن تلبّى. في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، لم تكن الخدمات الطبية بشكل عام كافية أو وملائمة.

في العام 2009، اعتمدت الحكومة خطة عمل منقحة لتنفيذ استراتيجيتها الخاصة بالنازحين داخلياً، تتضمن تدابير لكافة مجموعات النازحين داخلياً، وتهدف إلى توفير المساكن وتعزيز الدمج الاجتماعي والاقتصادي وإعلام الأشخاص بالقرارات التي تؤثر فيهم. غير أنه لا بد بعد من وضع البرامج التي من شأنها تعزيز الهدفين الأخيرين.

استمرّ النازحون داخلياً بتلقي المساعدة من عدة منظمات دولية، ولكن في حين واصلت بعض هذه المنظمات تقديم المساعدة في أبخازيا، لم تتمكن معظم الوكالات الإنسانية من الوصول إلى أوسيتيا الجنوبية عبر جورجيا. كما أن اختتام بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وبعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى جورجيا قد حدّ بشكل كبير من التواجد الدولي في أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية.

الاتحاد الروسي

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	80.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.1%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1994 (الشيشان)؛ 1992 (أوسيتيا الشمالية)
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	500.000 (1996)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	71

بعد مرور أكثر من 15 عاماً على فرارهم من منازلهم، كان لا يزال هنالك ما لا يقلّ عن 80.000 نازح داخلياً في شمال القوقاز في العام 2009، بالإضافة إلى عدد غير محدّد في مناطق أخرى من البلاد. وقد تم نزوح أكثر من 800.000 شخص في الشيشان عقب الحروب الانفصالية التي اندلعت على التوالي في العامين 1994 و1999، في ما يصل إلى 64.000 شخص أنغوشي قد اضطروا إلى النزوح أثناء الصراع مع المقاتلين الأوسيتيين في العام 1992 بشأن منطقة بريغورودني في أوسيتيا الشمالية.

في أوائل العام 2009، أعلنت الحكومة الاتحادية بشكل واضح أن نظام "مكافحة الإرهاب" الذي كان سائداً في الشيشان منذ عقد من الزمن قد انتهى. غير أن الاعتداءات وعمليات الخطف والقتل قد زادت خلال السنة، فواصلت السلطات تنفيذ "عملياتها الخاصة"، وأفيد عن ارتكابها لعمليات خطف وقتل، وفي بعض الحالات حرق لمنازل أشخاص يشتبه في تعاونهم مع جماعات المنشقين. ظلّ مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان متفلتين من العقاب، في حين تعرّض الأشخاص الذين كانوا يحاولون فضح هذه الارتكابات للتهديد والمضايقة والقتل، ممّا حدّ من حالات الإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان في الشيشان وأنغوشيا.

على الرغم من استمرار انعدام الأمن، أفاد النازحون الشيشان الذين كانوا يعيشون في أنغوشيا أن المسؤولين الحكوميين كانوا يمارسون الضغوط عليهم من أجل توقيع استمارات طلبات العودة في العام 2009. وجاءت الحملة الرامية إلى تشجيع عودة النازحين من المستوطنات المؤقتة في أنغوشيا إلى الشيشان نتيجة لاتفاق كان قد عقد في مطلع السنة بين رئيسي الجمهوريتين. بعد وقت قصير من عقد هذا الاتفاق، تمّ سحب النازحين داخلياً الذين كانوا لا يزالون في أنغوشيا من مراكز الإقامة ولائحة المساعدة الحكومية، كما عمدت الحكومة إلى فسخ الاتفاقيات المالية مع مالكي المستوطنات المؤقتة التي كانت تأويهم. وأفاد النازحون عن مواجهتهم لاحقاً الصعوبات في تمديد تسجيل إقامتهم، مما حدّ من فرص حصولهم على الخدمات الاجتماعية. كما أن بعض النازحين الذين كانوا قد عادوا إلى الشيشان رجعوا في وقت لاحق إلى أنغوشيا عندما لم تتحقق وعود الحكومة بتأمين المساكن في الشيشان. قام مفوض حقوق الإنسان في مجلس أوروبا بزيارة إلى شمال القوقاز في العام 2009، حيث أكّد على وجوب ضمان حرية وفردية اختيار النازحين داخلياً بين العودة والاندماج في أماكن إقامتهم الحالية والاستيطان في منطقة أخرى من البلاد.

عاد أكثر من 25.000 شخص إلى أوسيتيا الشمالية بحلول العام 2009، وذلك بمساعدة الحكومة. في العام 2009، وقّع زعماء أوسيتيا الشمالية وأنغوشيا اتفاقاً لتحسين العلاقات، بما في ذلك من خلال تسهيل عودة النازحين وعملية توطينهم. غير أنه لم يتضح ما إذا كان كافة النازحين سيكونون قادرين على العودة إلى مناطقهم الأصلية.

وأفاد بعض العائدين أنهم لم يتمكنوا من استخدام التعويض السكني للاستقرار في مناطق العودة، خاصة في مايسكوي أو نوفي حيث سبق للنازحين الاستيطان فيهما. ومن الصعوبات الأخرى التي واجهها العائدون التعليق المؤقت للمدفوعات بسبب عدم صرف أموال الاتحاد بشكل كامل. كما أن قدرة وصول النازحين إلى برنامج التعويضات السكنية كانت محدودة خلال العام 2009.

لا تزال مسألة عدم ملاءمة المساكن تمثل مشكلة بالنسبة إلى معظم النازحين داخلياً والعائدين. فحوالي 40.000 شخص في الشيشان وأنغوشيا وداغستان وأوسيتيا الشمالية كانوا لا يزالون بحاجة إلى مسكن دائم في العام 2009. وواصلت السلطات في الشيشان وأنغوشيا إغلاق "دور الرعاية" الجماعية التي كان لا يزال العديد من النازحين يعيشون فيها، وذلك بمعدلٍ أسرع من ذي قبل في أنغوشيا. لم يكن النازحون على علم تام دائماً بعمليات إغلاق دور الرعاية أو النقل أو على استعداد للانتقال، كما أن المساكن البديلة لم تكن دائماً ملائمة. لم يكن الكثير من النازحين المقيمين في دور الرعاية في الشيشان يملكون عقد إيجار مناسب لمسكنهم، فلم يكونوا بالتالي محميين ضد الطرد غير القانوني أو مؤهلين لبعض الإعانات. وأفادت الحكومة أن النازحين في العديد من دور الرعاية في غروزني قد حظوا بفرصة تملّك شققهم مجاناً. أما خارج منطقة شمال القوقاز، فقد استمرت عمليات إجلاء النازحين الذين يعيشون في دور رعاية، من دون تزويدهم بمساكن بديلة.

اضطرّ بعض النازحين داخلياً إلى الاستمرار بالكفاح من أجل تأمين والحفاظ على الوثائق. ظلّ النازحون داخل وخارج منطقة شمال القوقاز يعانون من المشاكل أثناء محاولتهم تجديد جوازات سفرهم الداخلية وتسجيل محل إقامتهم وصفة "المهاجرين القسريين" التي يحتاجون إليها للوصول إلى الوظائف والخدمات والمنافع. لم يتلق سوى حوالي 40.000 نازح مسنّ من الشيشان، من الذين كانوا يعيشون خارج منطقة شمال، الحد الأدنى من تعويضات نهاية الخدمة، وذلك بسبب تلف كتيبات عملهم وسجلات تاريخهم الوظيفي خلال النزاعات، ولم يتم وضع أي آلية لضمان حصولهم على معاشات التقاعد التي يستحقونها.

لضمان ترجمة تصريحات الوكالات الحكومية خلال العام 2009 بشأن الحلول الدائمة للنازحين داخلياً إلى أفعال، ينبغي الاستمرار ببرامج إيواء النازحين داخلياً كما ينبغي توسيع نطاق الجهود المبذولة لتشمل تدابير لتسهيل وصول النازحين إلى الخدمات والمنافع وزيادة اعتمادهم على الذات وتلبية احتياجات الأكثر ضعفاً بينهم. لا بد من الاستمرار في رصد النازحين داخلياً والعائدين لضمان قدرتهم على التمتع بشكل متزايد بحقوقهم على قدم المساواة مع جيرانهم غير النازحين.

تركيا

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	1.201.000 – 954.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	1.6% – 1.3
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1984
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	غير محدد
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	79

نزح نحو مليون شخص من البلدات والقرى في جنوب شرق تركيا خلال الثمانينيات والتسعينيات نتيجة لأعمال المتمردين من حزب العمال الكردستاني وسياسات مكافحة التمرد المعتمدة من قبل الحكومة التركية. لقد أجبر أكثر من 60 في المائة من هؤلاء النازحين على الفرار من منازلهم خلال الفترة الممتدة بين العامين 1991 و1996.

بحلول تموز/يوليو 2009، ووفقاً لإحصاءات الحكومة، كان ما يزيد قليلاً عن 150.000 شخص قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية. كما كان آخرون يعودون لفترة مؤقتة فقط، معظمهم خلال أشهر الصيف، منتقلين بين المدن وقراهم الأصلية. على الرغم من تحسّن الوضع الأمني في جنوب شرق البلاد منذ التسعينيات، تصاعدت الاشتباكات بين القوات الحكومية وحزب العمال الكردستاني ابتداءً من العام 2004، مع إعلان حزب العمال الكردستاني نهاية وقف إطلاق النار الذي دام خمس سنوات، خاصة في السنوات الثلاث الماضية، ممّا أثنى عن العودة وهدد حتى بحركات نزوح جديدة.

في العام 2005، تجمّع 75 في المائة من النازحين داخلياً في المراكز الحضرية، وذلك ضمن كل من المحافظات المتضررة والمناطق الأخرى من تركيا. وفي العام 2009، كان معظمهم يعيشون في أطراف اسطنبول وأنقرة وإزمير وأضنة، وفي المدن في جنوب شرق البلاد، مثل باتمان وهكاري وديار بكر وفان، بعد أن استقروا وسط السكان الفقراء في المناطق الحضرية، لكن مع تعرّضهم للتمييز والتهميش الحاد الاجتماعي والاقتصادي ومحدودية فرص الوصول إلى التعليم والمساكن والرعاية الصحية. من المشاكل الخاصة التي تم تحديدها في أوساط جماعات النازحين قسراً نذكر الصدمات النفسية وانخفاض مستويات التعليم وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين النساء. كما أفيد عن تزايد عمالة الأطفال والعنف المنزلي في المراكز الحضرية.

وكانت السياسات حتى العام 2009 قد شجّعت إلى حد كبير على العودة مقابل الاندماج المحلي والاستيطان في مناطق أخرى؛ غير أن حالات العودة ظلت محدودة. وشملت العقبات القائمة في وجه العودة المستدامة تصاعد أعمال العنف واستمرار تواجد ميليشيات حراس القرى الحكومية التي غالباً ما كان أفرادها يساهمون في الأسباب الأصلية للنزوح، ووجود حوالي مليون لغم أرضي في الأقاليم المتاخمة لسوريا والعراق. وقد افتقرت مناطق العودة أيضاً للفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية، بما في ذلك المياه النظيفة والكهرباء وخطوط الهاتف والمدارس والطرق.

اتخذت الحكومة خطوات ملحوظة لمعالجة مشكلة النزوح الداخلي. فأطلقت في العام 1994 مشروع العودة إلى القرى وإعادة التأهيل لتسهيل عودة النازحين وإعادة تأهيلهم؛ وفي العام 2005، قامت بتكليف لإجراء مسح وطني حول عدد النازحين داخلياً وأوضاعهم ووضعت مسودة استراتيجية وطنية للتصدي لمشاكل النازحين داخلياً واعتمدت قانوناً متعلقاً بالتعويضات. كما أنها وضعت خطة تجريبية شاملة في مقاطعة فان. تعالج "خطة عمل فان" حالات النزوح الريفية والحضرية. وبحلول نهاية العام 2009، كان لا يزال العمل جارياً على إعداد خطط مماثلة في 12 محافظة أخرى في جنوب شرق البلاد. وتهدف هذه الخطط إلى وضع الأساس لخطة عمل وطنية تقوم على أساسها استجابة شاملة للتصدي للنزوح الداخلي.

على الرغم من ذلك، استمرّت الثغرات في الاستجابة، سواء بالنسبة إلى النازحين داخلياً في جنوب شرق البلاد وغيرهم من النازحين في أجزاء أخرى من تركيا، كما استمرّ المراقبون من المجتمع المدني بالإعراب عن مخاوفهم حيال بقاء أوضاع النازحين داخلياً على حالها. فانتقد المراقبون برامج العودة لانعدام الدعم المقدّم إلى العائدين، وافتقارها إلى الشفافية والاتساق والتشاور والتمويل. على الرغم من محاولات معالجة بعض هذه القضايا في خطة عمل فان، لا تزال انتقادات مماثلة توجّه في هذا الصدد. وقد تعرضت خطة عمل فان بدورها للانتقادات لعدم اعترافها بقضية الأكراد وانعدام الأمن الذي يعانون منه، لا سيما نظام حراسة القرى في مناطق العودة. كما تستمرّ المخاوف أيضاً حيال عدم معالجة أوضاع النازحين خارج جنوب شرق البلاد.

تسيطر مسألة موقع الشعب الكردي في تركيا على حالة النزوح. فغالبية النازحين هم من الأكراد الذين يتصل نزوحهم ووضعهم الحالي بعدم الاعتراف بهويتهم الكردية. في السنوات القليلة الماضية، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات التي لم يسبق لها مثيل باتجاه نوع من "الانفتاح الديمقراطي" الذي قد يكون له تأثير كبير على الاستجابة المتصلة بالنزوح. غير أن منظمات حقوق الإنسان قد أدانت استمرار التمييز والقيود المفروضة على الحريات، وأطلقت النداءات المتكررة لمعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية ووضع حدّ لإفلات الجناة من العقاب.

لقد تأثر تقدم العمل من أجل النازحين داخلياً في تركيا بالمؤسسات الإقليمية والدولية، مثل الاتحاد الأوروبي والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا. وفي آخر تقرير له في العام 2009، أكّد مفوض مجلس أوروبا لحقوق الإنسان على ضرورة وضع خطة شاملة لمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهها النازحون داخلياً وضمان حلول دائمة مستدامة. ولتمكين النازحين من إيجاد حلول مستدامة، يتعين على المجتمع الدولي مواصلة التأكيد على ضرورة معالجة أوضاعهم في المناطق الحضرية والعقبات التي تحول دون عودتهم أو إدماجهم أو إعادة توطينهم وتشجيع الجهود الأوسع نطاقاً من أجل تحقيق المصالحة.

أرمينيا

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	8.400
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.3%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1988
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	65.000 (1992)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي، صراع مسلّح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	84

كشفت إحدى عمليات المسح التي أجريت في العام 2004 عن وجود أكثر من 8.000 شخص لا يزالون نازحين في أرمينيا، وذلك بعد مرور عقدين تقريباً على أعمال العنف والصراعات مع أذربيجان التي كانت قد أجبرتهم على الفرار في أوائل التسعينيات. فقد أدى الصراع إلى نزوح نحو 65.000 شخص داخل البلاد، غير أنهم لم يتلقوا تقريباً أي اهتمام من قبل الحكومة مقارنة مع مجموعات النازحين الأخرى الأكبر حجماً، بمن فيهم اللاجئون من أذربيجان والنازحون من جرّاء زلزال العام 1988 وغيرها من الكوارث. كما أن المنظمات الدولية قد أهملت إلى حد كبير محنتهم. فضلاً عن ذلك، فقد أدّى تواري هؤلاء النازحين عن الأنظار والنقص في تسجيلهم ورصدهم إلى زيادة صعوبة تقدير العدد الذي تمكن من إيجاد الحلول الدائمة بينهم.

ما من أرقام دقيقة متاحة حول عدد النازحين الذين عادوا إلى ديارهم. لقد أعاد معظم العائدين بناء منازلهم من تلقاء أنفسهم، ولا يزال مستوى التعليم والرعاية الصحية ضعيفاً. كما أن بعض العائدين لا يتمتعون بالأمان خاصة في ظل عدم إزالة الألغام الأرضية واستمرار المناوشات بين أرمينيا وأذربيجان. وقد أدى هذا الاستمرار في انعدام الأمن إلى عرقلة أعمالهم في مجال الزراعة.

كما لا تتوفر المعلومات الحديثة حول النازحين الذين اندمجوا في مناطق نزوحهم أو تم توطينهم في مناطق أخرى من البلاد. لم تبرز أي حواجز كبيرة أمام عملية اندماج النازحين داخلياً خارج مواطنهم الأصلية، غير أن الحكومة لم تقدّم أي دعم لتسهيل ذلك.

اقترحت الحكومة عدّة برامج للأشخاص النازحين داخلياً وغيرهم في المناطق الحدودية، غير أنها لم تخصص الأموال لتنفيذ هذه البرامج. في العام 2009، كانت تسعى للحصول على تمويل أجنبي لبرنامجها الأخير الذي كانت قد اعتمدته في العام 2008.

لن يتمكن النازحون والعائدون من التوصل إلى حلول دائمة ما لم تتم تلبية احتياجاتهم الخاصة. لا بدّ من دعم النازحين الذين اختاروا الاندماج في مناطق نزوحهم ودعم سبل الرزق غير الزراعية للعائدين واعتماد استراتيجية وطنية للإسكان مع إيلاء اعتبار خاص للنازحين داخلياً الذين تضرّرت منازلهم أو دمّرت.

كرواتيا

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	2.400
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.1%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1991
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	550.000 (1991)
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح ذو طابع دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	45

خلال الفترة الممتدة بين العامين 1991 و1995، نزح حوالي 220.000 شخص من الكرواتيين، وفي وقت لاحق ما يصل إلى 300.000 شخص من الصرب من جرّاء الصراع المسلّح في كرواتيا. ومنذ ذلك الحين، عاد كافة النازحين الكرواتيين تقريباً إلى ديارهم، في حين أعيد توطين معظم النازحين الصرب في صربيا أو في منطقة الدانوب ذات الغالبية الصربية في كرواتيا. بحلول حزيران/يونيو 2009، كان 2.400 شخص لا يزالون نازحين في كرواتيا، ثلثاهم من أصل صربي في منطقة الدانوب، وقد استمرّت أعدادهم بالانخفاض ببطء نتيجة لاسترداد الممتلكات أو إعادة الإعمار. منذ انتهاء الصراع، لم يتمكّن سوى ثلث النازحين واللاجئين الصرب والكرواتيين من العودة، وفي النصف الأول من العام 2009، وحدهم 95 نازحاً، معظمهم من أصل كرواتي، كانوا قادرين على العودة. وتشير التقديرات إلى أن نصف حالات العودة فقط قد أثبتت استدامتها؛ فقد تمثلت العقبات الرئيسية التي اعترضت عودة الأقليات بفشل معاقبة مرتكبي جرائم الحرب واسترداد حقوق السكان السابقة في الحيازة أو تقديم التعويضات، كما بالصعوبات التي واجهوها خلال محاولتهم إعادة بناء سبل رزقهم.

رفضت كرواتيا، خلافاً للممارسات السائدة في البلدان الأخرى من البلقان، السماح باسترداد الشقق التي تخضع لحقوق الحيازة؛ كما أن الأشخاص الذين كانوا يتمتعون في السابق بهذه الحقوق لم يستفيدوا إلا بشكل محدود ومتأخر من المزايا التي ينص عليها مخطط الرعاية السكنية. أقلية فقط من الأشخاص الذين طالبوا بالرعاية السكنية، حوالي 14.000 شخص، قد وفّقوا في مسعاهم.

أحرزت السلطات الوطنية تقدماً منذ العام 2000، وذلك بضغط من الاتحاد الأوروبي. فقد اعتمدت تشريعات تضمن مشاركة الأقليات واسترداد الممتلكات وإعادة إعمار تلك التي دمرت، واستعرضت الحالات التي تنطوي على صرب موقوفين أو مدانين بارتكاب جرائم حرب. على الرغم من ذلك، اتسمت عملية التنفيذ بالبطء نظراً إلى تعقيد الإطار القانوني والموقف التمييزي للهيئات الإدارية والقضائية.

صربيا

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	230.000 – 225.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	3.2%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1999
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	248.000 (2004)
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح ذو طابع دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	67

أعلنت كوسوفو، في العام 2008، استقلالها عن صربيا. في وقت لاحق، صوّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة لصالح إحالة إعلان الاستقلال إلى محكمة العدل الدولية للحصول على فتوى بهذا الشأن. بحلول نهاية العام 2009، كان عدد البلدان التي اعترفت بدولة كوسوفو 64 بلداً. ولأغراض تتعلق بهذه الصفحة، كل إشارة إلى "صربيا" إنما تنطوي على استثناء "كوسوفو".

في العام 1999، أجبرت عمليات القصف التي قامت بها قوات حلف شمال الأطلسي والهجمات من جانب الكوسوفيين من ذوي الأصول الألبانية الكوسوفيين الصرب والغجر من طائفة الروما على الفرار إلى صربيا أو حتى داخل كوسوفو. بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2009، كان لا يزال هنالك حوالي 225.000 نازح في صربيا، بمن فيهم ما يُقدّر بـ20.000 شخص غير مسجل من طائفة الروما. كما نزح أيضاً 20.000 آخرين في كوسوفو، وذلك بشكل رئيسي ضمن الجيوب ذات الغالبية الصربية.

لم يتوصّل سوى عدد قليل من النازحين إلى حلول دائمة خلال العام 2009. فبعد توقف شبه كامل لحركات العودة في العام 2008، ارتفعت المعدلات قليلاً مع تسجيل حوالي 540 عودة خلال العام 2009. إن احتمالات العودة إلى كوسوفو محدودة، والعديد من النازحين داخلياً يواجهون الصعوبات في استرداد ممتلكاتهم والحصول على الوثائق القانونية. لقد اضطرّ العائدون إلى المكافحة في سبيل العثور على فرص العمل، لا سيما بسبب التمييز المنتشر ضد الصرب وطائفة الروما. بناءً عليه، تشير تقديرات الجمعيات التي تعنى بالنازحين الصرب إلى استدامة 5.000 عودة فقط من أصل 15.000 حالة عودة للنازحين من الأقليات.

لقد نفذت الحكومة الصربية مشاريع داعمة لتطوير الإسكان الاجتماعي للنازحين داخلياً في السنوات الأخيرة، لا سيما للـ4.200 نازح الذين لا يزالون يقيمون في مراكز جماعية.

أكثر النازحين ضعفاً وعرضة للخطر هم الغجر من طائفة الروما الذين يحتاجون إلى حماية خاصة. فعدم امتلاكهم للوثائق القانونية وأي محل إقامة رسمي يمنعهم من تسجيل أنفسهم كنازحين داخلياً ويحدّ بالتالي من قدرة وصولهم إلى الخدمات والمنافع الاجتماعية.

يقيم معظم النازحين الصرب ضمن جيوب محصورة، وهم يعتمدون على نظام مواز للتعليم والشرطة والرعاية الصحية، مدعوم من صربيا. على الرغم من ذلك، فهم يتوجهون أكثر فأكثر إلى المؤسسات الكوسوفية للحصول على وثائق ثبوتية أو منافع اجتماعية.

انخفض معدّل العودة خلال العام 2008 بعد أن كان في الأصل منخفضاً، إذ أن النازحين كانوا في حالة ترقّب لتقييم النهج المتبع من جانب السلطات الكوسوفية حيال السكان غير الألبانيين. سجّل هذا المعدّل زيادة طفيفة في العام 2009 فبلغ 760 حالة عودة، بما في ذلك 215 ضمن حدود كوسوفو. في غضون ذلك، ظلت المنازل التي أعيد بناؤها فارغة أو تمّ بيعها بسبب عدم تجرّؤ السكان على العودة إلى مناطقهم.

أكثر النازحين ضعفاً وعرضة للخطر هم الغجر من طائفة الروما الذين يحتاجون إلى حماية خاصة بسبب التهميش الاجتماعي الذي يتعرضون له وافتقارهم للوثائق المدنية، إذ أن ذلك يمنعهم من تسجيل أنفسهم كنازحين داخلياً ويحدّ بالتالي من قدرة وصولهم إلى المساعدات السكنية وغيرها من المنافع والمزايا الاجتماعية، ويحكم عليهم بالعيش في ظلّ ظروف غير ملائمة. ثمّة عدد متزايد من المشاريع التي تستهدف مجتمعات الأقليات، وذلك لمنع نزوحهم أو تزويدهم بمساكن دائمة في مناطق النزوح، الأمر الذي يشكّل، على ما يبدو، أفضل حل دائم ممكن للنازحين الصرب الكوسوفيين.

كوسوفو

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	19.700
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.9%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1999
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	36.000 (2000)
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح ذو طابع دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	-

لقد أدّى إعلان استقلال كوسوفو في العام *2008* إلى خلق حالة جديدة من عدم اليقين لحوالي *19.700* نازح داخلياً في كوسوفو، فضلاً عن الـ*230.000* نازح كوسوفي الذين كانوا لا يزالون في صربيا بحلول نهاية العام *2009*. غير أنه لم تُسجّل حالات نزوح جديدة منذ العام *2008*. لم تعترف صربيا باستقلال كوسوفو. وواصلت معاملتها ككيان خاضع للأمم المتحدة ضمن أراضيها السيادية.

يواجه النازحون داخلياً ظروفاً معيشية صعبة، كما أن فرصهم في الاندماج غالباً ما تكون نادرة حيث هم أقلية. لقد منعت المخاوف الأمنية معظم هؤلاء من استعادة ممتلكاتهم. ونظراً إلى محدودية حريتهم في التنقل والتمييز الذي يواجهونه، كانت قدرة وصول النازحين إلى

نازحون داخلياً في مستوطنة في شمال غرب بغداد، في العراق. تفتقر هذه المستوطنة إلى مياه الشرب وأنظمة الصرف الصحي والطرق المعبدة. (الصورة: مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين/ب. هيغر، تموز/يوليو 2009).

النزوح الداخلي في الشرق الأوسط

العراق ص. 69؛ لبنان ص. 70؛ الأراضي الفلسطينية المحتلة ص. 71؛ اليمن ص. 72؛ إسرائيل ص. 73؛ سوريا ص. 73

بلغ عدد النازحين في منطقة الشرق الأوسط نحو 3.8 مليون شخص بحلول نهاية العام 2009. يعكس هذا الرقم الإجمالي تراجعاً طفيفاً مقارنة بنهاية العام الماضي.

يقوم مركز رصد النزوح الداخلي بمراقبة ست حالات من النزوح في الشرق الأوسط: في العراق وإسرائيل ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا واليمن. ينبغي توخي الحذر أثناء قراءة الأرقام المتصلة بالنزوح الداخلي في هذه البلدان، نظراً إلى قلّة عمليات تحديد وتوصيف النازحين داخلياً التي أجريت في المنطقة، والتفاوت الملحوظ بين مختلف التقارير بشأن هذه الأرقام.

لم يشهد العام 2009 أي اتجاهات بارزة يمكن ملاحظتها في المنطقة. ففي العراق، ارتفع عدد العائدين غير أنهم ظلّوا يمثلون نسبة صغيرة من عدد النازحين. غير أن عدد النازحين قد ارتفع بشكل كبير في كل من اليمن وقطاع غزة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد واجه أكثر من 300.000 نازح في هاتين المنطقتين خلال هذا العام شواغل ومخاوف كبيرة على الصعيد الإنساني وفي مجال الحماية، وكان الكثير منها مشتركاً مع غيرهم من النازحين في المنطقة الذين اضطرّوا إلى النزوح في فترات لاحقة.

على الرغم من ملاحظة بعض التحسينات في الوضع الإنساني والأمني في العراق، وغياب حركات نزوح كبيرة من جرّاء الصراعات في العام 2009، سجّل هذا البلد أكبر نسبة من النازحين في المنطقة، مع بلوغ عدد النازحين 2.764 مليون شخص في نهاية العام. وقد ظلّ العراق يشكّل واحداً من أقلّ البلدان أماناً في العالم، على الرغم من تراجع حوادث العنف مقارنةً بالعامين 2006 و2007.

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، كان العام 2009 من الأعوام الأكثر عنفاً منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967. فقد أدى الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008 إلى نزوح أكثر من 100.000 شخص، كما أن تنفيذ سياسات هدم المنازل وإلغاء تصاريح الإقامة في القدس الشرقية قد أدّى إلى نزوح مئات آخرين. أمّا النزاع المسلح في شمال اليمن في النصف الثاني من العام 2009، فكان الأكثر حدّة وكثافة في البلاد منذ العام 2004، إذ ارتفع عدد النازحين إلى 175.000 بحلول أواخر العام 2009. وكان العديد منهم قد سبق ونزحوا عدة مرات من قبل من جرّاء جولات سابقة من الصراع.

تعرّض السكان الذين حاولوا الفرار من الصراعات في كلّ من اليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة للقتل أو الإصابات على يد الجهات المتحاربة: ففي اليمن، تعرّض نازحون كانوا قد فروا من الصراع وآخرون كانوا قد تجمعوا في المستوطنات للقتل أو الإصابات من جراء القصف العشوائي أو تبادل إطلاق النار بين الفصائل المتحاربة؛ وفي غزة، تعرض العديد من النازحين خلال الهجوم الإسرائيلي للقتل أو الإصابات أثناء احتمائهم في الملاجئ الطارئة التي عينتها الأمم المتحدة.

في العراق، وعلى الرغم من تراجع أعمال العنف بشكل عام، ظلّ العائدون والنازحون يواجهون العنف المستشري ويتعرضون للتهديدات على أساس أصولهم الدينية أو المذهبية أو العرقية، أو لمجرّد كونهم نازحين أو عائدين.

استمرت القيود المفروضة على حرية التنقّل في التأثير على كلّ من النازحين والسكان غير النازحين على حد سواء في عدد من البلدان في المنطقة. فقد أدّت القيود المفروضة على التنقل داخل قطاع غزة خلال الهجوم، ورفض إسرائيل ومصر السماح للسكان بالخروج من القطاع إلى حرمانهم من الملاذات الآمنة؛ أما في الضفة الغربية، فقد استمرت القيود المفروضة على التنقل من خلال حوالي 580 نقطة تفتيش وحاجز طريق وغيرها من العوائق. في اليمن، أدّت نقاط التفتيش التابعة للقوات الحكومية أو جماعات المعارضة أو القبائل المتحاربة إلى الحدّ بشكل متزايد من حركة المدنيين، بمن فيهم أولئك الذين يسعون إلى الفرار. في أواخر العام 2009، ترك عشرات الآلاف من الأشخاص في مناطق النزاع من دون أي مساعدة، في حين أعيد المئات قسراً إلى مناطق النزاع من على طول الحدود السعودية اليمنية. وفي العراق، استمرّ انتشار نقاط التفتيش وحظر التجول والتراخيص والحواجز الأمنية، لا سيما في بغداد والمناطق المحيطة بها.

تفاوتت قدرة وصول النازحين إلى الخدمات الأساسية والمساعدات بشكل كبير في المنطقة، مع تركّز معظم الصعوبات التي يواجهها النازحون في اليمن والعراق وجزء كبير من الأراضي الفلسطينية المحتلة. في غزة، استحال وصول المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة من جانب إسرائيل. كما أن الحصار على قطاع غزة المستمرّ منذ العام 2007 قد حال دون جهود إعادة الإعمار وحدّ من قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية. وفي اليمن، كان غالبية النازحين يفتقرون إلى الخدمات الأساسية، سواء أولئك الموزعين بين العائلات المضيفة التي باتت علاقاتهم معها أكثر توتراً بسبب تضاؤل الموارد، أو أولئك المقيمين في ملاجئ مؤقتة أو في المدارس.

أمّا في المناطق الأخرى، فقد كان الإهمال من نصيب النازحين: لم تكن مجموعات البدو في جنوب إسرائيل تتمكن من الوصول دائماً إلى المياه النظيفة، إذ أن الصهاريج وأنابيب الإمداد قد أهملت وتركت من دون تصليح.

لقد أفيد عن حالات من الصدمات المرتبطة بالنزوح والصراعات في أوساط الأطفال في كل من الأراضي الفلسطينية المحتلة واليمن والعراق ولبنان.

في العراق، ظلّ الأطفال النازحون عرضة لخطر التجنيد في حين أفيد عن تجنيد الأطفال في اليمن، سواء كانوا نازحين أم لا، من قبل مختلف الفصائل المتحاربة. وقد استمر شيوع التمييز بين الجنسين في المنطقة بتقييد قدرة وصول النساء والفتيات النازحات إلى الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في التعليم.

كان أفراد الأقليات في مختلف أنحاء المنطقة أكثر عرضة للنزوح بسبب انتمائهم الثقافي أو الديني أو العرقي. وعلى الرغم من تراجع العنف الطائفي في العراق خلال العام 2009، ظلّت التوترات الطائفية وأعمال العنف قائمة، وهي قد أدت إلى بعض حالات النزوح الإفرادية. في منطقة النقب في جنوب إسرائيل، ظلّت جماعات البدو عرضة لخطر النزوح مع إبقاء الحكومة على سياستها المتمثلة بتدمير القرى التي اعتبرتها غير قانونية. وقد واجهت هذه المجتمعات مخاوف واسعة النطاق على مستوى الحماية.

استحال التوصل إلى حلول دائمة بسبب استمرار الصراعات السياسية والحواجز الطويلة الأمد، بما في ذلك انعدام الأمن والاحتلال وعدم ملاءمة الاستجابات المعتمدة من جانب السلطات الوطنية. لم يتم تسجيل أي عودة في كل من إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة وسوريا بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي والسياسات المتبعة من قبل إسرائيل. أمّا في العراق، فقد حافظت معدّلات العودة على مستواها المتواضع. وفي اليمن، سرعان ما طغى استئناف الأعمال العدائية على حركات العودة في أوائل العام 2009. في لبنان، ظلّ عدد العائدين الذين توصلوا إلى حلول دائمة لأوضاعهم غير واضح، في حين أن الفلسطينيين الذين نزحوا من مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين ظلوا في حالة انتظار مع تقدّم العمل بإعادة إعمار المخيم.

بشكل عام، لم تتوفر سوى معلومات قليلة حول النازحين الذين توصلوا إلى حلول دائمة غير العودة. بالنسبة إلى العديد من البلدان في المنطقة، مثل العراق، ظلّت العودة تشكّل الحل الدائم الذي يحظى بأكبر نسبة تأييد مقارنة بالحلول الدائمة الأخرى.

ظلّت الاستجابات الوطنية والدولية إزاء مشكلة النزوح الداخلي في الشرق الأوسط متفاوتة خلال العام 2009. استمرّت العديد من العوامل بتقويض أي استجابة فعالة، بما في ذلك فرض القيود على وصول المساعدات الإنسانية وانعدام الأمن، مثل استهداف العاملين في المجال الإنساني، ونقص الموارد وعدم الرغبة في الاعتراف بالنازحين ومساعدتهم وحمايتهم فضلاً عن النقص في إرادة المجتمع الدولي وقدرته على معالجة الأزمات.

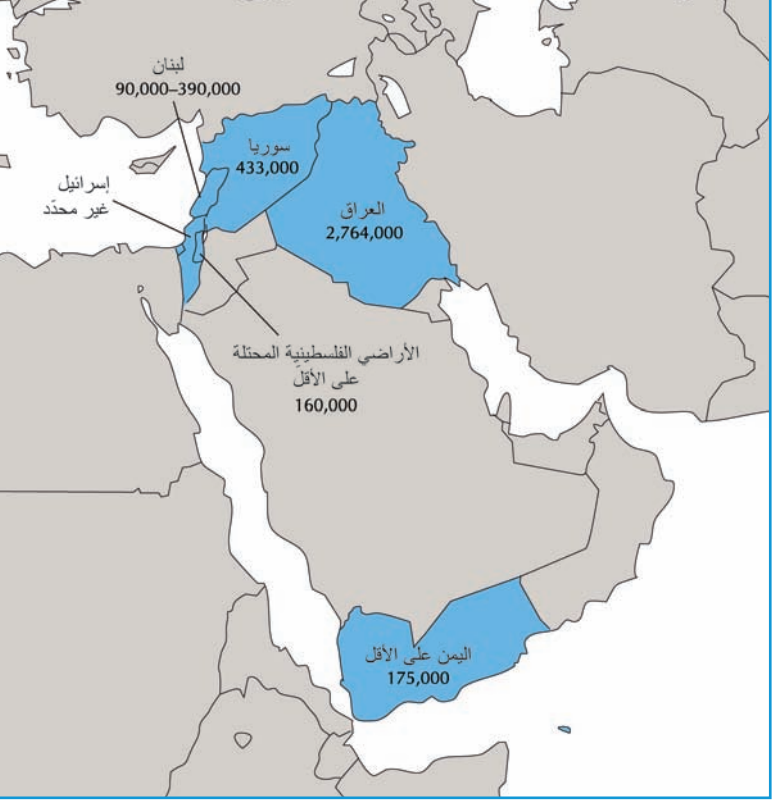

في لبنان، استجابت مؤسسات الدولة والجمعيات الوطنية والمجتمع الدولي لعدة موجات من النزوح. على الرغم من ذلك، لا تزال الحاجة ماسة إلى إعادة الإعمار في جنوب لبنان ومخيم نهر البارد. في العراق، تمّ اتخاذ عدة خطوات لتلبية احتياجات العائدين والنازحين داخلياً، غير أن قدرة الحكومة على توفير الحلول الدائمة قد أضعفت من جرّاء انعدام الأمن وغياب المصالحة الوطنية وعدم كفاية الموارد والقدرات المؤسسية. كما أن انعدام الأمن المستشري قد حدّ أيضاً من قدرة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة على الاستجابة والتصدي للمشكلة بفعالية.

ظلت اليمن تشكّل مع فلسطين المحتلة اثنتين من الأزمات المهملة في المنطقة، وذلك على الرغم من الزيادة المسجّلة في عدد النازحين وبالتالي في الاحتياجات الإنسانية. في اليمن، اتخذت الحكومة في أعقاب استئناف الصراع في النصف الثاني من العام 2009 بعض الخطوات لتسهيل قيام استجابة منسقة؛ غير أن الوكالات الإنسانية قد واجهت مجموعة من التحديات في معرض محاولاتها للوصول إلى النازحين داخلياً والمدنيين المتضررين من جرّاء النزاع، وذلك بسبب انعدام الأمن والقيود المفروضة عليها والعقبات من جانب الأطراف المتحاربة ومحدودية الموارد.

أما في غزة، فقد ظلّت قدرة وصول المساعدات الإنسانية مستحيلة بسبب الحصار الإسرائيلي الذي استمرّ أثناء الهجوم الإسرائيلي وبعده، بالإضافة إلى القيود الإدارية المرهقة التي كانت الوكالات تواجهها، بما في ذلك تلك المتعلقة بسياسة "عدم الاتصال" بسلطات حركة حماس المحلية. لم تنجح أعمال المناصرة والدعوة المنددة بأوامر هدم منازل الفلسطينيين وإلغاء تصاريح الإقامة في الضفة الغربية بتغيير السياسات الإسرائيلية، في حين استمرّ عجز السلطات الفلسطينية بسبب محدودية ولايتها وانقسامها السياسي.

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
العراق	2.764.000		2.764.000 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشرين الثاني/نوفمبر 2009)؛ 1.550.000 (فقط ما بعد العام 2006) (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2009)	2.170.000 (الهلال الأحمر العراقي، حزيران/يونيو 2008)	ترتكز هذه الأرقام على عدد النازحين المسجلين من قبل السلطات العراقية منذ العام 2006، بالإضافة إلى تقديرات الأمم المتحدة بشأن عدد النازحين في فترة ما قبل العام 2006.
إسرائيل	غير محدّد			150.000 (كوهين، تموز/يوليو 2001)؛ 420.000 (بديل، أيار/مايو 2006)	بما أن النزوح قد حدث منذ أكثر من ستين عاماً، معظم الأشخاص المشمولين في هذه التقديرات هم أطفال وأحفاد للأشخاص الذين كانوا نازحين.
لبنان	90.000 – 390.000	40.000 منذ تموز/يوليو 2006 (شباط/فبراير 2008)؛ 16.750 من جرّاء الحرب الأهلية (تموز/يوليو 2006)؛ 33.000 في نهر البارد (أيلول/سبتمبر 2007)	70.000 منذ تموز/يوليو 2006 (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شباط/فبراير 2008)؛ 28.000 (من نهر البارد) (الأونروا، أيلول/سبتمبر 2008)	50.000 – 300.000 ما قبل تموز/يوليو 2006 (اللجنة الأميركية للاجئين، 2005)؛ 600.000 قبل تموز/يوليو 2006 (وزارة الخارجية الأميركية، 2006)؛ 23.000 (دعم لبنان، شباط/فبراير 2010)	تشمل هذا الأرقام مجموعات سكانية مختلفة؛ النازحين من جرّاء أحداث مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في العام 2007، والصراع بين حزب الله وإسرائيل في العام 2006 والحرب الأهلية وعمليات الاجتياح الإسرائيلية في الفترة الممتدة بين العامين 1975 و1990.
الأراضي الفلسطينية المحتلة	ما لا يقلّ عن 160.000		ما لا يقلّ عن 20.500 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشرين الثاني/نوفمبر 2009)	129.000 (بديل، أيلول/سبتمبر 2009)؛ 4.700 (Harmkod، كانون الأول/ديسمبر 2009)	يشير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى النازحين الذين يتلقون بدل إيجار في غزة أو النازحين من جرّاء هدم المنازل في الضفة الغربية. أمّا أرقام بديل، فتشير إلى النازحين خلال الفترة الممتدة بين 1967 و2008، باستثناء العدوان في غزة. وتشير أرقام Harm-kod إلى تراخيص الإقامة الملغاة خلال العام 2008 وغير المضمنة في أرقام بديل.
سوريا	ما لا يقلّ عن 433.000	433.000 (تشرين الثاني/نوفمبر 2007)			تشمل الأرقام المقدّمة من قبل الحكومة السورية أطفال الأشخاص الذين نزحوا في الأصل من الجولان.

العراق

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	2.764.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	9.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1968
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2008) 2.840.000
حالات النزوح الجديدة	غير محدّد
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	-

بعد مرور ست سنوات على غزو العراق في العام 2003 بقيادة الولايات المتحدة، ظلّ البلد يعاني من انقسامات عميقة خلال العام 2009. وقد نزح حوالي 15 في المائة من السكان داخل العراق وخارجه، مع فرص محدودة للتوصل إلى حلول دائمة. بحلول نهاية العام 2009، قدّر عدد النازحين بحوالي 2.7 إلى 2.8 مليون شخص، كان نصفهم تقريباً قد نزحوا قبل العام 2003. وقد انتشر هؤلاء في كافة أنحاء العراق، وكانوا يعيشون في مساكن مستأجرة أو مستوطنات غير رسمية أو مبان عامة أو منازل خاصة، في حين احتلّ بعضهم منازل لسكّان كانوا قد فرّوا منها. اعتمد هؤلاء النازحون على دعم المجتمعات المحلية المضيفة فضلاً عن السلطات الوطنية والوكالات الإنسانية الدولية والهيئات غير الحكومية، بما في ذلك تلك ذات الانتماء السياسي.

لقد تم نزوح هؤلاء السكان النازحين داخلياً – بمعدّل نازح واحد من أصل كل عشرة عراقيين – على ثلاث مراحل. فمنذ شباط/فبراير 2006، كان حوالي 1.5 مليون شخص قد فروا من العنف الطائفي والمعمّم، بما في ذلك العمليات العسكرية التي نفذتها القوات المتعددة الجنسيات، العراقية والتركية والإيرانية في شمال العراق. فقد نزح حوالي 190.000 شخص من جراء العمليات العسكرية والعنف المعمم خلال الفترة الممتدة بين العامين 2003 و2005، بالإضافة إلى حوالي مليون شخص من جرّاء سياسات حكومة الرئيس السابق صدام حسين، بما في ذلك "تعريب" المناطق الكردية وتدمير الأهوار في جنوب العراق وقمع المعارضة السياسية.

في العام 2009، وعلى الرغم من استمرار التحسن على الصعيد الأمني، ظلت الأوضاع متقلبة في البلاد. وفي حين أنه لم تُسجّل أي حالات نزوح رئيسية ذات صلة بالصراع، غير أن البلد قد شهد حالات معزولة من النزوح في مختلف أنحاء العراق، بما في ذلك كركوك ونينوى وديالى. خلال العام 2009، استمرّت الإجراءات الأمنية، بما في ذلك نقاط التفتيش وحظر التجول والحواجز الأمنية، بتقييد حركة السكان، بمن فيهم النازحون داخلياً. وفي غضون ذلك، أثار تصاعد التوتر بشأن الأراضي المتنازع عليها في شمال العراق الخوف من احتمال حدوث المزيد من النزوح.

ظلّ النازحون يواجهون مجموعة مختلفة من القضايا المتصلة بحمايتهم. وعلى الرغم من أن درجة الضعف لدى النازحين داخلياً تكون على الأرجح أكبر، فقد امتدت آثار هذه المشاكل لتطال أيضاً السكان غير النازحين. واجهت الأقليات العديدة المنتشرة في العراق تهديدات خاصة، بما في ذلك الآشوريون المسيحيون والأكراد الفيليه واليزيديون واللاجئون الفلسطينيون، فضلاً عن السنة والشيعة في المناطق التي كانوا يشكلون أقلية فيها. كما واجه الأطفال والنساء التجنيد الإجباري على يد الجماعات المسلحة والعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس والاستغلال في العمل.

على الرغم من تراجع العنف، تواصلت تقارير الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني التي تفيد عن حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وضد المدنيين من جانب الميليشيات والعصابات الإجرامية وقوى الأمن، مع تفادي ملاحقة مرتكبي هذه التعديات بشكل عام. وعلى الرغم من أن العراق لم يعد مسرحاً لأزمة إنسانية، فقد ظلّت الحياة اليومية غير مستقرة بالنسبة إلى كافة العراقيين. لم تكن خدمات الصحة العامة والكهرباء والمياه والصرف الصحي كافية أو ملائمة، وبالنسبة لغالبية النازحين داخلياً، ظلّت مسألة ضمان المأوى والغذاء وفرص العمل تشكّل أولوية ملحة. لقد أثّرت البطالة بشكل خاص في النازحين داخلياً الذين خلّفوا وراءهم مصادر دخلهم واضطروا إلى الانتقال إلى مناطق قد لا تكون مهاراتهم مطلوبة فيها بالضرورة.

كانت فرص التوصل إلى حلول دائمة محدودة بالنسبة إلى معظم النازحين، خاصة في ظل وجود سياسات تدعم العودة بدلاً من خيارات التسوية الأخرى. لقد أفيد عن حالات عودة، خاصة في بغداد وديالى، غير أن معدّل العودة لم يسجل زيادة خلال العام كما كان متوقعاً. فقد ظلّت العواقب المتمثلة بانعدام الأمن والتركيبة الطائفية الجديدة لمناطق المنشأ وانعدام الخدمات الأساسية وسبل العيش فيها وتدمير أو إعادة احتلال الممتلكات الخاصة والعامة تعيق عودة النازحين إلى ديارهم.

على الرغم من محدودية قدراتها والانقسامات الداخلية السائدة في البلاد، واصلت الحكومة اتخاذ الخطوات اللازمة للتصدي لمشكلة النزوح القسري. فاستمرّت المراكز التي كانت قد أنشأتها في العام 2008 في بغداد بمساعدة العائدين على تسجيل أنفسهم وتلقّي المساعدات وتسوية القضايا المتصلة بالملكية. وفي منتصف العام 2009، وسّعت الحكومة نطاق تدابير الدعم المعتمدة في بغداد لتشمل ديالى حيث أطلقت أول برنامج لها مشترك بين الوكالات وبين الوزارات لإعادة بناء المنازل وضمان استدامة العودة؛ وقد ركز هذا البرنامج على 400 قرية تضمنت نسبة عالية من العائدين الذين كان كثيرون منهم من أعراق مختلطة.

المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين هما المنظمتان الرائدتان في مجال التصدي لمشكلة النزوح. واصلت وكالات الأمم المتحدة توسيع نطاق تواجدها في بغداد وبعض المحافظات، بما في ذلك البصرة والنجف وكركوك والموصل وإربيل. وفي حين أن الأمم المتحدة كانت قادرة على الوصول إلى كافة المحافظات في العام 2009 من خلال شركائها التنفيذيين، ظلت قدرتها على القيام بأعمال إنسانية فعالة محدودة نظراً إلى القيود العملانية المفروضة عليها واعتمادها على القوة المتعددة الجنسيات في العراق لضمان أمنها. وقد شكك النقاد في فعالية آليات التنسيق المتبعة من جانب الأمم المتحدة وقدرتها على الرصد الدقيق للعمليات. نقلت العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية موظفيها الدوليين إلى وسط وجنوب العراق، ولكن نظراً لانعدام الأمن، استمرّت عدة منظمات بالعمل عن بعد من المحافظات الشمالية الخاضعة لسيطرة الحكومة الإقليمية الكردية أو من البلدان المجاورة. كما أدى استمرار أنشطة القوة المتعددة الجنسيات والجماعات المسلّحة غير النظامية إلى الحد من الحيّز المتاح للعمل الإنساني القائم على الاحتياجات.

لبنان

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	390.000 – 90.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	9.3% – 2.1
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1975
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	800.000 (2006)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي وذو طابع دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	83

لا تزال بعض حالات النزوح الداخلي مستمرة في لبنان منذ الحرب الأهلية (1975 – 1990) والاجتياحات والاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان الذي دام 18 عاماً؛ وحرب تموز/يوليو 2006 بين إسرائيل وحزب الله التي دامت 33 يوماً؛ والدمار الذي شهده مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين في العام 2007؛ والعنف الطائفي الموضعي في العام 2008.

ظلّ عدد النازحين في لبنان غير مؤكّد خلال العام 2009. فقد أفادت الحكومة في العام 2006 أنه من بين مئات آلاف الأشخاص الذين نزحوا من جرّاء الحرب الأهلية والاجتياحات الإسرائيلية حتى العام 2000، والذين تخطوا الـ800.000 في مرحلة من المراحل، كان أقلّ من 17.000 لا يزالون نازحين. وقد تمثلت القضايا العالقة التي تواجههم بشكل أساسي بالحصول على التعويضات وفي بعض القرى، بالمصالحة.

لم تكن هنالك أرقام واضحة في العام 2009 حول عدد الأشخاص الذين كانوا لا يزالون نازحين نتيجة لحرب العام 2006. فوفقاً لتقديرات الحكومة والأمم المتحدة، كان 40.000 إلى 70.000 شخص لا يزالون نازحين في شباط/فبراير 2008.

بحلول نهاية العام 2009، كان لا يزال حوالي 24.000 لاجئ فلسطيني من مخيم نهر البارد الواقع في شمال لبنان في حالة نزوح، وكان معظمهم يعيشون في مستوطنة جديدة أقيمت بالقرب من المخيم، بالإضافة إلى نحو 2.000 عائلة كانوا يعيشون في مخيم البداوي المجاور. في الوقت نفسه، فإن غالبية الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا في منتصف العام 2008 بسبب الاقتتال بين فصائل لبنانية في مدينة طرابلس قد عادوا سريعاً إلى ديارهم بعدما وقّع كافة الأطراف على خطة سلام في العام 2008.

في العام 2009، كان النازحون داخلياً والعائدون يتوزعون على مختلف المناطق في البلاد، لا سيما في المناطق الحضرية. خلال الحرب الأهلية، نزح العديد من السكان في المجتمعات الريفية إلى المدن والبلدات، في حين أن أكثر من 80 في المائة من الذين كانوا يعيشون جنوب نهر الليطاني قد نزحوا خلال حرب العام 2006 باتجاه الشمال، باستثناء بعض الذين لم يتمكنوا أو لم يرغبوا في المغادرة. لجأ غالبية هؤلاء النازحين إلى مجتمعاتهم المحلية طلباً للمساعدة والأمان، في حين تلقوا الدعم أيضاً من المنظمات الوطنية والدولية.

في ظلّ تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جرّاء الصراعات المتكررة، واجه مختلف السكان النازحين مجموعة من المشاكل خلال العام 2009. فقد شاعت الصدمات النفسية بين صفوف النازحين، واستمرّ العديد منهم بالعيش في المنازل المتضررة أو في الملاجئ المؤقتة من دون إمدادات ملائمة بالماء أو الكهرباء.

يعتبر النازحون جراء حرب العام 2006 وتدمير مخيم نهر البارد الأشخاص الذين يواجهون العدد الأكبر من المصاعب. وقد تحمل جنوب لبنان والضاحية الجنوبية لبيروت والبقاع وطأة الصراع الذي اندلع في العام 2006. وبعد مرور ثلاث سنوات على انتهاء النزاع، ظلّت التقارير تشير إلى تأخر في عملية إعادة الإعمار ودفع التعويضات. وفقاً لدراسة نشرت في نهاية العام 2008، لم تتمكن أكثر من أسرة من بين كل خمس عائلات كانت قد تضررت مساكنها خلال حرب العام 2006 من العودة إلى مسكن دائم، في حين اضطرّ آخرون إلى العودة إلى منازلهم المتضررة أو المدمرة جزئياً؛ كما أن التعويضات التي قدّمت نادراً ما كانت كافية لإعادة بناء المنازل.

ظلّ التلوث الذي طال مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية بالذخائر غير المنفجرة، بما في ذلك القنابل العنقودية، يعرّض حياة السكان للخطر ويعرقل العودة إلى جنوب لبنان. في أيلول/سبتمبر 2009، كان العمل من أجل إزالة الذخائر غير المنفجرة التي خلفتها حرب العام 2006 لا يزال مستمراً، غير أن التمويل كان قد جف إلى حد ينبئ بأن إنجاز هذا العمل سيستغرق عقوداً أخرى من الزمن.

لقد أدّى حصار مخيم نهر البارد إلى عواقب وخيمة بالنسبة إلى السكان الذين كانوا يعيشون داخله وفي محيطه؛ فقد ظلّ معظمهم يعيشون في ملاجئ مؤقتة في "المخيم الجديد" المجاور نظراً إلى الدمار الذي لحق ببيوتهم وموارد رزقهم ونزوحهم المستمرّ. في شباط/فبراير 2009، بدأت المرحلة الأولى من جهود إعادة البناء لإيواء 500 عائلة، والتي كان من المقرر أن يستغرق إنجازها نحو عام. اعتباراً من أواخر العام 2009، كانت عملية إعادة إعمار المخيم لا تزال جارية، غير أنها قد تأخرت بسبب بعض العقبات القانونية والخلافات السياسية والنقص في التمويل.

لقد أفلت معظم المسؤولين عن عمليات النزوح وما ارتبط بها من انتهاكات لحقوق الإنسان من العقاب. فلم تكن هنالك أي دعاوى جنائية ضد الأفعال التي ارتكبت خلال الحرب الأهلية، بما في ذلك القتل والخطف والاعتقال التعسفي من قبل مختلف الميليشيات والقوات المسلحة السورية والإسرائيلية. كما أن النازحين من جراء الأحداث الأخيرة لا يحدوهم الأمل كثيراً في رؤية المعتدين يخضعون للمحاكمة.

لا تمتلك الحكومة اللبنانية أي سياسة وطنية للنازحين داخلياً، غير أنها قد وضعت عدة آليات مؤسسية لمعالجة الاحتياجات المتصلة بالإنعاش وإعادة الإعمار لدى النازحين والعائدين في شمال ووسط وجنوب لبنان. لقد أدّى عدم وجود سياسة وطنية في بعض الأحيان إلى تباين في المساعدات المقدمة إلى مختلف مجتمعات النازحين. لا تزال الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية تواصل دعم جهود إعادة الإعمار، في حين أن المنظمات اللبنانية، بما في ذلك مؤسسات حزب الله الاجتماعية، كانت قد قدّمت أيضاً مساعدات وخدمات اجتماعية كبيرة فضلاً عن دعمها لجهود إعادة الإعمار. يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إدارة صندوق إعادة الإعمار الذي أنشئ من قبل المجتمع الدولي في أعقاب حرب العام 2006، في حين تشارك وكالة الأونروا في إعادة إعمار مخيم نهر البارد.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

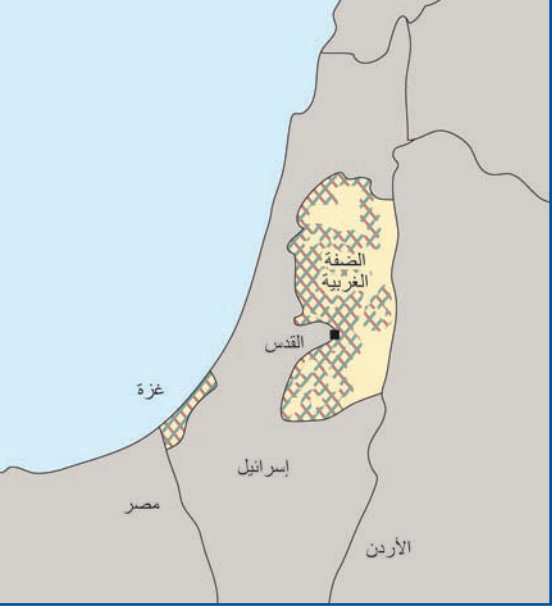

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	ما لا يقلّ عن 160.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما لا يقلّ عن 3.7%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1967
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	250.000 (2009)
حالات النزوح الجديدة	200.000 – 100.000
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي
مؤشر التنمية البشرية	110

شهد العام 2009 إحدى أعنف الفترات في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ احتلالهما في العام 1967. فقد أسفر الهجوم الإسرائيلي الذي شنّ على غزة في كانون الأول/ديسمبر 2008 والذي استمر لثلاثة أسابيع عن مقتل أكثر من 1.000 شخص ونزوح بين 100.000 و200.000 شخص. وعلى الرغم من تفاوت التقديرات، ما لا يقلّ عن 129.000 شخص آخرين كانوا قد اضطروا إلى النزوح داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العقود الأربعة السابقة. بحلول نهاية العام 2009، أشارت التقديرات المتحفظة إلى وجود أكثر من 160.000 نازح داخلياً، من بينهم 20.000 من قطاع غزة؛ غير أن هذا الرقم الأخير قد يكون أعلى بكثير.

كان عشرات الآلاف من الأشخاص لا يزالون نازحين في غزة بحلول نهاية العام، وذلك، من جهة، بسبب رفض الحكومة الإسرائيلية السماح بمرور مواد البناء إلى القطاع في أعقاب الهجوم. وفي نهاية العام 2009، بلغ عدد الأشخاص الذين كانوا يتلقون مساعدات للإيجار 20.000 شخص، في حين ظلّ عدد غير محدد من النازحين يقيمون لدى المجتمعات المضيفة. عانى هؤلاء النازحون من عدم الاستقرار إذ كان العديد منهم يعيشون في بنى مؤقتة أو يتقاسمون مرافق مكتظة مع مضيفيهم.

في المناطق الخاضعة للإدارة الإسرائيلية في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، اضطرّ مئات الفلسطينيين إلى النزوح من جرّاء عمليات هدم المنازل في العام 2009. لا تتوفر أي أرقام حول عدد الأشخاص الذين ألغيت تصاريح إقامتهم في القدس الشرقية خلال هذا العام، غير أن أرقام العام 2008 كشفت عن عدد غير مسبوق من الإلغاءات التي أثرت في أكثر من 4.000 فلسطيني. وقد ظلّ حوالي 100.000 شخص معرضين لخطر النزوح، من بينهم 60.000 في القدس الشرقية وحدها.

يصعب تحديد أماكن النزوح نظراً إلى غياب عمليات الرصد والتوصيف. بشكل عام، يُرجّح أن يكون النازحون موزعين بين المجتمعات المضيفة في شتى المناطق، بعيداً عن البنية التحتية الإسرائيلية. في غزة، لجأ النازحون بسبب الغارات إلى الإقامة لدى الأقارب أو في المباني العامة أو المدارس إلى حين انتهاء أعمال العنف أو توفّر حلول سكنية أطول أجلاً.

يشهد استمرار النزوح منذ العام 1967 على اتباع إسرائيل لسياسة النزوح القسري لغرض الاستيلاء على الأراضي وإعادة ترسيم الحدود الديموغرافية وتجريد الفلسطينيين من الممتلكات التي يضمنها لهم القانون الدولي. لقد نجم النزوح، وفقاً لممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان للنازحين داخلياً، عن عمليات التوغل والتطهير العسكري، وعمليات الإجلاء، والاستيلاء على الأراضي وهدم المنازل، والتوسع غير القانوني للمستوطنات والبنية التحتية ذات الصلة، وبناء الجدار العازل، وأعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون، والرفض التمييزي لمنح رخص البناء، وإلغاء حقوق الإقامة في القدس الشرقية. كما نجم النزوح أيضاً عن القيود المفروضة على حرية التنقل وقيام نظام الإغلاق، الأمر الذي يجعل الحياة لا تحتمل بالنسبة إلى العديد من السكان في الجيوب الفلسطينية. في العام 2006، وصف مقرر الأمم المتحدة الخاص السابق المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة النزوح الناجم عن تشييد الجدار العازل كإجراء مماثل لغيره من الإجراءات التي وصفت بأنها تطهير عرقي في سياقات أخرى.

يواجه الفلسطينيون، سواء كانوا نازحين أم لا، أزمة حماية متفاقمة. فقد أدّت أعمال العنف والقيود المفروضة على حركتهم والسياسات والتنظيمات التمييزية إلى زيادة ضعف المجتمع ككل، في حين تدهور الوضع الإنساني في غزة نتيجة لعزلها منذ استلام حركة حماس السلطة في العام 2007 وهجوم العام 2009-2008. بالإضافة إلى ذلك، فقد أدّى النزوح إلى تفكك وحدة الأسر وفقدان الرعاية الاجتماعية وسبل الرزق، وكان له آثار جسدية ونفسية كبيرة، بما في ذلك الصدمات النفسية وشيوع الخوف بين الأطفال. كما واجهت المجتمعات المحلية في المناطق التي يسود فيها التهديد بالطرد أو الإجلاء المضايقات والترهيب.

لا تعترف حكومة إسرائيل بشكل عام بحالات النزوح الداخلي؛ وعلى الرغم من أن دولة إسرائيل لا تزال تمثّل المرتكب الرئيسي للنزوح القسري، فهي لا تقدم المساعدة أو الحماية للنازحين. أمّا السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعلى الرغم من المحاولات التي بذلتها للتصدي للنزوح، فهي تصطدم بسياسات الاحتلال المستمرة ومحدودية ولايتها القضائية بموجب اتفاقات أوسلو والاضطرابات السياسية وسوء الإدارة والحكم.

وعلى الرغم من أن العديد من وكالات الأمم المتحدة قد استجابت لشواغل ضحايا النزوح في إطار اختصاصاتها المختلفة، ما من وكالة دولية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة ذات ولاية واضحة لحماية النازحين داخلياً. لقد أجرت المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية والدولية بحوثاً حول آثار عمليات هدم المنازل وبناء الجدار العازل على السكان الفلسطينيين، كما ساعدت المجتمعات على منع أو محاولة عكس عمليات النزوح، مع تقديم أحياناً المساعدة القانونية وغيرها من المساعدات إلى ضحايا أوامر الإخلاء أو الهدم.

بالنسبة إلى الغالبية العظمى من النازحين داخلياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا تزال الحلول الدائمة رهناً بالقدرة على تغيير سياسات الاحتلال والتوصل إلى حلّ للصراع.

اليمن

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	ما لا يقل عن 175.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما لا يقلّ عن 0.7%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2004
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	175.000 (2009)
حالات النزوح الجديدة	150.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	140

بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2009، كان ما لا يقل عن 175.000 شخص قد اضطرّوا إلى النزوح القسري من جرّاء الصراعات في اليمن. فخلال السنوات الأخيرة، واجهت الحكومة جولات متقطعة من النزاعات المسلّحة الداخلية في محافظة صعدة في شمال اليمن ونموّ الحركة الانفصالية الجنوبية وعودة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة. في صعدة، دخلت إحدى المجموعات التي تُعرف باسم جماعة "الحوثيين"، تيمناً باسم عائلة زعيم المتمردين، في نزاع مسلح مع الجيش اليمني والقبائل المدعومة من الحكومة منذ العام 2004. وقد بدأ الصراع على شكل اشتباكات متقطعة في صعدة، ولكن بحلول نهاية العام 2009، كان قد امتدّ إلى محافظات الجوف وحجة وعمران، بالإضافة إلى المناطق المتاخمة للمملكة العربية السعودية. شهدت البلاد ست جولات من الصراعات منذ العام 2004، وقد بدأت الجولة الأخيرة في آب/أغسطس 2009. كانت حدة الصراع تتزايد مع كل جولة، وقد اتّهمت كافة الأطراف المشاركة في الصراع، بما في ذلك القوات المسلحة السعودية، بانتهاك القانون الإنساني وحقوق الإنسان.

بالإضافة إلى الأشخاص الذين أفيد عن نزوحهم في شمال اليمن، تأثر أكثر من 800.000 شخص في صعدة والمحافظات المجاورة من جراء النزاع. ففي المملكة العربية السعودية، أجبر سكان القرى المتاخمة لليمن على النزوح قسراً إلى مخيمات مؤقتة، ولكن ما من تقديرات واضحة حول أعدادهم أو أوضاعهم. كما أن محدودية قدرة الوصول وتقطعها قد عرقلا إلى حد كبير عمليات تقييم الاحتياجات وحالا دون العديد من الأنشطة الإنسانية، خاصة في محافظات صعدة والجوف وعمران. وقد أدّت صعوبة تحديد المواقع المناسبة لإنشاء تجمعات منظمة للنازحين إلى قيام مخيمات غير رسمية. غير أن المخيمات لم تكن تأوي، بحلول نهاية العام 2009، إلاّ نحو شخص واحد من كل ثمانية نازحين داخلياً، إذ أن معظم الباقين كانوا قد لجأوا إلى عائلات مضيفة في المحافظات الجنوبية البعيدة، مثل محافظة صنعاء.

في ذروة الجولة السابقة من القتال في العام 2008، أفيد عن نزوح 130.000 شخص من جرّاء النزاع الدائر والذي اشتمل على قصف عشوائي للمناطق المدنية واعتقالات تعسفية وعمليات خطف وتجنيد للأطفال من قبل مختلف الأطراف. في تموز/يوليو 2009، أشارت تقديرات الأمم المتحدة إلى أن حوالي 100.000 شخص كانوا لا يزالون نازحين أو متضررين، غير أنها كانت تفتقر إلى قدرة الوصول للتحقق من هذا الرقم. وقد أدّت الأضرار التي لحقت بالمنازل واستمرار انعدام الأمن والخوف من العمليات الانتقامية وانعدام فرص العمل والخدمات الأساسية في مناطق العودة إلى تفاقم ضعف النازحين ومنعهم من العودة. كما أدى التعرض للعنف إلى ارتفاع معدلات الصدمات النفسية والقلق، لا سيما في صفوف النساء والأطفال، بالإضافة إلى شيوع عمالة الأطفال ضمن الأسر الضعيفة في المخيمات والمجتمعات المضيفة للنازحين داخلياً. أمّا العنف المتقطع في صعدة خلال الفترة الممتدة من أواخر العام 2008 حتى منتصف العام 2009، فقد أدى إلى مزيد من حالات النزوح، في حين أن نقاط التفتيش التابعة للقبائل والحكومة والحوثيين حدّت تدريجياً من حرية الناس على التنقل.

مع تصاعد الصراع في شهر آب/أغسطس 2009، واجه النازحون داخلياً والمجتمعات المضيفة لهم شواغل متزايدة في مجال الحماية، خاصة بالنسبة إلى النازحين المقدر عددهم بـ90.000 شخص في محافظة صعدة حيث كان القتال على أشده. كما أن عدد الهجمات التي أفيد عنها، بما في ذلك الهجمات على المدنيين الفارين من الصراع، كان أكبر منه في الجولات السابقة؛ فقد وجدت العديد من المجتمعات المحلية نفسها محاصرة في مناطق شهدت مواجهات عنيفة. لقد أجبر مئات الأشخاص الذين لجأوا إلى المملكة العربية السعودية المجاورة على العودة إلى اليمن.

كشفت عمليات تقييم الاحتياجات في المناطق التي أمكن الوصول إليها في أواخر العام 2009 عن وجود نازحين يعيشون في ملاجئ مفتوحة أو في مساكن ومدارس وعيادات طبية مكتظة؛ كما شددت هذه التقييمات على ضعف الأمهات العازبات والفتيات، وارتفاع معدلات العنف المنزلي، والنقص في المساعدات التي تصل إلى ذوي الاحتياجات الخاصة، إلى جانب النزاعات بين النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة. وقد كشفت التقييمات أيضاً أن قدرة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والمواد الغذائية وغير الغذائية لم تكن كافية وكانت تزداد صعوبة.

لقد تعرقلت الاستجابة الإنسانية في اليمن بسبب القيود المفروضة على قدرة وصول الوكالات ومحدودية الموارد وعدم كفاية التمويل. اعترفت الحكومة بحالة النزوح ووضعت الآليات للتنسيق مع المجتمع الإنساني لمعالجة أوضاع السكان المتضررين من جرّاء النزاع. كما أن الحكومة سمحت أيضاً تدريجياً بتوسيع نطاق الوصول إلى مناطق النزوح، غير أنها بقيت محدودة كما استجابتها للتصدي لحالة النازحين داخلياً.

في كانون الأول/ديسمبر 2009، أطلقت الأمم المتحدة نداءها الموحد الأول لمعالجة الوضع في شمال اليمن، عقب النداء العاجل الذي كانت قد أطلقته في آب/أغسطس. كما تمّ اعتماد النهج العنقودي، وتولت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قيادة مجموعة الحماية. وكانت عدة وكالات دولية ووطنية، مثل جمعية الهلال الأحمر اليمني والأمل والجمعية الخيرية للرعاية الاجتماعية، تقدّم المساعدات في نهاية العام للمجتمعات المتضررة من جرّاء النزاع والنازحين.

إسرائيل

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	غير محدّد
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	-
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1948
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	50.000 (1950)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	27

منذ إنشاء دولة إسرائيل في العام 1948، شهدت البلاد موجات مختلفة من النزوح الداخلي. نزح السكان العرب من القرى أثناء الصراع الذي ترافق مع نشأتها وفي الفترة التي تلته، وظلت الأجيال اللاحقة مشتتة في مختلف أنحاء البلاد؛ في الوقت نفسه، شهدت منطقة النقب الجنوبية حركة نزوح لدى جماعات البدو. بالإضافة إلى ذلك، اضطرّ سكان البلدات القريبة من الحدود مع لبنان وقطاع غزة إلى النزوح لفترات قصيرة في السنوات الأخيرة بسبب الهجمات الصاروخية خلال فترات النزاع مع حزب الله وحماس.

سوريا

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	433.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	2.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1967
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	433.000 (2007)
حالات النزوح الجديدة	لا شيء
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	107

لا تزال قضية مئات الآلاف من السوريين الذين اضطرّوا إلى النزوح قسراً من هضبة الجولان خلال حرب الستة أيام في العام 1967 من دون حلّ. بحسب تقديرات الحكومة السورية للعام 2007، كان هنالك أكثر من 430.000 شخص لا يزالون نازحين، بمن فيهم أحفاد الأشخاص الذين كانوا قد أجبروا في السابق على الفرار من الجولان. وبصفتها سلطة الاحتلال في الجولان، منعت إسرائيل النازحين من العودة إلى ديارهم كما قامت بتدمير مئات القرى. في العام 1981، أعلنت إسرائيل ضمّ هضبة الجولان رسمياً، غير أن هذا الضم لم يُعترف به دولياً.

ما من تقارير وافية حول الظروف المعيشية للنازحين السوريين. فمعظم عائلات النازحين قد اندمجت على ما يبدو محلياً في دمشق أو

وقد كان الشاغل الرئيسي للنازحين في سياق إنشاء دولة إسرائيل، سواء في الشمال أو في الجنوب، التأكيد على حقهم في الممتلكات التي فقدوها. في العام 2003، قبلت المحكمة العليا الإسرائيلية بحجة الحكومة بأن الحالة الأمنية الراهنة وإصرار اللاجئين الفلسطينيين المستمرّ على حقهم في العودة يمنعان الموافقة على مطالب مقدمي الالتماسات من النازحين. وقد وضعت غالبية الأراضي التي تمّ النزوح منها تحت ملكية الدولة.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه جماعات البدو في النقب، النازحين منهم وغير النازحين، العديد من الشواغل المتعلقة بالحماية، بما في ذلك محدودية قدرة الوصول إلى سبل الرزق والتعليم والخدمات الأخرى. كما أن برنامج الحكومة الرامي إلى هدم القرى التي تعتبرها غير قانونية سيؤدي إلى مزيد من حركات النزوح. لقد ساعدت المنظمات غير الحكومية، مثل المجلس الإقليمي للقرى العربية غير المعترف بها، على إقناع الوزارات المختصة بوقف عمليات هدم القرى التي كانت مقرّرة.

لم تبذل الدولة أو الجهات الدولية الفاعلة أي جهد ملحوظ لمساعدة الأشخاص على استرداد ممتلكاتهم التي فقدوها أثناء عملية النزوح. فكلّ من الأمم المتحدة والحكومة لا تقرّان بوجود نازحين في إسرائيل.

في غيرها من المناطق؛ غير أن العديد منهم قد أعربوا عن رغبتهم في العودة إلى الجولان، كما أن لا أحد منهم تمكن من استعادة ممتلكاته أو الحصول على تعويضات عن الممتلكات التي فقدت أو دمّرت.

لقد بذلت الحكومة السورية بعض الجهود لإعادة الإعمار في المناطق المتاخمة للأراضي المحتلة، غير أن التقدم كان بطيئاً. في هذه الأثناء، واصلت إسرائيل تشجيعها للاستيطان في الجولان: فبحلول العام 2009، كان هنالك أكثر من 17.000 مستوطن إسرائيلي ضمن 32 مستوطنة في الجولان، إلى جانب السكان السوريين الذي تراوح عددهم بين 18.000 و21.000 شخص توزعوا على القرى الخمس المتبقية من أصل الـ164 قرية التي كانت موجودة قبل الاحتلال.

تفيد التقارير أن السوريين المقيمين في الجولان ظلوا عرضة للتمييز والانفصال عن باقي أفراد العائلة المقيمين في سوريا.

عائلة نازحة تعيش في مأوى جماعي في مخيم في بلدية داتو أودين سينسوات، ميندناو في الفلبين (الصورة: مركز رصد النزوح الداخلي/ فريدريك كوك، أيار/مايو 2009)

النزوح الداخلي في

جنوب وجنوب شرق آسيا

أفغانستان ص. 78؛ بنغلاديش ص. 79؛ الهند ص. 80؛ إندونيسيا ص. 81؛ ميانمار ص. 82؛ نيبال ص. 83؛ باكستان ص. 84؛ الفلبين ص. 85؛ سري لانكا ص. 86؛ تيمور الشرقية ص. 87

بلغ عدد النازحين داخلياً من جرّاء النزاعات المسلحة أو العنف المعمم أو انتهاكات حقوق الإنسان في جنوب وجنوب شرق آسيا في نهاية العام 2009 حوالي 4.3 مليون شخص. وقد مثل هذا الرقم زيادة قدرها حوالي 800.000 شخص أو 23 في المائة مقارنة بنهاية العام 2008. كما أن حوالي أربعة ملايين شخص قد نزحوا حديثاً في المنطقة خلال العام، وذلك بشكل رئيسي نتيجة لتصاعد الصراعات التي كانت قائمة. غير أن الغالبية الساحقة قد تمكنوا من العودة إلى ديارهم قبل نهاية العام.

لا شك أن أكبر نسبة نزوح قد سجّلت في باكستان، حيث اضطر ثلاثة ملايين شخص إلى الفرار من منازلهم بسبب العمليات التي نفذتها القوات الحكومية ضد مقاتلي حركة طالبان الباكستانية في الأقاليم الشمالية الغربية المتاخمة لأفغانستان. أما في الفلبين، فقد فرّ ما يصل إلى 400.000 شخص من منازلهم في الجنوب نتيجة لتصعيد الجيش لعملياته ضد عناصر من جبهة مورو الإسلامية للتحرير قبل إعلان وقف إطلاق النار في تموز/يوليو. في سري لانكا، جاءت نهاية الصراع الطويل الأمد الذي كان قائماً بين الحكومة ونمور تاميل إيلام للتحرير على حساب أثمان باهظة تكبدها المدنيون في الشمال، إذ اضطرّ 280.000 منهم إلى النزوح خلال الفترة الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2008 وحزيران/يونيو 2009. كما أشارت التقديرات إلى عشرات الآلاف من النازحين حديثاً في كل من أفغانستان وميانمار وولاية أوريسا والولايات الشمالية الشرقية في الهند، حيث لم تظهر أي بوادر لنهاية قريبة للصراعات.

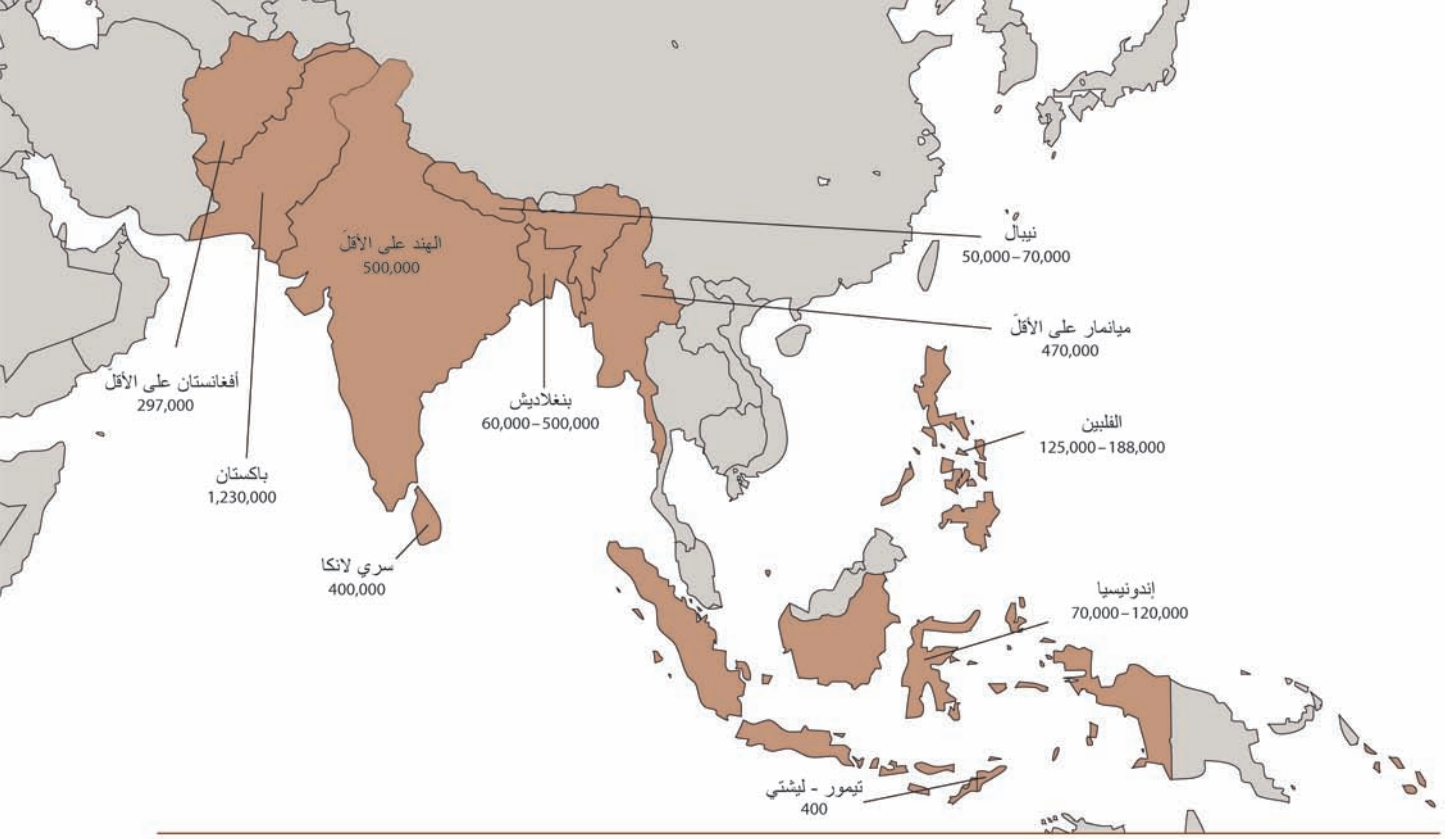

إن النزوح الناجم عن الصراعات في جنوب وجنوب شرق آسيا ناتج بشكل رئيسي عن القتال الدائر بين القوات الحكومية وجماعات المتمردين الساعية إلى الحكم الذاتي أو السيطرة الإقليمية، أو التي تحاول مقاومة سياسات الدمج أو الهجرة التي تؤدي إلى تهميشهم سياسياً واقتصادياً. كما أن التنافس على الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى واستثناء الأقليات العرقية أو الدينية من التنمية الاقتصادية يكمنان أيضاً في جوهر العديد من النزاعات. بالإضافة إلى الجيوش الوطنية وجماعات المتمردين، شملت العوامل التي كانت تؤدي إلى النزوح في كثير من الأحيان الميليشيات والجماعات الانتقامية، فضلاً عن المجتمعات المحلية المعبأة على أسس دينية أو عرقية.

عانى النازحون داخلياً في كافة أنحاء المنطقة من انعدام الأمان بسبب الاقتتال أو حملات مكافحة التمرد أو عمليات الاضطهاد، بما في ذلك تلك الممارسة من قبل القوات المسلحة الحكومية. في الفلبين، لم يواجه النازحون في المناطق ذات الغالبية المسلمة في ميندناو خطر التعرض لتبادل إطلاق النار فحسب، وإنما أيضاً لانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الجيش الذي يعتبر علناً النازحين المسلمين "كقوات احتياطية للعدو"، وثيقة الصلة مع متمردي جبهة مورو الإسلامية للتحرير.

في بعض الحالات، تم استخدام المدنيين، بمن فيهم النازحون داخلياً، كدروع بشرية من قبل المتمردين لحماية أنفسهم من الهجمات العسكرية. في سري لانكا، منع نمور تاميل إيلام للتحرير عشرات الآلاف من السكان من مغادرة منطقة فاني فتمت محاصرتهم هناك مع شنّ القوات الحكومية لهجماتها النهائية، بما في ذلك قصف جوي ومدفعي واسع النطاق، أسفر عن مقتل عدة آلاف من المدنيين.

في أفغانستان، تدهور الوضع الأمني في الجنوب حيث أجبر القتال الدائر بين قوات المعارضة والجماعات المسلحة الموالية للحكومة آلاف السكان على الفرار. فقد سجلت أكثر من 2.400 إصابة في صفوف المدنيين خلال العام 2009، مما جعل هذا الصراع الأكثر دموية منذ العام 2001. على الرغم من أن العديد من الأشخاص النازحين بسبب القتال قد تمكنوا من العودة بعد انتهاء الأعمال العدائية في مناطقهم، فقد أصبحت حالات النزوح مطولة على نحو متزايد نتيجة لتزايد انعدام الأمن في أجزاء أخرى من البلاد.

أمّا في باكستان، فقد حال انعدام الأمن في المناطق المتضررة من القتال والنزوح، خاصة في جنوب وزيرستان، من دون تمكن العديد حول وقع الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الأطراف المتحاربة على المدنيين. غير أن حجم النزوح وعدد الجرحى المدنيين الذين تمّت معالجتهم في المراكز الطبية لم يتركا مجالاً كبيراً للشك حول مدى حدّة هذا التأثير.

لقد عاش النازحون داخلياً في المنطقة في ظلّ مجموعة متنوعة من سياقات النزوح في كل من المناطق الريفية والحضرية. فسواء كانوا متجمعين في مخيمات أو مواقع انتقالية، أو متفرقين وربما في ضيافة أقارب أو أصدقاء لهم، غالباً ما كانوا يتشاركون القيود نفسها القائمة في وجه إعمال حقوقهم الإنسانية.

تلقى العديد منهم مساعدات غير كافية وعاشوا من دون أي مصدر دعم موثوق، يمكن التنبؤ به. وعلى الرغم من أن النازحين الذين تجمعوا في المخيمات كان يسهل أكثر الوصول إليهم وكانوا يحصلون على كميات أكبر من المساعدات من جانب الوكالات الدولية مقارنة بأولئك الذين تفرقوا بين المجتمعات المضيفة، فغالباً ما كانوا يضطرون إلى مواجهة ظروف معيشية أكثر صعوبة والعيش في ملاجئ مكتظة وغير ملائمة مع محدودية في قدرة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والفرص الاقتصادية. وبعيداً عن مزارعهم أو سبل رزقهم التقليدية، لجأ النازحون إلى مجموعة متنوعة من الأنشطة المدرة للدخل، مثل العمالة اليومية أو التجارات الصغيرة، من دون أن يؤدي ذلك إلى أي تحسن يُذكر في فرص وصولهم إلى الغذاء والضروريات الأساسية الأخرى. غالباً ما كان النازحون الريفيون الذين انتقلوا إلى المدن يفتقرون إلى المهارات المطلوبة من قبل أرباب العمل، فيضطرون إلى القبول بوظائف وضيعة ومتدنية الأجور. كما أن بعض النازحين الأكثر ضعفاً، مثل النساء والأطفال، قد اضطروا إلى ممارسة الدعارة أو العمل الاستغلالي الذي يعرضهم لخطر الإيذاء الجسدي أو النفسي.

من النازحين الذين واجهوا أصعب الظروف أولئك الذين كانوا في ميانمار ومنطقة بابوا الإندونيسية. فهم قد اضطروا إلى الاختباء في الأدغال، مع قدرة وصول محدودة للغاية إلى الضرورات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية. في هذه البلدان، كما في بعض البلدان الأخرى مثل الهند، رفضت الحكومات الاعتراف بوجود أو بحدة حالات النزوح الناجمة عن النزاعات المسلحة أو انتهاكات حقوق الإنسان، ففرضت القيود على قدرة وصول المراقبين المستقلين أو الوكالات الساعية إلى مساعدة النازحين داخلياً.

في معظم البلدان، صعب تقدير عدد الأشخاص الذين تمكنوا من العودة أو الاستقرار في مناطق أخرى خلال العام، وذلك لأسباب عديدة، مثل النقص في رصد حركات العودة أو الاندماج المحلي أو الاستقرار في أنحاء أخرى من البلاد، وعدم لجوء معظم النازحين إلى المخيمات وتفضيلهم التفرّق ضمن مجتمعات غير النازحين.

غالبية الأشخاص الذين أفيد عن عودتهم إنما قاموا بذلك بعد فترة قصيرة نسبياً من النزوح، كما في باكستان، حيث أفيد عن عودة حوالي 1.6 مليون شخص كانوا قد نزحوا من وادي سوات عند إعلان مناطقهم آمنة في تموز/يوليو، أو في الفلبين حيث تمكن غالبية الأشخاص الذين كانوا قد اضطروا إلى النزوح بين آب/أغسطس 2008 وتموز/يوليو 2009 من العودة إلى ديارهم خلال الأسابيع أو الأشهر التي تلت نزوحهم.

بالنسبة إلى العديد من النازحين، لم تشكّل العودة خياراً متاحاً خلال هذا العام بسبب وجود عدد من العقبات، بما في ذلك استمرار القتال وانعدام الأمن والمنازعات بشأن الأراضي والملكية والافتقار إلى المساعدة في مناطق العودة. وحتى عندما كانت العودة ممكنة كخيار تسوية، فهي لم تكن تؤدي دائماً إلى حل دائم.

لقد أدّى استمرار انعدام الأمن ومحدودية حرية التنقل وعدم حلّ القضايا المتصلة بالأراضي والملكية وانعدام الإرادة السياسية والمساعدة المقدمة من جانب الحكومات في كثير من البلدان إلى منع النازحين من التوصل إلى حلول دائمة، سواء في حالات العودة أو الاستيطان في مناطق أخرى.

لقد شجعت العديد من الحكومات النازحين على العودة، حتى عندما لم تكن الظروف مؤاتية للقيام بذلك، أو المساعدة المقدّمة لإعادة الإعمار وإعادة بناء سبل الرزق كافية. غالباً ما فشلت الحكومات في تنظيم حركات العودة في إطار استراتيجية منسقة وشاملة للعودة وإعادة الإدماج. وقد اضطرّ النازحون العائدون في بعض الحالات إلى النزوح من جديد في وقت لاحق، ليجدوا أنفسهم في كثير من الأحيان خارج نطاق المساعدة. وقد فضل آخرون البقاء في أماكن النزوح، لدى عائلات مضيفة أو في المخيمات حيث ينعمون على الأقل بحد أدنى من الأمن والمساعدة.

في أفغانستان، اصطدم النازحون البشتون الذين عادوا إلى الأقاليم الشمالية بالمضايقات نفسها التي كانت قد ساهمت في نزوحهم في المقام الأول ممّا حال دون إعادة اندماجهم في مجتمعاتهم المحلية. أما في باكستان، فقد اضطرّ حوالي 1.6 مليون شخص من الذين أفيدوا بأن عودتهم إلى ديارهم ستكون آمنة إلى النزوح من جديد إذ أن منازلهم وسبل رزقهم كانت قد تدمرت وانعدام الأمن كان مستمراً. بحلول نهاية العام، كان 1.2 مليون شخص لا يزالون غير قادرين على العودة.

في الفلبين، حاولت الحكومة إغلاق المخيمات في أوائل العام 2009، وطلبت من السكان العودة إلى ديارهم على الرغم من أن الظروف لم تكن آمنة كما كان واضحاً؛ فاضطر الكثيرون منهم في نهاية المطاف إلى العودة إلى المخيمات أو الاستيطان في مناطق أخرى. بعد وقف إطلاق النار في تموز/يوليو، كانت عمليات العودة أبطأ بكثير مما كان متوقعاً، وبحلول نهاية العام، كان ما يصل إلى 188.000 شخص لا يزالون يعيشون في المخيمات أو لدى الأسر المضيفة حيث كانوا يشعرون بالأمان، في حين واجه الأشخاص في مناطق العودة الآثار المترتبة عن الاقتتال المستمرّ على البنى التحتية والمساكن والخدمات الأساسية.

في نهاية العام 2009، سمحت حكومة سري لانكا لعدد كبير من النازحين بمغادرة المخيمات المغلقة التي كانت قد آوتهم طوال عدّة أشهر. غير أن العديد منهم لم يتمكنوا من العودة بسبب وجود الألغام الأرضية وتضرر منازلهم وانعدام المساعدة لتأمين سبل الرزق؛ فظلّوا في مناطق النزوح، مع العائلات المضيفة أو في مخيمات العبور في مناطقهم الأصلية.

في بلد واحد فقط، تيمور الشرقية، ارتبطت العودة بحلّ قريب لحالة النزوح. خلال العام 2009، استمرّ توزيع "حزم الانتعاش"، وهي عبارة عن تعويضات نقدية، على الأشخاص الذين وافقوا على مغادرة مخيمات النازحين، وأغلقت كافة المخيمات بحلول آب/أغسطس. بحلول نهاية العام، لم يبق هنالك سوى 50 أسرة في "الملاجئ الانتقالية" في العاصمة ديلي. بيد أن انعدام الرصد في مناطق العودة قد صعب عملية تقدير عدد الأشخاص القادرين على إعادة الاندماج بنجاح.

اختار العديد من النازحين في آسيا، لا سيما أولئك الذين يعيشون في المدن أو البلدات الرئيسية، الاندماج في مناطق نزوحهم بدلاً من العودة إلى مواطنهم الأصلية. لم يملك البعض أي خيار آخر، غير أن البعض الآخر كانوا مترددين حيال التخلي عن الأمن النسبي الذي حققوه في المناطق الحضرية حيث كانوا قد أنشأوا روابط اجتماعية جديدة أو أرسلوا أطفالهم إلى المدارس أو عثروا على وظيفة. ومع ذلك، لم يحسّن كافة النازحين في المناطق الحضرية مستوى معيشتهم. ففي نيبال وأفغانستان وباكستان والفلبين، استمرّ العديد منهم في المكافحة من أجل الحصول على المسكن اللائق والعمل والتعليم وغيرها من الخدمات.

لقد تفاوتت استجابات السلطات الوطنية في المنطقة إزاء حالات النزوح الداخلي إلى حد كبير، غير أنها لم تكن بشكل عام كافية. أقرّت معظم الحكومات بمسؤولياتها تجاه مواطنيها النازحين وتعاونت بنشاط مع المجتمع الدولي من أجل مساعدتهم. غير أن قلّة من هذه الحكومات قد تمتعت بالقدرة أو الإرادة لمعالجة مشكلة النزوح الداخلي بشكل شامل، فكم بالأحرى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات الكامنة وراءه. كما أن وضع مسودات القوانين المتعلقة بالنازحين في بعض البلدان (كما في سري لانكا والفلبين) لم يؤد إلى إحراز أي تقدم كبير خلال العام 2009، بينما ظلّت فعالية السياسة الوطنية القائمة بشأن النازحين داخلياً في نيبال محدودة بسبب سوء التنسيق وعدم كفاية الموارد وغياب المبادئ التوجيهية للتنفيذ.

لم تقم أي استجابة إقليمية منسقة لمشكلة النزوح الداخلي. فقد استمرت معظم البلدان بتجنب التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان المجاورة. غير أن بعض التقدم قد أحرز مع إنشاء اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا خلال هذا العام، فكانت أول آلية لحقوق الإنسان في المنطقة. لكن، نظراً إلى عدد من القيود المهمة، بما في ذلك ضعف ولايتها وعدم وجود آلية رسمية لتلقي الشكاوى الفردية واستناد عملية اتخاذ القرارات إلى توافق الآراء، تكاثرت الشكوك حول قدرة هذه الآلية على أن تكون أداة فعالة لتنفيذ مبادئ ومعايير حقوق الإنسان الدولية.

للأمم المتحدة دور مهم في مساعدة الحكومات في المنطقة على تقديم المعونة إلى السكان النازحين داخلياً. باستثناء الهند وميانمار وبنغلاديش، حيث رفضت الحكومات عروض المساعدة الدولية للنازحين من جرّاء الصراعات، تعمل الأمم المتحدة على التصدي للنزوح الداخلي في كافة البلدان التي تخضع للمراقبة من قبل مركز رصد النزوح الداخلي. وقد بدأ حالياً انتشار النهج العنقودي في ثمانية من أصل العشرة بلدان، ولكن فقط في خمس منها (أفغانستان ونيبال وباكستان وسري لانكا وتيمور الشرقية) شكلت احتياجات النازحين داخلياً بسبب النزاع بنداً منتظماً على جدول أعمال مجموعات الحماية، وذلك بشكل رئيسي بسبب حساسيات الحكومات (كما في الفلبين) أو رفضها الاعتراف بوجود مثل هذه المجموعات (كما في إندونيسيا وميانمار).

البلد	عدد النازحين داخلياً (تقريبي)	أرقام الحكومة	أرقام الأمم المتحدة	أرقام أخرى	تعليقات
أفغانستان	ما لا يقلّ عن 297.000	297.000 (فرقة العمل المعنية بالأشخاص النازحين داخلياً، وزارة اللاجئين والعائدين، 2010)	297.000 (فرقة العمل المعنية بالأشخاص النازحين داخلياً، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2010)		لا تشمل هذه الأرقام معظم الأشخاص الذين نزحوا من جرّاء الصراع المسلح بين جماعات المعارضة والقوات المناصرة للحكومة منذ العام 2002، أو أولئك الذين نزحوا بسبب المنازعات المحلية بشأن قدرة الوصول إلى الموارد.
بنغلاديش	60.000 – 500.000	500.000 (فرقة العمل الحكومية، 2000)		60.000 (منظمة العفو الدولية 1997)	لا تشمل هذه الأرقام سوى النازحين من جرّاء الصراع في شيتاغونغ هيل.
الهند	ما لا يقل عن 500.000			ما لا يقلّ عن 500.000 (مركز رصد النزوح الداخلي، كانون الأول/ ديسمبر 2008)	لقد تم تجميع هذه الأرقام بناءً على أرقام مختلفة متاحة.
إندونيسيا	70.000 – 120.000			70.000 – 120.000 (مركز رصد النزوح الداخلي، آذار/مارس 2009)	لقد تم تجميع هذه الأرقام بناءً على أرقام مختلفة متاحة.
ميانمار	ما لا يقل عن 470.000			470.000 (الاتحاد المعني بالحدود بين تايلاند و بورما، تشرين الأول/ أكتوبر 2009)	هذه التقديرات متصلة بالمناطق الريفية في ميانمار الشرقية ولا تشمل النازحين داخلياً في باقي أنحاء البلد.
نيبال	50.000 – 70.000		50.000 – 70.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تموز/يوليو 2009)		استخدم النطاق نفسه من جانب الأمم المتحدة والوكالات الدولية منذ العام 2007.
باكستان	1.230.000		1.230.000 (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، شباط/فبراير 2010)		
الفلبين	125.000 – 188.000	125.000 (وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية، كانون الأول/ديسمبر 2009)		188.000 (المنظمة الدولية للهجرة، كانون الأول/ديسمبر 2009)	ثمّة مجموعة من النازحين مستثناة من أرقام كل من الوزارة والمنظمة الدولية للهجرة. وتشمل هذه المجموعة الأشخاص الذين نزحوا بسبب العمليات المضادة للتمرد في محافظتي باسيلان وسولو، إلى جانب النازحين في مختلف أنحاء البلاد من جراء القتال الذي شنته الحكومة ضد المتمردين الشيوعيين التابعين لجيش الشعب الجديد.
سري لانكا	400.000		108.000 من النازحين في فاني ظلوا في المخيمات في الشمال (مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، كانون الثاني/يناير 2010)؛ 200.000 شخص كانوا قد نزحوا قبل العام 2006 ظلّوا في حالة النزوح (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، آب/أغسطس 2009)		بحلول نهاية العام 2009، أفاد مكتب المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية عن عودة 156.000 شخص من المخيمات إلى مناطقهم الأصلية. كما أشارت التحليلات المفصلة اللاحقة إلى أن حوالي النصف ظلوا يعيشون كنازحين لدى الأسر المضيفة أو في مخيمات العبور.
تيمور الشرقية	400			400 (المنظمة الدولية للهجرة، كانون الأول/ ديسمبر 2009)	

أفغانستان

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	على الأقلّ 297.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	على الأقل 1.1%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2001
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2002) 1.200.000
حالات النزوح الجديدة	غير محدد
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي
مؤشر التنمية البشرية	181

لقد تزايد النزوح الداخلي في العام 2009، في أعقاب احتدام الصراع المسلح في عدة أنحاء من أفغانستان. وقد بلغ عدد القتلى والجرحى المدنيين خلال هذا العام أكثر من 6.000 شخص، وهو أعلى عدد من الضحايا يسجل منذ سقوط نظام طالبان في العام 2001. تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى بلوغ عدد النازحين داخلياً 297.000 شخص في نهاية العام 2009؛ من بينهم 199.000 كانوا قد نزحوا منذ العام 2003.

في حين أن عدم القدرة على الوصول إلى مناطق الصراع قد حال دون التمكن من التحقق من الأعداد بشكل دقيق، ظلّ الصراع بين جماعات المعارضة المسلحة والقوات الموالية للحكومة في جنوب وجنوب شرق وشرق البلاد يشكل المصدر الرئيسي للنزوح خلال العام 2009. كما أن انعدام فرص سبل الرزق المقرون بانعدام الأمن غالباً ما كان يؤدي إلى نزوح اللاجئين العائدين من جديد. وقد ساهمت الصراعات المحلية بشأن قدرة الوصول إلى المراعي والأراضي الصالحة للزراعة بدورها في عمليات النزوح الجديدة.

تمكن بعض المدنيين الذين كانوا قد أجبروا على الفرار من العودة بعد انتهاء الاقتتال الدائر حول مناطقهم الأصلية، غير أن العديد منهم في العام 2009 كانوا نازحين منذ عدة سنوات. من بين الـ135.000 شخص الذين كانوا قد اضطروا إلى النزوح قبل العام 2002 والذين كانوا يعيشون في مستوطنات شبيهة بالمخيمات في الجنوب والغرب والجنوب الشرقي، لم يتمكن سوى 7.000 من العودة إلى مواطنهم الأصلية في إطار عملية مخططة ومدعومة. كما اصطدم آخرون، مثل النازحين البشتون الذين عادوا إلى الأقاليم الشمالية، بالمضايقات نفسها التي كانت قد ساهمت في نزوحهم في المقام الأول ممّا حال دون إعادة اندماجهم في مجتمعاتهم المحلية.

استمرت القيود الأمنية واللوجستية بعرقلة السلطات الوطنية والوكالات الإنسانية الدولية الساعية إلى توزيع المساعدات الطارئة على النازحين من جرّاء الصراعات المسلحة. فاعتمد العديد من النازحين بشكل أساسي على مدخراتهم أو العمالة اليومية غير الرسمية أو الدعم الذي تقدمه إليهم الشبكات الاجتماعية الموسّعة ليتمكنوا من البقاء على قيد الحياة؛ كما اختار العديد، بعد قضاء فترة أولية من النزوح على مقربة من مناطقهم الأصلية، البحث عن فرص جديدة لكسب الرزق في المناطق الحضرية، على غرار العديد من المهاجرين لأسباب اقتصادية. كما انتهى الأمر بعدد غير محدد من النازحين خلال العام 2009 في الأحياء الفقيرة في كابول ومحيطها، على الرغم من انعدام البنية التحتية والخدمات فيها.

ينبغي النظر إلى الشواغل المتصلة بحماية النازحين داخلياً في ضوء سياق وطني يتسم بانتشار الفقر وانعدام الأمن. غير أن النازحين قد واجهوا مخاطر خاصة في العام 2009، إذ أفيد عن استهدافهم من قبل الجماعات المسلحة التي كانت تشكّ بتعاملهم مع العدو. كما تعرّض آخرون للطرد من الأماكن التي كانوا قد لجأوا إليها مؤقتاً. وعلى الرغم من أن العديد من الأفغان قد شهدوا تدمير ممتلكاتهم، غير أن عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش قد أثر بشكل أكبر في النازحين داخلياً، لا سيما النساء والأطفال.

استمرّ المقاتلون باستهداف مدارس الفتيات وثني الموظفات عن العودة إلى ممارسة عملهن، مما يزيد من فقرهن. وكانت المعايير الثقافية النافذة والقائمة على الإقصاء تفرض بصرامة على النساء والفتيات النازحات اللواتي كن يعشن في بيئات غير مألوفة وتعوق وصولهن إلى المساعدات المقدّمة بواسطة الوسائل التقليدية، لا سيما خدمات الرعاية الصحية والصرف الصحي.

غالباً ما كان يُفترض بالنازحين الرجال إعالة أعداد متزايدة من الأفراد في ظلّ ظروف من الفقر المدقع، غير أنه قد تحتم على النساء النازحات أيضاً الاضطلاع بأدوار جديدة كمسؤولات عن إعالة أسرهن. أكثر الفئات التي واجهت المصاعب في معرض محاولاتها الحصول على إمدادات وخدمات الإغاثة كانت الأسر التي تعيلها امرأة والنساء الأرامل والأطفال الميتمين والمنفصلين عن ذويهم.

لقد منع انعدام الأمن وعدم امتلاك الأراضي والافتقار إلى المأوى وانعدام فرص كسب الرزق أو الخدمات الأساسية العديد من النازحين من العودة إلى المناطق الريفية. كان البعض قادراً على العودة في حال توقف الصراع، في حين أن البعض الآخر كان ليظل عاجزاً عن ذلك بسبب خلافاتهم مع الأشخاص الذين احتلوا ممتلكاتهم أثناء غيابهم. غير أن الركود الاقتصادي الذي أثر في أنحاء كثيرة من البلاد قد زاد الضغوط على المجتمعات المضيفة، وفي ظلّ غياب الدعم، صعّب استيطان النازحين في مناطق أخرى أو اندماجهم محلياً.

في العام 2009، شكلت المساعدات الدولية نحو 90 في المائة من الإنفاق العام في أفغانستان. وفي حين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومة الأفغانية قد تبنتا سياسة وطنية للنازحين تقوم على تعزيز الحلول الدائمة من خلال العودة الطوعية والاندماج المحلي، ظلّت الإغاثة والمساعدة الإنمائية تعتبران كوسيلة لتحقيق الأهداف المتصلة بمكافحة التمرد.

واصل العديد من البلدان المانحة خلال العام 2009 تمويل مشاريع إعادة الإعمار في المناطق التي انتشرت فيها قواتها الوطنية؛ تولّت فرق إعادة إعمار المقاطعات التي تضم مدنيين وعسكريين مهمّة تنسيق هذه المشاريع، وذلك بناءً لمفهوم تم وضعه في العام 2001. لقد ساهمت المساعدات المقدمة من خلال الهياكل المدنية والعسكرية في أفغانستان في بعض الحالات في انتشار الفساد واحتدام الصراعات المحلية. كما أدى ذلك إلى تلاشي الفرق بين الجهات العسكرية والإنسانية، ممّا قوض فكرة حياد ونزاهة العاملين في المجال الإنساني وزاد من المخاطر الأمنية التي تواجه عاملي الإغاثة وحدّ من قدرتهم على تقديم المساعدة وفقاً للحاجة.

بنغلاديش

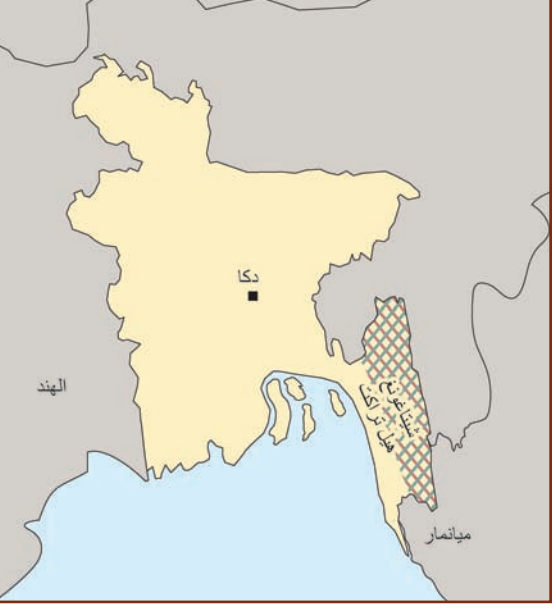

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	500.000 – 60.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما يصل إلى 0.3%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1973
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	500.000 (2000)
حالات النزوح الجديدة	غير محدد
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق الإنسان
مؤشر التنمية البشرية	146

في العام 1973، اندلع الصراع المسلح في منطقة "شيتاغونغ هيل تراكت" في بنغلاديش، على أثر رفض الحكومة لمطالب جماعة "جوما" من السكان الأصليين بمزيد من الحكم الذاتي. وبموازاة الصراع المتنامي، باشرت الحكومة بنقل السكان البنغاليين الفقراء الذين لا يملكون الأراضي من السهول إلى "شيتاغونغ هيل تراكت" كجزء من الخطة الرامية إلى إدارة الاكتظاظ السكاني في السهول وفرض سيطرة الحكومة السياسية في المنطقة. فأدّت عمليات النقل هذه إلى "شيتاغونغ هيل تراكت"، التي شملت 400.000 بنغالي، خلال السبعينيات والثمانينيات إلى تغيير جذري في التركيبة الديمغرافية لهذه المنطقة، وضمان تحوّل جماعة "جوما" إلى أقلية. خلال هذه الفترة، أدّت انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري والاشتباكات العنيفة مع المستوطنين المدعومين من الجيش إلى نزوح عشرات الآلاف من جماعة "جوما" داخل البلد، وحوالي 60.000 آخرين إلى الهند المجاورة.

وفي وقت لاحق، أدّت الاشتباكات المتقطعة التي نشبت بين جماعتين سياسيتين من السكان الأصليين في "شيتاغونغ هيل تراكت"، هما حزب الشعب المتحد في "شيتاغونغ هيل تراكت" والجبهة الديمقراطية الشعبية المتحدة، إلى نزوح عدد غير محدد من السكان. نزح معظم المستوطنين إلى مواقع أقرب من معسكرات الجيش حيث ينعمون بقدر أكبر من الأمن، في حين فرّ السكان الأصليون النازحون إلى مناطق نائية أكثر أو إلى الغابات المحميّة، حيث يصعب الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم.

تمّ توقيع اتفاق سلام شيتاغونغ هيل تراكت في العام 1997 بين الحكومة وحزب الشعب المتحد وميليشيا شانتي باهيني التابعة له. سمح هذا الاتفاق للاجئين بالعودة إلى وطنهم؛ غير أن الآلاف من النازحين داخلياً واللاجئين العائدين لا يزالون نازحين بسبب المنازعات على الملكية التي لم تحلّ واستمرار الاستيلاء على الأراضي من قبل المستوطنين. كما ظل العديد من النازحين من دون خيار تسوية دائمة بسبب عدم تنفيذ اتفاق السلام تنفيذاً كاملاً.

لا يزال عدد النازحين داخلياً غير معروف إذ تمّ التشكيك في العديد من التقديرات المختلفة. في العام 2000، قدرت فرقة عمل حكومية عدد النازحين من شيتاغونغ هيل تراكت بحوالي 500.000 شخص، غير أن هذه التقديرات قد تعرضت للانتقادات بسبب اشتمالها على السكان غير الأصليين. في العام نفسه، أفادت منظمة العفو الدولية بأن عدد النازحين داخلياً يبلغ 60.000 شخص، من دون احتساب السكان غير الأصليين.

تعهدت حكومة رابطة عوامي التي استلمت السلطة بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2008 بتنفيذ اتفاق السلام بشكل كامل، بما في ذلك تقديم المساعدة والتعويضات للأشخاص الذين فقدوا أراضيهم. فأنشأت لجنة لتنفيذ الاتفاق وأعادت تفعيل اللجنة المعنية بالأراضي وفرقة العمل المعنية بإعادة تأهيل اللاجئين والنازحين داخلياً العائدين من جماعة "جوما" واستردّت نحو 35 مخيماً عسكرياً مؤقتاً. على الرغم من ذلك، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2009، كان لا يزال هنالك حوالي 300 مخيم عسكري في المنطقة؛ كما أن عمل لجنة الأراضي وفرقة العمل قد تعرقل بسبب النقص في التمويل والموارد البشرية. على الرغم من أن الحكومات المانحة كانت قد أعربت عن رغبتها في تمويل مشاريع التنمية في شيتاغونغ هيل تراكت عقب توقيع اتفاق السلام في العام 1997، كان لا بدّ بعد من حشد كل من الجهات المانحة الثنائية ووكالات الأمم المتحدة في الجهود الرامية إلى إيجاد حلول دائمة للنازحين.

لقد اضطرّ عدد على الأرجح أكبر بكثير من أعضاء بعض الأقليات الدينية في مختلف أنحاء بنغلاديش إلى النزوح قسراً نتيجة للتشريعات التمييزية. فقدت الجالية الهندوسية على وجه الخصوص الكثير من أراضيها بسبب قانون الملكية المكتسبة القائم على أساس مبدأ القومية للعام 1974، الذي أذن للحكومة بمصادرة ممتلكات الأفراد ممن اعتبرتهم "أعداء للدولة". فأشارت إحدى عمليات المسح إلى أن حوالي 750.000 عائلة هندوسية قد فقدت أراضيها الزراعية؛ من بينهم أشخاص كانوا نازحين وغيرهم كانوا قد غادروا البلاد. وعلى الرغم من إلغاء هذا القانون في العام 2001، لم تتخذ الحكومة بعد أي تدابير بشأن ردّ الأراضي أو التعويض على المتضررين.

واجهت الأقليات الدينية، بما في ذلك الطائفة الأحمدية الإسلامية، العنف الطائفي، لا سيما بين العامين 2001 و2006، عندما كان حزب بنغلاديش الوطني في السلطة. استمرت الإفادات عن عمليات إجلاء لأقليات "مادي" أو "غارو" خلال العام 2009. غير أنه لا تتوفر معلومات حول أعداد أو أنماط حركات النزوح الناجمة عن ذلك.

الهند

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	ما لا يقل عن 500.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	غير محدّد
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1947
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	غير محدد
حالات النزوح الجديدة	33.000
أسباب النزوح	صراع مسلح دولي وداخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	134

استمرّت حالات النزوح الداخلي في العام 2009 في عدد من المناطق في الهند، مع أسباب ونتائج مختلفة بالنسبة إلى المتضررين لكل حالة. ما من مصادر شاملة للأرقام في مختلف أنحاء البلاد؛ استناداً إلى عدد النازحين الذين يعيشون في مواقع شبيهة بالمخيمات وأولئك الذين يعتقد بأنهم قد عادوا ولكن من دون إيجاد حلول دائمة، هنالك ما لا يقلّ عن 500.000 نازح بفعل الصراع في الهند. بالإضافة إلى ذلك، ينتشر عدد غير معروف في المناطق الحضرية كما أن البعض قد فروا إلى ولايات أخرى حيث لم يعد بالإمكان تعقبهم.

ويشمل هذا الرقم الأشخاص النازحين منذ العام 1990 من جرّاء أعمال العنف الانفصالية التي استهدفت الأقلية الهندوسية في ولايتي جامو وكشمير، وعمليات القصف بين القوات الهندية والباكستانية على طول "خط المراقبة" في كشمير؛ والنازحين في ولايات الشمال الشرقي من جرّاء الصراعات المستمرة منذ العام 1947 بين الدولة والجماعات العرقية أو الانفصالية، والعنف بين الجماعات العرقية وداخلها؛ وضحايا النزاع بين المتمردين الناكسالاتيين وقوات الأمن الحكومية وعناصر الأمن الذاتي الأهلي المسلحين في ولاية تشهاتيسجاره؛ وضحايا العنف الطائفي بين الغالبية الهندوسية في ولايتي غوجارات وأوريسا والأقليات المسلمة والمسيحية في كل من هاتين الولايتين على التوالي؛ والنازحين في ولاية البنغال الغربية من جرّاء العنف المتصل بمشروع إنمائي مقترح. في العام 2009، شهدت البلاد حالات نزوح جديدة بسبب النزاع المسلح والعنف في الشمال الشرقي (ولايات مانيبور وآسام وميزورام) كما في ولاية أوريسا.

يتشارك النازحون في الهند مخاوف تتصل بالحماية العاجلة، لا سيما في ما يتصل بقدرة الوصول إلى الضروريات المعيشية الأساسية مثل الغذاء والمياه النظيفة والمأوى والرعاية الصحية. ويظلّ الأمن الجسدي يشكل مصدر قلق بالنسبة إلى بعض مجموعات النازحين الجدد. كما أن أولئك الذين يعيشون في حالات نزوح مطوّلة ما زالوا يكافحون للوصول إلى التعليم والمسكن وسبل الرزق.

تواجه مختلف المجموعات أيضاً تحديات فريدة من نوعها. فالنازحون القبليون في المخيمات في تشهاتيسجاره يواجهون خطر الهجمات التي قد تشنها كل من القوات الحكومية والمتمردين الناكسالاتيين على حد سواء. أمّا النازحون المسلمون في ولاية غوجارات، فما زالوا يواجهون ظروفاً معيشية سيئة للغاية، كما أنهم عرضة بشكل متزايد لخطر فقدان منازلهم وأراضيهم الأصلية التي تمّ الاستيلاء عليها من قبل الجماعات الهندوسية المتطرفة. من جهة أخرى، يواجه النازحون المسيحيون في ولاية أوريسا خطر إرغامهم على اعتناق الهندوسية في حال عودتهم إلى ديارهم. كما أن النساء النازحات في ولايتي آسام ومانيبور قد أجبرن على ممارسة الدعارة من أجل إعالة أسرهن في غياب أزواجهن الذين غادروا ديارهم بحثاً عن العمل.

لا يحظى النازحون من جرّاء الصراعات بأي اعتراف رسمي بموجب القوانين الوطنية الهندية. غالباً ما تُسند مسؤولية حمايتهم إلى سلطات الولايات التي غالباً ما تكون غير مدركة لحقوقهم أو راغبة في تقديم الدعم، لا سيما في الحالات التي تكون فيها هذه السلطات قد ساهمت في التسبب بالنزوح. في الحالات التي لم يكن النازحون يتمتعون فيها بصفة معترف بها، كان يصعب عليهم إنفاذ حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ على سبيل المثال، بعد مرور أكثر من 15 عاماً على نزوحهم، يواجه النازحون البانديت الكشميريون خطر فقدان هويتهم الثقافية إذ أن الحكومة تعاملهم وكأنهم "مهاجرون".

كانت الاحتمالات لإيجاد حلول دائمة لمختلف مجموعات النازحين محدودة بسبب الحواجز التي حالت دون عودتهم إلى ديارهم. ففي ظل غياب سياسة وطنية للنازحين داخلياً، لم يتمّ دعم عمليات الإدماج المحلي أو التوطين في أنحاء أخرى من البلاد إذ أن حكومات الولايات المضيفة لم تكن ترغب بشكل عام في السماح للنازحين بالاستيطان بشكل دائم فيها. على سبيل المثال، فقد أجبر المسؤولون في ولاية أندرا براديش النازحين على العودة إلى ولاية تشهاتيسجاره، كما أن حكومة ولاية تريبورا تواصل تشجيع عودة النازحين من قبيلة البرو إلى ميزورام على الرغم من معارضة حكومة ولاية ميزورام لهذه العودة.

بحلول العام 2009، لم يكن هنالك أي وزارة مكلفة بحماية النازحين داخلياً، غير أن بعض الوكالات الوطنية وهيئات حقوق الإنسان قد تولّت أمر الدفاع عن حقوق النازحين من جرّاء الصراعات. على سبيل المثال، في كانون الأول/ديسمبر، وصفت اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل الظروف المعيشية للنازحين داخلياً، لا سيما أولئك الذين نزحوا من تشهاتيسجاره إلى ولاية أندرا براديش، كقضية وطنية ملحة. ودعت سلطات الولاية إلى توفير احتياجاتهم الأساسية.

على الرغم من ذلك، لا بد من إطار تشريعي وطني للتمكن من الاعتراف بالنازحين داخلياً من جرّاء النزاعات في الهند وحمايتهم، بما في ذلك وكالة وطنية تتولى مهمة الإشراف على الاستجابة وضمان اتساقها في كافة أنحاء البلاد. أمّا الاستجابة الدولية، فكانت محدودة إذ اقتصرت على قيام عدد قليل من الوكالات، مثل منظمة أطباء بلا حدود واللجنة الدولية للصليب الأحمر، بتوفير الحماية والمساعدة لبعض النازحين، من دون وجود وكالة دولية شاملة تضطلع بمهمة التنسيق. ولضمان قيام استجابة أكثر شمولية، يجب على الحكومة السماح لمزيد من المنظمات غير الحكومية الدولية بالعمل مع النازحين، واستكشاف الطرق لإشراك وكالات الأمم المتحدة المكلفة بحماية النازحين داخلياً.

إندونيسيا

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	120.000 – 70.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما يصل إلى 0.1%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1999
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	1.400.000 (2002)
حالات النزوح الجديدة	500
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	111

في نهاية العام 2009، كان لا يزال عشرات الآلاف من النازحين داخلياً، في العديد من المقاطعات في إندونيسيا، يكافحون لإيجاد حلول دائمة من شأنها وضع حدّ لنزوحهم. وكان بعضهم قد نزحوا لأول مرة منذ أكثر من عشر سنوات بسبب العنف الطائفي الذي نشب بين جماعات عرقية أو دينية مختلفة، أو الصراعات الانفصالية بين الجماعات المتمردة وقوات الأمن الوطنية.

في مقاطعة بابوا، وهي المنطقة الوحيدة التي لا تزال تشهد صراعاً في إندونيسيا، أجبرت عمليات مكافحة التمرد التي نفذها الجيش في السنوات الأخيرة ضد المتمردين من حركة بابوا الحرة آلاف الأشخاص على مغادرة منازلهم. فلجأ العديد منهم إلى الأدغال هرباً من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الأمنية ضد حقوق الإنسان. خلال العام 2009، أدّت العمليات العسكرية "الكاسحة" في منطقة المرتفعات الوسطى إلى عمليات نزوح جديدة. وفي أيلول/سبتمبر، أفيد عن إقدام مجموعة من الجنود الذين كانوا يبحثون عن متمردين من حركة بابوا الحرة في إحدى القرى النائية في جبال جاياويجايا على حرق 30 منزلاً وإجبار سكان القرية على الفرار إلى الأدغال حيث مكث بعضهم لمدة أسبوعين.

وفي مقاطعة مالوكو، لا تزال القضية الرئيسية العالقة تتصل بصرف التعويضات لما يُقدّر بنحو 10.000 إلى 12.000 أسرة من النازحين. ومن الحواجز الأخرى التي لا تزال تعترض النهوض التام والتوصل إلى حلول دائمة لبعض مجموعات النازحين، المنازعات على الأراضي والممتلكات واستمرار التوتر بين المجتمعات التي باتت مقسومة بحسب الانتماء الديني وعدم وجود نظام آمن لحيازة الأراضي وانعدام الفرص الاقتصادية في مواقع إعادة التوطين. في مالوكو الشمالية، اضطرّ بعض العائدين إلى المكافحة من أجل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

ظلت مقاطعة سولاويسي الوسطى مقسومة بين شطرين مسيحي ومسلم، على الرغم من جهود إعادة الإعمار والإنعاش الكبيرة وتحسن الوضع الأمني في السنوات الأخيرة؛ وقد استمرّ ذلك بمنع عودة النازحين إلى المجتمعات المختلطة. ما من أرقام موثوقة متاحة؛ غير أنه يُرجح وجود 5.000 إلى 20.000 شخص غير قادرين أو غير راغبين في العودة أو في انتظار الحصول على المساعدة لإعادة بناء منازلهم أو سبل رزقهم بعد عودتهم. شكلت التوترات المستمرة بين مختلف الطوائف والمنازعات على الأراضي والممتلكات وانعدام المساعدة العقبات الرئيسية التي اعترضت عمليات العودة.

وفي بعض المقاطعات الأخرى، مثل تيمور الغربية وكاليمانتان الغربية والوسطى، كان هنالك الآلاف من النازحين من جرّاء العنف الطائفي الذين لم يعودوا، إما بسبب عدم رغبتهم في مواجهة المجتمعات المجاورة المعادية، أو بسبب عدم امتلاكهم لأي أراض أو منازل يمكنهم العودة إليها. وكان الكثير منهم يعيشون في مخيمات أو مواقع انتقالية، حيث تعين عليهم الكفاح للنهوض من دون قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية أو الدعم الكافي.

منذ العام 2004، اعتبرت الحكومة رسمياً أن حالة النزوح الداخلي قد تمّ حلّها. غير أنها قد استمرّت بتقديم المساعدات في المناطق التي كانت لا تزال تأوي أعداداً كبيرة من النازحين، وذلك بشكل رئيسي من خلال البرامج الرامية إلى تلبية احتياجات كل من النازحين داخلياً والمجتمعات المضيفة. غير أن الفساد المتصل بالأموال والبيانات غير الموثوقة وضعف التنسيق ومحدودية القدرات المحلية غالباً ما كانت تعوق الاستجابة وتحول دون وصول المساعدات إلى النازحين داخلياً.

تضطلع المديرية الوطنية للمساعدة الاجتماعية لضحايا الكوارث الاجتماعية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية بالمسؤولية الاسمية لتقديم المساعدة إلى النازحين المندرجين ضمن فئة "ضحايا الكوارث الاجتماعية" الواسعة. مع ذلك، ومنذ العام 2007، أحيلت مسؤولية النازحين إلى سلطات المقاطعات والمناطق، مع وقف التمويل من الحكومة المركزية. فالحكومات المحلية هي التي تتخذ حالياً القرارات بشأن مساعدة النازحين، في حين أن حكومات المقاطعات مدعوّة إلى توفير التمويل.

لم تعد الأمم المتحدة تساعد النازحين من جرّاء النزاع بصفتهم فئة ضعيفة منفصلة. عوض ذلك، تتم تلبية احتياجاتهم من خلال مشاريع إعادة الإدماج والتنمية المراعية لظروف النزاع والرامية إلى ضمان إدراج احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً في عملية التخطيط لبرامج التنمية على مستوى المجتمعات المحلية وتحسين فرص العمل ومختلف الفرص الاقتصادية. استمرّت قلة من المنظمات غير الحكومية الدولية بتنفيذ برامجها في مالوكو وسولاويسي الوسطى وكاليمانتان الوسطى وتيمور الغربية، في حين قدّمت المنظمات غير الحكومية المحلية والجماعات الكنسية الدعم إلى النازحين داخلياً في كافة أنحاء البلاد، خاصة في بابوا حيث امتنعت الحكومة عن فتح المناطق المتضررة من النزاع أمام المراقبين المحايدين أو الوكالات الإنسانية. شكّل الاتحاد الأوروبي الجهة المانحة الرئيسية خلال السنوات القليلة الماضية، إذ قدم الدعم لبرامج إعادة التوطين وتأمين فرص العمل للنازحين السابقين. وقد رصد الاتحاد الأوروبي نحو 7 ملايين دولار لمواصلة تقديم هذا الدعم خلال العام 2010.

ميانمار

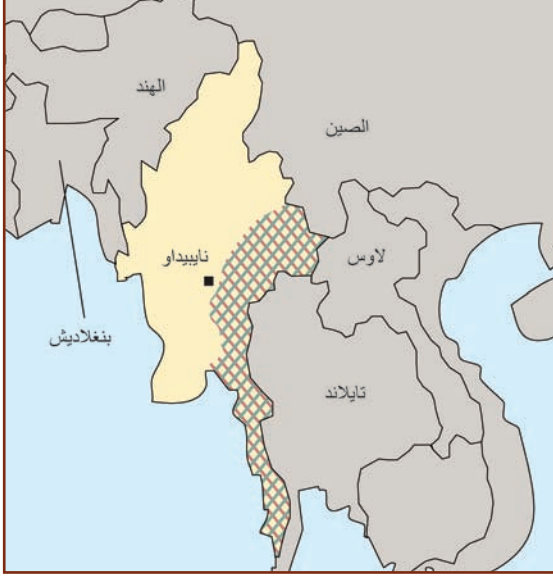

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	على الأقلّ 470.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	على الأقل 0.9%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	الستينيات
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	غير محدد
حالات النزوح الجديدة	75.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق الإنسان
مؤشر التنمية البشرية	138

في نهاية العام 2009، كان هنالك ما يقدر بـ470.000 نازح داخلياً بسبب النزاع المسلح في المناطق الريفية في شرق ميانمار. وكان هنالك أيضاً عدد غير محدد وإنما ملحوظ من النازحين داخلياً في أجزاء أخرى من البلاد، بما في ذلك في المناطق الحضرية.

لقد نجم النزوح الداخلي في شرق ميانمار في البداية عن أعمال القوات الحكومية، وإلى حد أقل الجماعات المسلحة الإثنية المتمردة المعارضة لها. خلال الفترة الممتدة بين العامين 1996 و2009، تعرّضت أكثر من 3.500 قرية ومواقع اختباء للتدمير أو النقل القسري أو للإجلاء، ممّا أدى إلى نزوح سكانها قسراً. إلاّ أن النزوح كان مستمراً منذ بدء الصراع قبل خمسة عقود، وكان قد بات منهجياً منذ منتصف الستينيات مع اعتماد سياسة "العزل الرباعي" (الرامية إلى عزل المتمردين ومنع وصولهم إلى الغذاء والأموال والاستخبارات وعناصر المقاتلين) التي استهدفت المدنيين وتسببت في نزوحهم من أجل الفصل بين الجيوش الإثنية وقواعد دعمها المدنية. وفي المناطق التي أدّت فيها اتفاقات وقف إطلاق النار بين زعماء المعارضة المسلحة والحكومة إلى وضع حدّ للصراعات، غالباً ما استمرت حركة النزوح نتيجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها القوات الحكومية.

في العام 2009، طالبت الحكومة كافة الفئات التي وافقت على اتفاقات وقف إطلاق النار بتسليم نفسها إلى قوات حرس الحدود الخاضعة لقيادة الجيش. فأدى ذلك إلى اندلاع قتال جديد في مناطق وقف إطلاق النار، وبالتالي إلى بعض حالات النزوح الجديدة. كما أن المشاريع الإنمائية الحكومية قد أثّرت بدورها في النازحين داخلياً، وأدت بالتالي إلى مزيد من النزوح.

في العام 2009، كان النازحون في شرق ميانمار إمّا متجمعين في المواقع الانتقالية الخاضعة لإدارة الحكومة (128.000)، أو متفرقين في مخابئ في الأدغال (111.000) أو في المناطق الخاضعة لإدارة جماعات وقف إطلاق النار (231.000). خلال العام، ارتفع العدد التقديري للنازحين داخلياً في كل من هذه المواقع. لقد تمكن النازحون داخلياً في المواقع الانتقالية على الأرجح من إعالة أنفسهم من خلال العمالة اليومية، كما أن بعض المساعدة من الجماعات المحلية والمنظمات الدينية قد تكون وصلت إليهم؛ غير أن أولئك الذين كانوا يختبئون قد اضطروا إلى العيش من دون دعم رسمي أو سبل رزق.

بالمقارنة مع سكان ميانمار غير النازحين، يواجه النازحون داخلياً - خاصة أولئك الذين يعيشون في المخابئ أو في المواقع الانتقالية – قدراً أكبر من انعدام الأمن المادي والشخصي بسبب نزوحهم وانتقالهم القسريين؛ فهم أقلّ قدرة على الوصول إلى الضروريات الأساسية، كما أنهم أكثر عرضة للاستغلال. غير أن كافة النازحين داخلياً في شرق ميانمار هم تقريباً من الأقليات العرقية، وبالتالي فهم يتشاركون بعض الصعوبات مع الأفراد غير النازحين من الأقليات.

لقد عمدت القوات الحكومية في كثير من الحالات إلى حرق القرى والمزارع، بحيث لا يعود للنازحين مكان يعودون إليه؛ كما أن الجنود قد هاجموا النازحين في المواقع التي كانوا يختبئون فيها. تمنع الحكومة كافة الوكالات الإنسانية من استهداف على وجه التحديد الأشخاص الذين نزحوا بسبب النزاع، وفي ظلّ غياب برامج المساعدات الرسمية، فقد اضطرّ بعض النازحين، خاصة النساء منهم، إلى البحث عن الغذاء والماء في المناطق التي تنتشر فيها أعداد كبيرة من القوات الحكومية، ممّا يعرضهم للمزيد من العنف. أمّا الأطفال النازحون، فكانوا عرضة بشكل كبير لخطر العمالة القسرية والتجنيد.

لقد عانى النازحون الذين كانوا يختبئون في شرق ميانمار من نقص حاد في المواد الغذائية، إذ أن مزارعهم ومحاصيلهم كانت قد أحرقت على أيدي الجيش. ويواجه بعض النازحين داخلياً في المواقع الانتقالية في ميانمار حالات من سوء التغذية المزمن بسبب محدودية قدرة الوصول إلى الأراضي؛ وفي الحالات التي يكون فيها النازحون قادرين على زراعة المحاصيل، قد يفرض الجيش الضرائب التي تجرّد العديد من الأشخاص من سبل تأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية. قد تكون مرافق المياه والصرف الصحي في المواقع الانتقالية غير ملائمة، كما أن السكان قد يكونون أكثر عرضة لعدد من الأمراض. معدلات وفيات الأطفال بين النازحين في مناطق الصراع أكثر بثلاث مرّات من المتوسط المسجل في ميانمار. كما أن الأطفال النازحين داخلياً في مناطق الاختباء يعانون من نقص في الموارد التعليمية وكثيراً ما تتعطل الصفوف التي تتم في الهواء الطلق من جراء القتال. كما تضطرّ نسبة كبيرة من الأطفال في مناطق الصراع إلى ترك المدرسة بعد المرحلة الابتدائية؛ وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، يمنع الأطفال من الدراسة بلغاتهم الخاصة، إذ يُجبرون على الدراسة باللغة البورمية.

أمّا النازحون داخلياً الذين يعيشون في مناطق وقف إطلاق النار والبالغ عددهم 231.000 شخص، فيحظون بفرص فضلى لإيجاد الحلول إذ يمكنهم إلى حد ما الاندماج محلياً. غير أنهم لن يتمكنوا على الأرجح من تحقيق المساواة في التمتع بحقوق الإنسان. بالنسبة إلى الأشخاص المختبئين في الغابات، لن تكون العودة الآمنة ممكنة ما لم يتراجع خطر شن الهجمات من قبل الجيش وتدمير القرى. في بعض المواقع الانتقالية، قد تخفض القيود المفروضة على النازحين، ويمكن عندئذ اعتبارهم وكأنهم مندمجين محلياً إلى حد ما.

للتوصل إلى إحقاق تغيير دائم، لا بد من أن يتوقف الصراع المسلح وانتهاكات حقوق الإنسان لإفساح المجال لتحقيق مصالحة حقيقية بين الغالبية ومختلف الأقليات الإثنية من السكان؛ كما سيتحتم على الحكومة أيضاً الاعتراف بوجود أشخاص نازحين من جرّاء النزاع الدائر في البلاد و إتاحة لهم قدرة الوصول إلى المساعدة.

نيبال

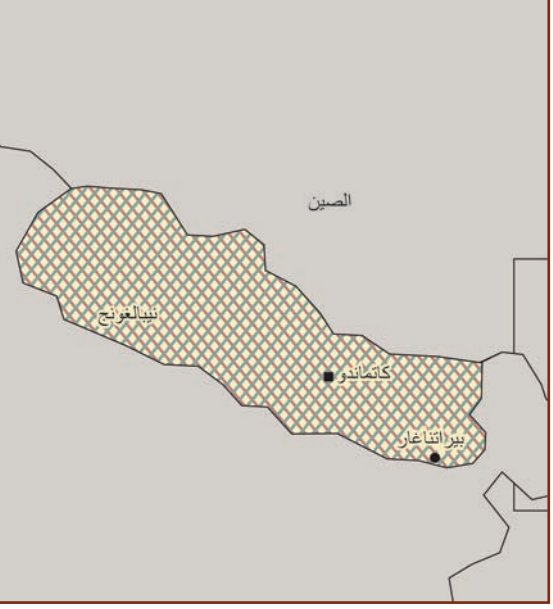

حقائق سريعة	
عدد النازحين داخلياً	70.000 – 50.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.2%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1996
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2005) 200.000
حالات النزوح الجديدة	5.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، عنف معمم، انتهاكات حقوق الإنسان
مؤشر التنمية البشرية	144

بعد أكثر من ثلاث سنوات على انتهاء الصراع بين حكومة نيبال والمتمردين الماويين الذي استمرّ طوال عشر سنوات، كان ما يصل إلى 70.000 شخص لا يزالون نازحين بسبب الحرب والعنف بين الأعراق بحلول نهاية العام 2009، وغير قادرين أو راغبين في العودة إلى ديارهم.

في العام 1996، بدأ الماويون "حرب الشعب" للإطاحة بالنظام الملكي وإقامة جمهورية اشتراكية. ففي أحياء المنطقة الغربية الوسطى، هاجم الماويون المعارضين السياسيين وعناصر من الشرطة والمعلمين والمسؤولين الحكوميين وأصحاب الأراضي، كما أجبروا الأشخاص المرتبطين بالملكية على الفرار إلى مركز قيادة المقاطعة. ابتداءً من العام 2001، تصاعد النزاع وتمّ إعلان حالة الطوارئ؛ فانهارت أنظمة التعليم والتجارة والخدمة العامة في العديد من المجالات كما تراجع الأمن الغذائي. وكانت بعض الفئات الفقيرة الأخرى قد فرّت من المنطقة بحلول ذلك الوقت هرباً من القتال والتهديد بالابتزاز والتجنيد القسري من جانب الماويين. كما بدأ السكان بالفرار أيضاً إلى المدن الكبيرة مثل كاتماندو وبيراتناغار ونيبالغونج، وبعبور الحدود باتجاه الهند.

انتهى النزاع مع عقد اتفاق السلام الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2006. وفي نيسان/أبريل 2008، شهدت نيبال الانتخاب السلمي للجمعية التأسيسية التي شكلت حكومة ماوية بغالبيتها، كلّفت باستكمال الانتقال إلى جمهورية اتحادية ديمقراطية. على الرغم من ذلك، خلال العامين 2008 و2009، أدّت الصراعات الحادة على السلطة بين الأحزاب السياسية الرئيسية إلى خلق بيئة غير مستقرة مما أعاق بشكل خطير تنفيذ عملية السلام. بحلول نهاية العام 2009، لم يكن قد تم التوصل إلى حلّ للمأزق السياسي الحاصل.

كانت التزامات الماويين المتكررة بإعادة المنازل والأراضي المصادرة لا تزال لم تتحقق في العديد من المناطق، فظلّ النازحون من الأحزاب السياسية غير الماوية يواجهون صعوبة خاصة في استعادة ممتلكاتهم. وقد اقتصرت حزم العودة المقدمة من جانب الحكومة على النازحين المسجلين رسمياً، وفي العديد من المناطق، عجز حوالي نصف النازحين عن تسجيل أنفسهم للحصول على المساعدة بسبب العقبات البيروقراطية أو عدم معرفتهم بعملية التسجيل. لقد عانى الاقتصاد من الركود خلال فترة ما بعد الحرب وظلت قدرة الوصول إلى الخدمات الأساسية محدودة في المناطق الريفية، ممّا اضطرّ الكثير من العائدين إلى العودة إلى المدن والبلدات من جديد بحثاً عن فرص العمل.

اختار معظم النازحين داخلياً البقاء في المناطق التي نزحوا إليها، لا سيما في المناطق الحضرية، حيث تمكن البعض من الاندماج والعثور على وظائف. وقد اضطرّ كثيرون آخرون، خاصة من الأطفال والنساء، إلى الكفاح للعثور على مسكن ملائم أو الحصول على الخدمات الأساسية. كان الأطفال عرضة لتهديدات متنوعة، بما في ذلك الإتجار والاستغلال الجنسي وعمالة الأطفال. كما تعرّضت النساء النازحات، خاصة الأرامل منهن، للتمييز مما جعلهن أكثر عرضة لمزيد من الإفقار وأجبر العديد منهن على اللجوء إلى البغاء.

لقد وفرت وزارة السلام وإعادة الإعمار، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تنسيق المساعدة للنازحين داخلياً، المساعدة للأشخاص العائدين إلى ديارهم، غير أنها لم تقدّم شيئاً يذكر لأولئك الراغبين في الاندماج محلياً. وعلى الرغم من مرور نحو ثلاث سنوات على صدور السياسة الوطنية للنازحين داخلياً، لم يتم بعد تنفيذها بالكامل. فالحكومة لم تمنح الأولوية لنشر المعلومات حول السياسة المتعلقة بالنازحين داخلياً: كانت الوزارة قد وضعت توجيهات إجرائية لضمان تنفيذها وأرسلتها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها في نهاية العام 2007، لكن بحلول نهاية العام 2009، لم يكن قد تمّ بعد اعتمادها رسمياً.

منذ بدء تطبيق النهج العنقودي في أيلول/سبتمبر 2008 عقب حركة النزوح الناجمة عن فيضانات نهر كوشي، تولت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قيادة مجموعة الحماية، وتركز الاهتمام على الأشخاص الذين نزحوا بسبب الفيضانات. في نهاية العام 2009، طلب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسيف تعيين مستشار كبير للعمل مع مجموعة الحماية بشأن القضايا المتصلة بالنازحين داخلياً بسبب النزاع. وقد تولّى مجلس اللاجئين النرويجي إلى حد كبير القيام بهذا العمل، إلى حين مغادرته نيبال في منتصف العام 2009.

منذ العام 2008، عادت الأولويات لتتحول من جديد إلى برامج التنمية، فانخفض التمويل المخصص للعمليات الإنسانية. بالنسبة إلى معظم النازحين المتبقين، لن تكون هنالك حلول دائمة من دون استكمال عملية التسجيل والمساعدات المخصصة للعودة والاندماج واستعادة الأراضي والممتلكات والتدريب المهني والمشاريع المدرة للدخل لمساعدة الأشخاص على إعادة الاندماج.

باكستان

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	1.230.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.7%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2008
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	3.000.000 (2009)
حالات النزوح الجديدة	3.000.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي
مؤشر التنمية البشرية	141

شهد شمال غرب باكستان أكبر وأسرع حركة نزوح ناجمة عن الصراع الداخلي في العالم في العام 2009. فقد فرّ ما لا يقلّ عن ثلاثة ملايين شخص من القتال الدائر بين المتمردين وقوات الأمن. وعلى الرغم من تمكّن العديد منهم من العودة بعد انتهاء الأعمال العدائية، غير أن ما لا يقل عن 1.2 مليون شخص كانوا لا يزالون نازحين بحلول نهاية العام.

منذ العام 2002، جمعت حركة طالبان الباكستانية المتطرفة بين جدول أعمال قائم على أساس فلسفة دينية وخطاب معاد لمنظمة حلف شمال الأطلسي من أجل تحدي المؤسسات القبلية وسلطات الدولة في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، ولاحقاً في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية. بعد انهيار اتفاق السلام بين طالبان والحكومة الباكستانية، انتقل الجيش إلى وادي سوات في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية في أيار/مايو 2009. فرّ أكثر من مليوني شخص بتشجيع من القوات الأمنية إلى وادي بيشاور، وبحلول أواخر شهر حزيران/يونيو، كان قد تم تسجيل 2.1 مليون نازح من قبل الحكومة، من بينهم 85 في المائة كانوا يقيمون مع عائلات مضيفة.

في تموز/يوليو، وقّعت كل من الحكومة والأمم المتحدة على إطار لسياسة العودة، فتم على أساسه تشجيع 1.6 مليون نازح على العودة. غير أن بعض هؤلاء العائدين قد اضطروا إلى النزوح من جديد بسبب استمرار انعدام الأمن في مناطق العودة وتدمير ممتلكاتهم وسبل رزقهم. بحلول شهر كانون الأول/ديسمبر 2009، كان لا يزال 370.000 شخص على الأقل نازحين.

خلال النصف الثاني من السنة، عاودت قوات الأمن شن عملياتها ضد الميليشيات القبلية الباكستانية الخاضعة لقيادة حركة طالبان في المناطق القبلية. فنزح نحو 190.000 شخص من أقاليم باجور ومهمند وخيبر وأوراكزاي، بالإضافة إلى الـ550.000 شخص الذين كانوا لا يزالون نازحين منذ فرارهم من العنف الطائفي وانتهاكات حركة طالبان والعمليات العسكرية التي شهدتها هذه الأقاليم في العام 2008. ومن بين كافة هذه المجموعات، كان لا يزال نحو 450.000 شخص نازحين في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية في نهاية السنة، وكانت غالبيتهم تقيم مع عائلات مضيفة أو في مساكن مستأجرة.

أخيراً، خلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، فرّ ما يصل إلى 430.000 شخص من المدنيين هرباً من هجوم آخر للجيش في جنوب وزيرستان في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية، أي أكثر من نصف السكان في تلك المقاطعة. أمّا السكان المتبقين، فقد منعهم القتال الدائر والحواجز على الطرق وانعدام الموارد من مغادرة مناطق النزاع. في نهاية العام 2009، كان ما لا يقل عن 290.000 شخص لا يزالون نازحين في المناطق المجاورة في ديرة اسماعيل خان وتانك.

لقد صعبت القيود المفروضة على قدرة وصول المنظمات الإنسانية ووسائل الإعلام إلى مناطق النزاع تقييم المشقات التي تواجه العائدين؛ في الوقت نفسه، فقد بدت احتمالات الاندماج المحلي الفعال ضئيلة.

كانت الاستجابة الوطنية مهمة. فقد سجّلت الهيئة الوطنية لقاعدة البيانات والتسجيل النازحين وزوّدتهم ببطاقات هوية وطنية. غير أن هذه العملية لم تُطبّق بشكل شامل: إذ تم استثناء العديد من النازحين الذين فرّوا من مناطق غير معترف بها كمناطق نزاع من قبل الحكومة، أو الذين ينتمون إلى قبائل مرتبطة بالجماعات المسلحة. كما أن بعض الأسر التي تعيلها نساء اضطرّت إلى الكفاح للحصول على بطاقات الهوية، علماً أن عدداً كبيراً من النساء النازحات حصلن على بطاقة هوية للمرة الأولى في حياتهن.

بحسب عمليات التقييم الأولية، كان النازحون داخلياً، المتواجدون بمعظمهم في بيئة حضرية حيث اعتمدوا على المدخرات والدعم المقدّم من الأقارب، بحاجة بشكل رئيسي إلى المال لتسديد ثمن الغذاء وبدل الإيجار والمرافق العامة. لذا، فقد تم تزويد النازحين المسجلين في مقاطعة الحدود الشمالية الغربية ببطاقات نقدية بقيمة 300 د.أ. لكل عائلة. وقد حصل العديد من النازحين في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الاتحادية على بطاقات نقدية مماثلة، ولكن فقط بقيمة 60 د.أ. للعائلة الواحدة. بالإضافة إلى ذلك، قدمت وكالات الأمم المتحدة المساعدات الغذائية إلى 4.3 مليون شخص فضلاً عن الخدمات الصحية لمئات الآلاف من النازحين.

كان لدى بعض المجموعات احتياجات خاصة في مجال الحماية. فنسبة النساء النازحات اللواتي واجهن صعوبة في الحصول على الخدمات الأساسية أو أجبرن على الانتقال أو العودة ضد إرادتهن قد فاقت نسبة نظرائهن من الرجال. كما أنهن كن أكثر عرضة للانفصال الأسري والعنف داخل الأسرة. أمّا النازحون الرجال، فكانوا أكثر قلقاً حيال استبدال بطاقات الهوية المفقودة وعمليات النهب التي استهدفت الماشية والممتلكات أثناء النزوح.

لقد أسفر الهجوم العسكري عن دمار واسع النطاق للبنية التحتية وفقدان سبل الرزق للمجتمعات الرعوية والزراعية. فقد بلغ عدد المستشفيات التي تدمرت أو تضررت 77 مستشفى، كما أن العديد من المدارس الـ4.500 التي استخدمت لإيواء النازحين داخلياً لم يُعد فتحها بحلول نهاية العام. في محاولة لمعالجة ذلك الوضع، شرعت الحكومة بعملية تقييم لاحتياجات ما بعد الأزمة بدعم من البنك الدولي والأمم المتحدة ومصرف التنمية الآسيوي والمفوضية الأوروبية، وذلك من أجل بناء توافق في الآراء بشأن استراتيجيات الإنعاش وبناء السلام.

أشارت المعلومات المحدودة المتوفرة حول حركة النزوح في إقليم بلوشستان إلى أن الاشتباكات بين الجيش والانفصاليين البلوشستانيين قد أدت إلى نزوح ما يصل إلى 60.000 شخص في منطقة بوجتي في العام 2009. وقد أقرّ رئيس الوزراء، سيد يوسف رضا جيلاني، بصعوبة الأوضاع التي يعاني منها النازحون في كلمة ألقاها أمام البرلمان في كانون الأول/ديسمبر وعرض تقديم مبلغ 12 مليون د. أ. من أجل إعادة تأهيلهم واستيطانهم كجزء من حزمة دعم بلوشستان. لكن، وعلى الرغم من الاعتراف بحالة

الفلبين

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	188.000 – 125.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	0.2% - 0.1%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2008
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	(2009) 500.000
حالات النزوح الجديدة	400.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق الإنسان
مؤشر التنمية البشرية	105

تستمرّ الصراعات وحركات النزوح منذ ما لا يقلّ عن 30 عاماً في الفلبين. وفي الآونة الأخيرة، في شهر آب/أغسطس 2008، أدّى تجدد القتال بين الحكومة ومتمردي جبهة مورو الإسلامية للتحرير في منطقة ميندناو الجنوبية إلى نزوح ما يُقدّر بمليون نسمة، قبل إعلان الطرفين وقف إطلاق النار في تموز/يوليو 2009.

وقبل هذه الموجة الأخيرة من القتال، كانت التقديرات تشير إلى وجود أكثر من مليوني نازح في كافة أنحاء البلاد بسبب الصراع منذ العام 2000. حدثت معظم حالات النزوح هذه في ميندناو؛ غير أنها قد نجمت أيضاً عن المواجهات المسلحة التي انتشرت في كافة أنحاء البلاد بين القوات المسلحة الفلبينية ومتمردي جيش الشعب الجديد الشيوعيين، فضلاً عن العمليات المنفذة ضد جماعة أبو سياف في مقاطعتي باسيلان وسولو.

خلال العام 2009، تركز الصراع في ميندناو إلى حد كبير في المقاطعات ذات الغالبية المسلمة في منطقة ميندناو الإسلامية المتمتعة بالحكم الذاتي، لا سيما في مقاطعة ماجويندناو. ففي هذه المنطقة تحديداً، أدّت العقود الطويلة من الصراع والنزوح وسوء الإدارة والإهمال الإنمائي إلى إبقاء غالبية السكان في حالة من الفقر، مع محدودية في قدرة التمتع بالسلامة الشخصية أو الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية.

لم تتسبب الصراعات المنخفضة الحدة بين الحكومة وجبهة مورو الإسلامية للتحرير خلال الأشهر الأولى من السنة سوى بحالات متفرقة ومحدودة من النزوح، غير أنها منعت العديد الأشخاص الذين كانوا قد نزحوا في الأشهر السابقة من العودة إلى ديارهم. فابتداءً من شهر نيسان/أبريل، كثّفت الحكومة ردها العسكري، لا سيما في مقاطعة ماجويندناو حيث تسببت عمليات الجيش بحركات نزوح جماعية. تم استئناف محادثات السلام الرسمية في نهاية العام، وكان عدد الأشخاص الذين لا يزالوا نازحين في ذلك الحين يصل إلى 188.000 شخص، في ظلّ غياب الضمانات الأمنية والمساعدات الكافية.

واجه النازحون العديد من التهديدات التي طالت أمنهم وسلامتهم الشخصية، فضلاً عن الحواجز التي حالت دون تمتعهم بالضروريات المعيشية الأساسية والتعليم والملكية وسبل الرزق وغيرها من الحقوق. وكان العامل المشترك بين مختلف حالات النزوح تواجد القوات المسلحة الفلبينية في سائر أنحاء الوطن وعملياتها ضد مختلف حركات التمرد. وكان المدنيون الذين يعيشون على مقربة من مناطق القتال معرّضين لخطر القصف والقصف الجوي، وذلك حتى بعد نزوحهم. خلال عمليات مكافحة التمرد التي نفذتها القوات المسلحة الفلبينية، أفيد عن تعرّض بعض الأشخاص للمضايقات والخطف وحتى القتل في بعض الأحيان. وفي المناطق المعروفة على أنها معاقل لمتمردي جبهة مورو الإسلامية للتحرير، باتت القوات المسلحة الفلبينية تعتبر النازحين المسلمين علناً "كقوات احتياطية للعدو".

في نهاية العام 2009، كان النازحون إما متجمعين في المخيمات، حيث كانوا يتلقون بعض الدعم الوطني والدولي، أو متفرقين ضمن المجتمعات المضيفة التي كانت تزوّدهم على الأرجح ببعض الدعم. وكان العديد منهم في حالة نزوح منذ 18 شهراً. بعيداً عن أراضيهم الزراعية أو سبل رزقهم التقليدية، لجأ معظم النازحين داخلياً إلى العمالة اليومية والتجارات الصغيرة وصيد الأسماك، وكلها أنشطة منخفضة الدخل ولا تحسن بشكل كبير فرص وصولهم إلى الغذاء وغير ذلك من الضروريات الأساسية. أمّا الأطفال النازحون، الذين اضطروا بأعداد كبيرة إلى الانقطاع عن الدراسة بسبب النزوح، فكانوا عرضة للإتجار والتجنيد في الجماعات المسلحة وسوء التغذية والمشاكل الصحية بسبب إقامتهم لفترات طويلة في مراكز الطوارئ المكتظة.

على الرغم من اعتراف الحكومة بشكل عام بحالة النزوح الداخلي في البلاد، لم يتم توثيق حجم هذه الحالة وتأثيرها بالشكل الكافي، وغالباً ما كان يُعمد إلى تهوينها. فشلت الحكومة حتى الآن في توفير استجابة شاملة للتصدي للمشاكل المحددة التي تواجه النازحين داخلياً. فمعظم الجهود التي بُذلت كانت في سبيل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة، من دون ضمان سلامة عمليات العودة أو تقديم فرص مستدامة لكسب الرزق أو حلول دائمة بديلة حين لا تكون العودة خياراً محتملاً.

وكانت وزارة الرعاية الاجتماعية والتنمية هي الوكالة الرئيسية التي تقدم المساعدة للنازحين داخلياً، إما مباشرة أو عن طريق وكالات أخرى. يتم التنسيق إلى حد كبير، سواء بين الوكالات الحكومية أو بين هذه الأخيرة والوكالات الإنسانية، انطلاقاً من مانيلا، غير أن الإفادات تشير إلى أن هذا التنسيق غير كاف. وقد كان للمنظمات غير الحكومية المحلية والمتطوعين وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم النازحون داخلياً أنفسهم، دور حاسم في مساعدة النازحين والدعوة إلى احترام حقوقهم في ميندناو ومناطق أخرى من البلاد؛ غير أن العديد من النازحين قد اعتمدوا على المساعدات الإنسانية المقدمة من المنظمات غير الحكومية والوكالات الدولية، مثل برنامج الأغذية العالمي والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في ظلّ غياب المساعدات الحكومية الكافية.

لقد أعاق عدم وجود منسق مقيم دائم على رأس الفريق القطري للأمم المتحدة أثناء فترة الصراع استجابة الأمم المتحدة الإنسانية. فقد استغرق الأمر أكثر من عام، ابتداءً من شهر آب/أغسطس 2008، ليتم إنشاء مجموعة حماية تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على الصعيد الوطني. وفي ميندناو، استعيض عن الفريق العامل المعني بالرصد بعد مرور ستة أشهر على إنشائه في شباط/فبراير بالفريق العامل المعني بالحماية بقيادة المنظمة الدولية للهجرة.

سري لانكا

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	400.000
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	2.0%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	1983
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	520.000 (2006)
حالات النزوح الجديدة	ما يصل إلى 280.000
أسباب النزوح	صراع مسلح داخلي، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	102

انتهى الصراع المسلح الطويل الأمد بين القوات الحكومية ونمور تاميل إيلام للتحرير في سري لانكا في أيار/مايو 2009. خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2009، كان هنالك أكثر من 200.000 نازح في منطقة فاني الشمالية الخاضعة لسيطرة نمور تاميل إيلام للتحرير، وتلك الممتدة بين تشرين الأول/أكتوبر 2008 وحزيران/يونيو 2009، فرّ ما يصل إلى 280.000 شخص إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. تم احتجاز الغالبية العظمى من هؤلاء النازحين في معسكرات مغلقة بإدارة الجيش في كل من مقاطعات فافونيا ومانار وجفنا وترينكومالي. وبررت الحكومة ذلك بالحاجة إلى فرز النازحين ومعرفة التابعين منهم لنمور تاميل إيلام للتحرير وإزالة الألغام في مناطقهم الأصلية، على الرغم من أنه كان بالإمكان الإفراج عن العديد منهم والسماح لهم بالإقامة لدى عائلات مضيفة في البلدات والقرى الخالية من الألغام. بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2009، كان قد سمح للنازحين الأكثر ضعفاً (بعض المسنين والنساء الحوامل والمعوقين) بمغادرة المخيمات المغلقة. كما غادر بعض النازحين الذين لا يمتلكون نقاط ضعف محددة المخيمات المغلقة وتم نقلهم إلى مواقع عبور لمزيد من التدقيق الأمني قبل إطلاق سراحهم للانضمام إلى أفراد أسرهم، خاصة في شرق البلاد.

في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بدأ عدد النازحين المطلق سراحهم بالارتفاع، كما سرّعت الحكومة في كانون الأول/ديسمبر بشكل ملحوظ عمليات إطلاق السراح تمهيداً للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في كانون الثاني/يناير 2010. في نهاية السنة، كان لا يزال ما يزيد قليلاً عن 100.000 نازح داخل المخيمات في فافونيا ومناطق أخرى في الشمال؛ ونظام التصاريح الذي كان متبعاً منذ بداية كانون الأول/ديسمبر إنما دلّ على أن حريتهم في التنقل كانت لا تزال محدودة. اختلف تنفيذ نظام التصاريح بين أقسام المخيمات، كما أن بعض النازحين قد حرموا من التصاريح بسبب الاشتباه بانتمائهم لنمور تاميل إيلام للتحرير. أمّا الرسائل التي تلقاها النازحون من السلطات حول مدة صلاحية التصاريح، فكانت إما متضاربة أو أحياناً معدومة؛ لكن بشكل عام، كان النازحون الحاصلون على تصاريح قادرين على مغادرة المخيم لمدة تصل إلى أسبوعين. بالإضافة إلى ذلك، تم احتجاز أكثر من 11.000 نازح يشتبه بانتمائهم لنمور تاميل إيلام للتحرير في "مواقع منفصلة"، حيث اعتقلوا من دون محاكمة عادلة أو قدرة وصول إلى أي منظمة إنسانية، بما في ذلك اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

لم يتمكن العديد من الأشخاص الذين سمح لهم بالعودة إلى مناطقهم الأصلية في أواخر العام 2009 من العودة إلى ديارهم الأصلية، إذ أنه لم يكن قد تمّ تطهيرها بعد من الألغام وفقاً لمعايير الأمم المتبعة من قبل الأمم المتحدة، كما أن العديد من المنازل كانت لا تزال متضررة بشكل جسيم. ظل هؤلاء في حالة نزوح، مقيمين لدى عائلات مضيفة أو في مخيمات انتقالية، كما ظلّوا يواجهون الصعوبات أثناء محاولتهم إعادة بناء حياتهم.

في غرب سري لانكا، كان أكثر من 60.000 مواطن مسلم لا يزالون نازحين في بوتالام، وذلك بعد مرور 20 سنة على إجبارهم على الفرار من الشمال والشمال الغربي على يد نمور تاميل إيلام للتحرير في العام 1990. كان العديد منهم لا يزالون يعانون من الفقر والظروف المعيشية الصعبة. مع نهاية الصراع، كان الجيل الأكبر سناً متحمساً للعودة، غير أن جيل الشباب الذي لم يختبر الحياة خارج المخيمات ومناطق نزوحه لم يكن متأكداً من هذا الخيار. النازحون في بوتالام هم من بين الـ200.000 شخص الذين اضطروا إلى النزوح بسبب الصراع المسلح قبل العام 2008. ويتضمن هذا العدد أيضاً الآلاف من النازحين من مقاطعتي جفنا وترينكومالي الذين ظلوا عاجزين عن العودة بسبب اعتبار مناطقهم الأصلية كمناطق أمنية. في أواخر العام 2009، باشرت الحكومة بتنسيق عودة نازحي بوتالام مع أولئك الذين كانوا قد نزحوا مؤخراً في جفنا.

ظلّت عملية استرداد الممتلكات التي خلّفها النازحون وراءهم صعبة بالنسبة إلى العائدين منهم في كافة أنحاء سري لانكا. بموجب القانون السريلانكي، تعود ملكية أكثر من 80 في المائة من الأراضي الوطنية إلى الدولة، ولا يمكن إثبات أي ملكية خاصة ما لم يتم شغل الأراضي بشكل مستمر لمدة عشر سنوات. كما لم يكن واضحاً ما إذا كانت الحكومة ستعترف بصكوك ملكية الأراضي المخصصة من قبل نمور تاميل إيلام للتحرير في فاني.

كانت فعالية استجابة الحكومة محدودة بسبب الصعوبات التنظيمية. وزارة إعادة التوطين والإغاثة في حالات الكوارث هي الجهة المكلفة بالتنسيق، غير أن التداخل بين الولايات ومسؤوليات الخاصة بمختلف الوزارات والوكالات قد أدّى إلى عرقلة العمل وتأخيره وضعف التنسيق والازدواجية في الأنشطة. إن لجنة حقوق الإنسان في سري لانكا، من خلال مشروعها الوطني لحماية النازحين داخلياً وإيجاد الحلول الدائمة لهم، هي الجهة المسؤولة عن تنسيق عملية صياغة قانون وطني خاص بالنازحين داخلياً، من شأنه أن يؤدي بالتالي إلى إنشاء دائرة خاصة للنازحين داخلياً. في العام 2009، لم تشهد هذه العملية أي تقدّم منذ العام 2008. بشكل عام، كان لا بد من توفر المزيد من الإرادة السياسية لدعم حقوق النازحين داخلياً.

خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2009، لم تكن الأمم المتحدة والوكالات الأخرى قادرة على الوصول إلى النازحين في فاني الذين لم يتلقوا أي نوع من الحماية أو المساعدة نتيجة لذلك. ابتداءً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر، تمكنت وكالات الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة من الوصول إلى بعض المناطق في فاني، غير أن المنظمات غير الحكومية الدولية لم تتمكن من الوصول إلى مناطق العودة في الشمال، وبالتالي من تنفيذ أنشطة الحماية الطارئة هناك، بما في ذلك تلك التي تتجاوز الحاجات الأساسية وتشجع على إيجاد الحلول الدائمة لمعالجة أوضاع النازحين.

تيمور الشرقية

حقائق سريعة

عدد النازحين داخلياً	400
النسبة المئوية من عدد السكان الإجمالي	ما يناهز 0.1%
تاريخ بداية حالة النزوح الراهنة	2006
العدد الأقصى للنازحين داخلياً (السنة)	150.000 (2006)
حالات النزوح الجديدة	100
أسباب النزوح	عنف معمم، انتهاكات حقوق إنسان
مؤشر التنمية البشرية	162

لقد نزح حوالي 150.000 شخص في تيمور الشرقية في العام 2006 على أثر مصادرة منازلهم وممتلكاتهم أو تدميرها خلال أعمال العنف التي دارت بين الجماعات المتحاربة داخل الجيش والشرطة وبين السكان على نطاق أوسع. لجأ هؤلاء النازحون إلى العاصمة ديلي، فأقاموا في المباني الحكومية والمدارس والكنائس، لينتقلوا بعد ذلك إلى مخيمات مؤقتة؛ كما لجأ بعضهم للإقامة لدى عائلاتهم وأصدقائهم في المناطق الريفية.

من أسباب هذه الأزمة الخصومات السياسية التي يعود تاريخها إلى زمن النضال من أجل الاستقلال وصولاً إلى العام 1999، والانقسامات بين "الشرقيين" و"الغربيين"، ولكن أيضاً إلى الفقر المزمن وارتفاع عدد السكان الشباب الضعفاء. كما أن التنازع على الأراضي منذ ما قبل الاستفتاء بشأن الاستقلال ومباشرة بعده في العام 1999 قد استمرّ بتوليد مشاعر الاستياء.

خلال العام 2009، استمرت الحكومة بتوزيع "حزم الانتعاش"، وهي عبارة عن تعويضات نقدية، على الأشخاص الذين وافقوا على مغادرة مخيمات النازحين، وأغلقت كافة المخيمات بحلول آب/أغسطس. في أيلول/سبتمبر، باشرت الحكومة عملية إغلاق الملاجئ الانتقالية حيث كان ما يُقدر بـ2.500 نازح لا يزالون يعيشون؛ كما عمدت إلى رفع قيمة التعويضات من 200 د.أ. إلى 1.500 د.أ. لإقناع الأسر المتبقية بالمغادرة، وبحلول نهاية السنة، لم يتبق سوى بضع مئات من النازحين.

على الرغم من أن استراتيجية الإنعاش التي أطلقتها الحكومة في العام 2008 قد اعترفت في البداية بحق النازحين داخلياً في العودة أو الانتقال إلى ملاجئ انتقالية أو الاستيطان في مكان آخر، إلا أن النقص في الأراضي المتاحة والقرار الذي اتخذته الحكومة في العام 2009 بإغلاق الملاجئ الانتقالية قد كرّس فعلياً العودة كالخيار الوحيد المتاح عملياً للنازحين. لم يكن النازحون يستوطنون في مكان آخر من البلاد، فيقيمون عادة لدى أقرباء لهم أو في مساكن مستأجرة، إلا عندما كانت المجتمعات المحلية تعارض صراحة وعلناً عودتهم. غير أن هذه الحالات كانت نادرة نسبياً: فقد سهّلت المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الوكالات زيارات الاستكشاف والحوار بين النازحين وأفراد المجتمع المحلي للتصدي للمشاكل المحتملة التي قد تنجم عن إعادة الإدماج؛ تظهر البيانات المتاحة أن أقل من اثنين في المائة من العائدين قد اضطروا إلى النزوح من جديد وذلك حتى شهر شباط/فبراير 2009. غير أن المعلومات المتوفرة حول مدى نجاح عملية الإدماج محدودة بسبب النقص في أنشطة الرصد في مناطق العودة.

تشارك العائدون عدداً من المشاكل مع غيرهم من السكان غير النازحين خلال العام 2009، خاصة في ما يتعلق بقدرة الوصول إلى المياه النظيفة والصرف الصحي والغذاء والخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية. كما كان هنالك مشاكل أخرى خاصة أكثر بالنازحين داخلياً.

فمن أصل مجموع المنازل التي كانت لا تزال متضررة أو مدمرة بحلول شباط/فبراير 2009، والبالغ عددها 3.500 منزل، كان 2.400 منزل يعود إلى أشخاص عائدين. كانت يُعمد إلى تسوية كل مشكلة متصلة بالأراضي والممتلكات على حدة؛ غالباً ما كان المحتلون يوافقون على المغادرة مقابل الحصول على حصة من تعويضات النازحين، غير أن الحالات الأكثر خطورة والتي تنطوي على ادعاءات متضاربة بشأن الملكية لم تكن قد حلّت بحلول نهاية العام. ظلّت قدرة الوصول إلى العدالة في إطار القضايا المتصلة بانتهاكات حقوق النازحين الإنسانية محدودة للغاية، وذلك نظراً لمحدودية قدرة النظام القضائي وعدم كفاية الجهود التي تبذلها الحكومة لمقاضاة المرتكبين.

تركّز نهج الحكومة في حل مشكلة النزوح الداخلي حتى العام 2009 على تشجيع النازحين على مغادرة المخيمات؛ غير أن عمليات الرصد لم تكن كافية في مناطق العودة لقياس التقدم الذي أحرزه هؤلاء في إعادة الاندماج ووجهة استخدامهم للتعويضات، ممّا صعب تقييم مدى قدرتهم على التوصل إلى حلول دائمة أو تحديد عدد الأشخاص الذين أعيد إدماجهم بنجاح. في نهاية هذا العام، أطلقت الحكومة المرحلة الثانية من استراتيجية الإنعاش الوطني التي استحقت بموجبها كل من أسر النازحين الـ14.000 أو أكثر التي حصلت على حزمة الانتعاش مبلغاً إضافياً بقيمة 500 د.أ.، كتعويض عن الممتلكات والأصول التي فقدت خلال أزمتي العام 2006 و2007.

وزارة التضامن الاجتماعي هي الجهة المسؤولة عن تقديم المساعدة للنازحين وتنسيق شؤونهم، في حين يتولى مكتب أمين المظالم المعني بحقوق الإنسان والعدالة مسؤولية رصد وحماية حقوق النازحين داخلياً. وعلى غرار الوزارات الأخرى المعنية باستراتيجية الإنعاش الوطني، لا تزال قدرات وزارة التضامن الاجتماعي في مجال التنسيق والتعاون والتخطيط محدودة.

خلال العام 2009، طبّقت الأمم المتحدة نظام المجموعات في تيمور الشرقية لتنسيق الجهود الإنسانية الدولية الرامية إلى دعم جهود الحكومة في مجال الإنعاش. وتمّت مناقشة المسائل المتصلة بحماية النازحين ومساعدتهم من خلال مجموعة الحماية والمجموعة المعنية بالإنعاش المبكر والمجموعة المكلفة بناء الثقة بين النازحين والمجتمعات المضيفة ضمن استراتيجية الإنعاش الوطني. تولى مجلس اللاجئين النرويجي بالاشتراك مع قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة قيادة المجموعة.

يجب معالجة عدد من القضايا العالقة للتمكن من التوصل إلى الحلول الدائمة. ثمة حاجة اليوم إلى معالجة النقص في المساكن وخلق فرص اقتصادية جديدة في مناطق العودة لكل من العائدين والمجتمعات المضيفة على حد سواء وتحسين ظروف المعيشة هناك. كما أن تطبيق قوانين وأنظمة جديدة للأراضي سيبقى مهمة معقدة وشاقة.

مركز رصد النزوح الداخلي
مجلس اللاجئين النرويجي
Chemin de Balexert, 7-9
CH-1219 ChatelaineGeneva
Switzerland
هاتف: 00 07 799 (22) 41+
فاكس: 01 07 799 (22) 41+

www.internal-displacement.org